جامعة الجزائر 3

كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية

قسم الدراسات الدولية

مذكرة بعنوان:

المصالح القومية لروسيا الإتحادية في دول آسيا الوسطى – دراسة في البعد الأمني–

ضمن متطلبات نيل شهادة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية

تخصص: دراسات آسيوية

الطالب: بلميلود مولود

الإشراف: أ. د دريدي محمد مختار

أعضاء لجنة المناقشة:

1- أ. د دريدي محمد مختار..... مشرفا ومقررا
2- أ. د دبش إسماعيل..... رئيسا
3- د. مسلم مولود..... عضوا مناقشا
4- د. أمينة ايجر..... عضوا مناقشا

2019

الإهــداء

بـسـم الله الرحمـن الرحيـم

« و قضـي ربك ألا تعبدوا إلآ إياه و بالوالدين إحسانا »

أهدي ثمرة جهدي إلي:

والدي الكريمين اللذان كان لي سندا في حياتي ومشواري الدراسي.

حفظهما الله ورعاهمـا.

إلى إخواتي وأصدقائي وزملائي وأتمنى لكم النجاح.

يسعدني أن أقدم لكم هذا الجهد المتواضع، وهو بمثابة الهدية المتواضعة تقديرا لوقوفكم بجانبنا

ومساعدتكم بتوفير كافة الإمكانيات لإنجاز هذه المذكرة.

والله الموفق

شكر وعرفان

أولا أشكر الله تعالى الذي وفقني لإتمام هذا العمل

أتقدم كذلك بالشكر الى المشرف الأستاذ الدكتور " دريدي محمد مختار " الذي قبل الاشراف

على هذا العمل وأساتذة الجامعة الذين لم يبخلوا علينا بإرشاداتهم ونصائحهم القيمة .

وكل من ساهم من قريب او بعيد في إنجاز هذا العمل .

خطة البحث

مقدمة

فصل تمهيدي

الفصل الأول: دول آسيا الوسطى وأهميتـــــها بالنسبة لروسيا.

المبحث الأول: العلاقة التاريخية بين دول آسيا الوسطى وروسيا.

المبحث الثاني: التعريف بدول أسيا الوســــــــــطى.

المبحث الثالث: أهمية منطقة آسيا الوسطى بالنسبة لروسيا.

الفصل الثاني: محددات السياسة الخارجية الروسية اتجاه دول آسيا الوسطى.

المبحث الأول: أهداف السياسة الخارجية الروسية.

المبحث الثاني: المحددات الداخلية للسياسة الخارجية الروسية.

لمبحث الثالث: المحددات الخارجية للسياسة الخارجية الروسية.

الفصل الثالث: البعد الأمني في سيـاسة روسيا تجاه دول آسيا الوسطى

المبحث الأول: التهديدات الأمنية في دول آسيا الوسطى.

المبحث الثاني: أهداف السياسة الأمنية الروسية.

المبحث الثالث: تقييم السياسة الأمنية الروسية.

خاتمة:

مـقدمـــــــة:

أدى تفكك الإتحاد السوفيتي السابق إلى فراغ سياسي كبير في عدة مناطق كانت تحت وطأته، حيث تشكلت دول جديدة في منطقة أسيا الوسطى، وشكلت هذه الرقعة الجغرافية الهائلة محل اهتمام الدارسين للجغرافية السياسية، ولكن هذه الدول ليست لها القدرة على الدفاع عن سيادتها الوطنية وتسيير شؤونها وهذا ما فتح المجال أكثر للتنافس الدولي والإقليمي على مصادر الطاقة الموجودة فيها، ولعب لعبة من يستفيد أكثر، ولكل الدول المتنافسة استراتيجياتها في تحقيق أهدافها المسطرة، وبما أنها دول حديثة الإستقلال فهي دول ضعيفة تفتقد إلى البنية القانونية والخبرة السياسية في إدارة شؤونها بنفسها، خاصة وأن الإرتباطات التاريخية لازالت قائمة مع روسيا.

إن الموقع الجغرافي لدول آسيا الوسطى المهم جعلها مستهدفة من طرف دول كبرى كالولايات المتحدة الأميركية، فمن خلال رؤية الباحثين والمختصين فإن آسيا الوسطى تكتسي أهمية قصوى بالنسبة لدول الجوار كالصين وروسيا وإيران وتركيا، إضافة إلى الولايات المتحدة الأمريكية. فمن المنظور الجيوسياسي تعتبر المنطقة مفتاحا للسيطرة على العالم كما وصفها رواد الجغرافية السياسية.

في ظل هذه الأهمية الإستراتيجية لمنطقة أسيا الوسطى حاولت الدول الكبرى التغلغل فيها وأخذ الصراع الدولي فيها أشكالا متعددة، وذهب كل طرف يسعى للحصول على النصيب الأوفر من الثروات الطبيعية. ولعل أهم الدول المهتمة بالمنطقة هي روسيا باعتبارها الوارث الأساسي للاتحاد السوفيتي السابق ودول هذه المنطقة كانت تحت حمايته قبل تفكك المعسكر الاشتراكي.

فقد عمدت روسيا في سياستها الخارجية إلى بسط سيطرتها ونفوذها على دول آسيا الوسطى واستخدمت في ذلك كل الوسائل والآليات المتاحة. وشكل البعد الأمني في سياسة روسيا الخارجية أهم المرتكزات في تحقيق الأمن الإقليمي في المنطقة خاصة بعد تطور العقيدة العسكرية الروسية عموما وباتجاه دول أسيا الوسطى

خاصة مع وجود الحركات الإسلامية المسلحة التي تعد تهديدا أمنيا كبيرا في المنظور الروسي لمصالحها القومية في هذه الدول، ذلك لحرص روسيا على استعادة مجدها وهيمنتها كقوة عظمى على الصعيد الإقليمي والدولي و بناء الإمبراطورية الروسية المنشودة ومنع النفوذ الأمريكي والأوروبي باستخدام مجموعة من الوسائل والآليات، والتي من خلالها يمكن أن تحافظ على مصالحها في الجمهوريات الإسلامية في آسيا الوسطى وفق ما تمليه المحددات الداخلية والخارجية والتي تؤثر في صناعة القرار في روسيا وفي صياغة تصور فكري تجاه القضايا السياسية الخارجية خاصة المتعلقة منها بالجوار القريب.

إن سياسة التطويق الممارسة من الولايات المتحدة الأمريكية وإنشاء القواعد العسكرية في دول اسيا الوسطى اضطر روسيا إلى إقامة سياسة أمنية جدية، واستخدمت في ذلك كل الوسائل المتاحة بما فيها القوة العسكرية لكسر التطويق الأمريكي لنفوذها، والدفاع عن مصالح المواطنين الروس المنتشرين في دول آسيا الوسطى، ويبدو واضحا أن هناك نقاط تقاطع كبيرة بين روسيا وحلفائها الإستراتيجيين كالصين وإيران وخاصة فيما يخص الأمن الإقليمي.

يبدو أن المتغيرات الأمنية مثلت محور اهتمام الطرف الروسي وشكلت أهمية قصوى في سياستها تجاه دول آسيا الوسطى، واتخذت الاتفاقيات السرية والمعلنة أحد أشكال الهيمنة وبسط النفوذ بالإضافة إلى التواجد العسكري والتنسيق في هذا المجال مع دول المنطقة الحديثة الظهور، كما أن المتغير التاريخي والجغرافي والطاقوي لعب دوره في العلاقة بينها.

نحاول استعراض الموضوع ضمن إطار منهجي ونظري بداية في التمهيد مرورا الى عرض المشكلة البحثية والفروض العلمية و أهداف الدراسة وعرض المقاربات والنظريات المناسبة لهذا الموضوع.

مدخل منهجي ونظري:

أولا-الإطار المنهجي:

أ- المشكلة البحثية:

تعد دول أسيا الوسطى دولا حديثة النشأة وهي تمر بمرحلة انتقالية تاريخية، فهشاشة البنية القانونية والتنظيمية لهده الدول يشكل حرجا بالنسبة إليها، واحتواء هذه الرقعة الجغرافية الهائلة لاحتياطي كبير من النفط والغاز جعل التنافس يزداد حدة بين كل من الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا أهم القوى العالمية والإقليمية التي وجهت سياستها نحو هذه الدول نظرا للارتباطات التاريخية بها وبحكم التقارب الجغرافي بالرغم من أنها تحاول الاندماج في أوربا الغربية.

وأمام هذه التنافس الدولي تعتمد روسيا في سياستها على تأمين المنطقة من الصراعات العرقية والدينية التي تشكل تهديدا لأمنها القومي والتي قد تستغل من أطراف أخرى، خاصة مع بروز التغلغل الأمريكي، والتي اتخذت أحداث 11 سبتمبر الذريعة للبسط نفوذها في المنطقة. وإقامة قواعد عسكرية في أفغانستان، فبالمقابل فان التصور الروسي لهذه المنطقة يرتكز تحقيق مصالح سياسية واقتصادية وأمنية فضلا عن الأهداف الجيوبولتيكية، أهمها النفوذ الأمريكي وتواجد الدول الإقليمية كالصين وتركيا والكيان الإسرائيلي وإيران بصفة عامة. يستدعي ضمان المصالح الحيوية الروسية في أسيا الوسطى والمزيد من النفوذ فيها وتقليل حظوظ الأطراف الأخرى. فتوظيف الأداة العسكرية أيضا يتيح القدرة لبسط النفوذ في دول أسيا الوسطى هذا ما يأتي في سياق مقاربة الأمن الإقليمي في تصور صناع القرار في روسيا. ولمعالجة الموضوع إجابة علمية نطرح الإشكال التالي:

ما هي الأهداف الإستراتيجية لروسيا في سياستها الخارجية تجاه دول آسيا الوسطى في ظل التهديدات الخارجية؟

ومن هذه الإشكالية تبرز مجموع من الأسئلة فرعية التي يمكن ايجازها كما يلي:

- ما هي محددات السياسة الخارجية الروسية وأهدافها؟
- ما هي الأهمية المحورية للمتغير الأمني في السياسة الروسية في دول أسيا الوسطى؟
- ما هي التهديدات الأمنية التي تسعى روسيا إلى الحد منها في سياستها الخارجية تجاه دول أسيا الوسطى؟
- ما هي الوسائل المعتمدة في تحقيق الأهدافها الإستراتيجية في دول آسيا الوسطى.

ولفحص الإشكالية والأسئلة الفرعية المنبثقة منها فحصا علميا استوجب صياغة الفرضيات كالتالي:

ب-فرضيات الدراسة:

- الأمن القومي لروسيا يقتضي تأمين دول الجوار ضد التغلغل الأمريكي والأطراف الإقليمية الأخرى.
- الإهتمام الروسي بالجانب العسكري راجع إلى التواجد العسكري الأمريكي في آسيا الوسطى وهو وسيلة من وسائل تحقيق الأهداف الاقتصادية ولبسط النفوذ والهيمنة على أسيا الوسطى.
- مفهوم المصالح القومية للدولة الروسية يتعدى حدودها الجغرافية إلى وحدات سياسية ومناطق أخرى قد يشكل عدم استقرارها مساسا بأمن الدولة.

ج- أهداف الدراسة:

تسعى الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

- إبراز الأهمية الإستراتيجية والجيوسياسية لدول أسيا الوسطى ودوافع روسيا للاهتمام بها.
- التعرف على المحددات الأساسية التي تقوم عليها السياسة الخارجية لروسيا في دول أسيا الوسطى.
- إبراز مفهوم الأمن القومي والأمن الإقليمي لدولة روسيا ومدى تحقيقها للمصالح الإستراتيجية

والآليات التي تستعملها روسيا لبسط نفوذها على دول أسيا الوسطى.

- إبراز دور روسيا كقطب فاعل في منطقة أسيا الوسطى وانه لا يغيب في المعادلات الإقليمية والدولية كما تهدف هذه الدراسة إلى الوقوف على طبيعة علاقة روسيا الاتحادية بجمهوريات آسيا الوسطى الإسلامية كازاخستان، تركمانستان، طاجكستان، قرغيزستان، أوزبكستان، وأهم العوامل والمحددات التي أثرت على تلك العلاقة بعد انهيار الاتحاد السوفياتي ووراثة روسيا للتركة السوفيتية خلال فترة ما بعد الحرب الباردة.

د-حدود الدراسة:

تناولنا موضوع الدراسة في إطار حدود جغرافية وحدود زمنية معرفة كما يلي:

أ- **الحدود الجغرافية:** تتناول الدراسة علاقة وتفاعل روسيا بوزنها الإقليمي والعالمي مع دول أسيا الوسطى المجاورة لها (كازاخستان، أوزباكستان، تركمانستان، طاجاكستان، وقيرغيزستان) في مجال جغرافي واسع الأبعاد.

ب-**الحدود الزمنية:** تحدد هذه الدراسة الإطار الزمني ما بعد الحرب الباردة إلى يومنا هذا، حيث تصدع الاتحاد السوفياتي السابق وتخليه عن مناطق أسيا الوسطى مما فتح الباب أمام مصراعيه للتنافس الدولي على منطقة أسيا الوسطى، ففي هذه الفترة اتسمت بتغيرات كبيرة خاصة التغير الحاصل في سياسة روسيا اتجاه هذه الدول حفاظا على مصالحها القومية والتغير الحاصل في جمهوريات آسيا الوسطى في المجال السياسية والاقتصادي والأمني لاسيما تعاظم التهديدات الأمنية وتنوعها في الإقليم الجنوبي المجاور لروسيا.

هـ-أسباب اختيار الموضوع:

ثمة عوامل ذاتية وموضوعية دفعتنا إلى اختيار الموضوع:

أ-أسباب ذاتية:

- من أهم ما جعلنا نختار الموضوع الإهتمام الشخصي بمسائل الأمن القومي والمصالح الحيوية للدول الكبرى خاصة روسيا والرغبة في الكشف عن العوامل المحددة للسياسة الخارجية الروسية.

- التعاطف الشخصي مع شعوب دول آسيا الوسطى باعتبارها شعوب مسلمة وهي تعاني من ويلات الاستعمار الجديد، كما أنها تعاني من مشاكل أمنية تحول دون المضي قدما نحو التقدم والرقي الاقتصادي والحضاري، فهذا التكالب الدولي على مصادر الطاقة في هذه الدول تكون له عواقب وخيمة على استقرار هذه الدول.

ب-أسباب موضوعية:

- تحديد طبيعة العلاقة بين روسيا ودول أسيا الوسطى، ولأن روسيا كقطب فاعل في العلاقات الدولية وقوة عالمية وإقليمية لا يستهان بها جديرة بالدراسة.

- إبراز البعد الأمني للسياسة الروسية في دول أسيا الوسطى وما مدى فعاليته في الحفاظ على المصالح القومية الروسية في هذا المجال.

- إبراز مدى توسع مفهوم المصالح القومية الروسية ونقاط تقاطع النظرية الجيوبوليتيكية ونظرية الأمن الإقليمي مع سياسة روسيا الخارجية.

- إبراز أهمية منطقة آسيا الوسطى باعتبارها مخبرا للباحثين في حقل العلاقات الدولية ودراسة معظم الظواهر لمرتبطة بالمسألة الأمنية، كالصراعات العرقية والحدودية وقضايا الهوّية.

ثانيا- مناهج الدراسة:

نعتمد في هذه الدراسة إلى عدة مناهج علمية ابتغاء الوصول إلى حقائق علمية، وسوف نحاول أن نتوصل إلى تكامل منهجي يستوفي القدر الكافي من التحليل العلمي.

1- **الإقتراب التاريخي:** يستند الإقتراب التاريخي إلى سرد الأحداث التاريخية الحاصلة في الماضي وتسلسل اطوار تلك الأحداث ومن ثم تفسيرها علميا، إذ أن أي ظاهرة سياسية مهما كانت طبيعتها لا يمكن فهمها وإدراك حقيقتها العلمية إلا بالرجوع إلى جذورها التاريخية التي تعد الخلفية الأساسية لبناء فكر علمي ممنهج وإقامة تصورات وتقديم تعميمات بشكل سليم، فيما بعد يمكن الخروج بقواعد قابلة للقياس والتعميم ولو بشكل نسبي. فلابد من العودة إلى الماضي لاستقراء الحاضر والمستقبل ونستخدم الاقتراب التاريخي لمعرفة العلاقة التاريخية التي تربط دول آسيا الوسطى بروسيا قبل وبعد انهيار الاتحاد السوفياتي والأحداث التاريخية التي جعلت هذه الدول متفككة وهشة.

2- المنهج الوصفي:

المنهج الوصفي يعد من أهم مستويات البحث العلمي، فوصف الظاهرة السياسية وتحليلها، ومن ثم تفسيرها وفق ظرفها التاريخي، والتعرف على مختلف العوامل التي من الممكن أن تؤثر فيها، فوصف الأحداث التاريخية وتحليلها وفق مقاييس موضوعية يشكل تصورا فكريا حول الموضوع الذي هو قيد الدراسة.

وفي دراستنا لهذا الموضوع نتطرق إلى مستويات التحليل العلمي التي تتيح لنا معرفة الحقائق العلمية بغية الوصول إلى دراسة علمية أكاديمية ونستخدم كل من النظريات المفسرة للظواهر السياسية في العلاقات الدولية منها:

ثانيا-الإطار النظري للدراسة:

تعتمد دراستنا للموضوع عدة نظريات لفهم الإطار العام للسياسة الخارجية الروسية تجاه دول آسيا الوسطى.

1) النظرية الواقعية الجديدة (البنيوية):

من أبرز رواد النظرية الواقعية التقليدية "هانز مورغانتو" وتؤكد هذه النظرية أن المصلحة والقوة هما المحددان الرئيسيان في تفسير الظاهرة الصراعية بين الوحدات السياسية في ظل العالم الفوضوي الذي يصنعه الأقوياء، وأن استعمال القوة العسكرية لتحقيق المصالح القومية للدولة أداة فعالة في هذا الاتجاه وأن المصالح القومية للدولة تحدد وفق معطيات القوة التي تتمتع بها، وعليه فان أي تحول يطرأ على التوازن الدولي للقوى العالمية سيؤدي إلى تشكيل نظام دولي جديد فان التحولات السياسية التي حدثت في فترة ما بعد الحرب الباردة أفرزت مفاهيم أخرى للأمن القومي. وارتبط الأمن القومي الروسي بالتصدي للنفوذ الأمريكي في أسيا عامة وفي دول أسيا الوسطى خاصة وهنا تستخدم الدول كل الإمكانات المتاحة لتحقيق أهدافها.

ويعد **كينث والتز** من أهم المنظرين للنظرية الواقعية الجديدة ونادى بإعادة بناء تصور نظري متكامل في العلاقات الدولية وبخلاف المدرسة الواقعية التقليدية وتنادي بفكرة الاعتماد المتبادل كبديل عن استخدام القوة والمصلحة التي تحركها القوة في العلاقات بين الفواعل الدولية، وان الأداة الاقتصادية تلعب دورا هاما في إحلال السلم، فهذه النظرية تختلف مع النظرية الواقعية في مفهوم الأمن حيث يرى رواد هذا التيار أن مفهوم الأمن يتعدى البعد العسكري إلى أبعاد أخرى.

2) مقاربة اتخاذ القرار في السياسة الخارجية:

أن عملية صنع القرار في السياسة الخارجية جد معقدة وتمثل تلك القواعد والأساليب التي يستعملها المشاركون في اتخاذ القرار الذي يخص العمل الخارجي للدولة وعلاقتها بالمحيط الإقليمي آو الدولي، ولتحقيق أهدافها والتي غالبا ما تتمثل في دعم الكيان الإقليمي والسعي لزيادة القوة القومية ثم الأهداف الاقتصادية والإيديولوجية.

3- **نظرية مركب الأمن الإقليمي:régional Security complexe théory**

من رواد هذه النظرية **باري بوزان**، فمن خلال هذه النظرية يمكن دراسة موضوعنا وفهم الإطار العام للأمن القومي الروسي ومن خلال معرفة أهمية أمنها الاقليمي فلا يمكن فصل الأوضاع الاجتماعية والسياسية والعسكرية لدول الجوار عن روسيا، كما أن أمن الوحدات السياسية في دول آسيا الوسطى مرتبط بالاستقرار الوطني في روسيا نظرا للإرتباطات التاريخية والجغرافية بينهما، ان الكثير من التهديدات الأمنية تعبر بسهولة كبيرة عبر المسافات القصيرة بين الدول ومن عنا يبرز مفهوم الأمن الإقليمي للدول.

وعمدنا في دراستنا الى وضع خطة بحثية مقسمة الى ثلاث فصول على الشكل التالي:

الفصل الأول:

يتناول هذا الفصل تعريف دول أسيا الوسطى بخلفيتها التاريخية في علاقتها بروسيا في عهد الاتحاد السوفياتي إلى غاية انفصالها واستقلالها، وبموقعها الجغرافي وتركيبتها الاجتماعية مرورا بواقعها الاقتصادي، كما نتطرق الى الواقع السياسي والأمني وإبراز أهميتها الجيوسياسية والإستراتيجية مما جعلها محل اهتمام روسيا لبسط نفوذها وتحقيق مصالحها.

الفصل الثاني:

تبرز الدراسة في هذا الفصل أهم محددات السياسة الخارجية الروسية، داخلية وخارجية، والتي تمثل جملة من المتغيرات المادية والمتغيرات الإنسانية بحيث تتفاعل فيما بينها لتعطي في الأخير تصورا وتوجها اتجاه قضية الأمن الإقليمي في آسيا الوسطى، ولتحقيق هذه الأهداف المسطرة تعتمد روسيا في نشاطها الخارجي في توظيف الإمكانات المتاحة. كما تبرز أهم المنافسين الدوليين لروسيا خاصة الولايات المتحدة الأمريكية والصين وتركيا ونقاط التوافق والتصادم بين روسيا ومنافسيها في سياستها على المستوى الدولي والإقليمي.

الفصل الثالث:

نبرز السياسة الروسية في دول آسيا الوسطى بتركيزنا على الجانب الأمني منها باستعراض المفاهيم المرتبطة بالأمن القومي والأمن الإقليمي، والتهديدات الأمنية موجودة في دول أسيا الوسطى، كما نبرز الآليات التي تستعملها روسيا للحفاظ على مصالحها القومية السياسية والدبلوماسية والعسكرية، ثم نصل الى تقييم هذه السياسة الامنية في نجاحاتها وإخفاقاتها، وختاما نقدم مجموعة من الاستنتاجات التي استخرجتها الدراسة والإجابة على لإشكالية المطروحة.

الفصل الأول: دول آسيا الوسطى وأهميتـــها بالنسبة لروسيا

يتطرق الفصل إلى تاريخ دول آسيا الوسطى والتعريف بهذه الدول من عدة جوانب باعتبارها مجالا جيوبوليتيكيا في المنظور الروسي والتي تسعى روسيا لتجسيد سياستها فيه، ونبرز كذلك في هذا الفصل الأهمية التي تتمتع بها هذه الدول في تصور صناع القرار في الطرف الروسي.

المبحث الأول: العلاقة التاريخية بين دول آسيا الوسطى وروسيا.

لمعرفة العلاقة التاريخية القائمة بين دول آسيا الوسطى وروسيا يمكن استعراض هذه الملامح التاريخية لهذه العلاقة في عدة مراحل رئيسية:

المطلب الأول: المرحلة الممتدة من حوالي(819 الى1731).

في الألفية الأولى كان سكان المنطقة يتكلمون لغات شرق إيرانية وبعد دخول المسلمين إليها أصبح السكان يتكلمون اللغة الفارسية الحديثة وبهذا أصبحت اللغة الفارسية لغة يتكلمها النخب المسلمة، فلقد عمل العرب المسلمون كتجار ورجال الدين على نشر تعاليم الإسلام في المنطقة ولعبت الطريقة الصوفية دورا كبيرا في تأسيس هوية إسلامية وقد سميت في مؤلفات العرب والمسلمين ببلاد ما وراء النهر[1].

إن الجزء الأعظم من آسيا المركزية هو ما وراء النهر القديم نفسه، حيث كان موطن الآريين ولغة الإيرانفجة الوارد ذكرها في الآفيستا وكان يضم أيضاً أقساماً من آسيا الوسطى. ولقد أصبحت منطقة آسيا المركزية المسماة قديماً بما وراء النهر أو خراسان الكبرى بعد ظهور الإسلام وانتشاره أحد مراكز التحولات العلمية والثقافية.

[1] – مجموعة مؤلفين،**الشعوب الاسلامية في الفقاس وروسيا واسيا الوسطى**، دارعلاء الدين للنشر والتوزيع والترجمة: ط1، 2006، ص 8.

وكانت للإيرانيين مساهمة كبيرة في نشر الإسلام هناك، حيث تأسست مدارس إكتسبت رونقها الخاص من النُظُم والأصول التعليمية والتربوية لإيران الغابرة ، حتى أضحت مركزا لإنجاب وتنشئة العديد من العلماء الكبار، ثم خضعت بقاع ما وراء النهر وفرغانه إبّان القرنين العاشر والحادي عشر الميلاديين لسيطرة القراخانيين ، ثم المغول،ثم الجغتائيين ، ثم التيموريين ، ومن ثم دخلت الدولة الخوارزمية إلى الساحة خلال النصف الثاني من القرن السادس الهجري الموافق لقرن 12 ميلادي وبلغت أوج قوتها في عهد السلطان علاء الدين محمد خوارزم شاه[1].

ولقد انتشرت اللغة التركية لانتشار العرق التركي عن طريق التجارة والخدمات منذ 980 ميلادي، وكان أول كيان سياسي تركي في آسيا الوسطى ما يسمى بالإمارة الكاراخانية بعد إحلالها للمنطقة بخارى وسمرقند، وبعد ذلك تزاح بواسطة السلاجقة الذين كانوا أتراكا وكانت معظم الدول التي تعاقبت من أصول تركية وهذا ما يفسر انتشار اللغة التركية، وبعدها توالت الحروب التي قام بها جنكيزخان وفرض لغة تركية بحروف فارسية وعربية، لتصبح إلى جانب الفارسية لغة النخب فيها إلى غاية تعويضها من طرف السوفييت بلغات تركية حديثة[2].

وكانت آسيا الوسطى معروفة بانتمائها الثقافي مزدوج تركي وفارسي وكانت حاضرة الدنيا آنذاك لاستقطابها الكثير من العلماء ورجال الدين والحرفيين من الصين وروسيا وإيران وتركيا حتى تكونت الكونفدرالية القبلية الأوزبكية. وكان الإسلام مهيمنا على الحياة الاجتماعية والثقافية والسياسية حتى دخول فترة الاحتلال الروسي.

[1] – Olivier Roy, **l'Asie centrale contemporaine**, Edition puf, France, avril 2001, p11.

[2] – **نفس المرجع**، ص 12.

المطلب الثاني: فترة القيصرية الروسية الممتدة من(1731 الى 1917).

إن ما بقي يغلب على الطابع المعاصر في آسيا الوسطى هو الطابع الروسي سياسيا وثقافيا إلى حد كبير باعتبار أن روسيا منذ 1730 دخلت المنطقة ودام فيها الروس لفترات طويلة، حيث أن الروس استطاعوا السيطرة على المنطقة خاصة الجهة الشمالية منها كازاخستان حاليا، وكان تقدم الروس سلميا في البداية وبالمشاريع الاستيطانية والتي أثرت في تحولات اقتصادية خاصة في النظام الإقطاعي الممارس آنذاك واستولت على الأراضي الزراعية في كازاخستان، حيث بلغت المشاريع الاستيطانية الروسية 40 بالمائة في عام 1911.

ومع التقدم الاستيطاني الروسي نحو الجنوب والتقدم البريطاني نحو الشمال أدى التصادم بين الروس والبريطانيين، وأصبح هناك تنافس بينهما دام أكثر من قرن أطلق عليه اسم اللعبة الكبرى، وتم إعداد اتفاقيات بين الطرفين تنص على إقامة دولة عازلة وهي أفغانستان وقبعت منطقة آسيا الوسطى تحت وطأة الروس لفترات كبيرة حيث عان سكان المنطقة من تدهور المستوى المعيشي والأزمات الاقتصادية التي مرت بها روسيا في حربها ضد اليابان في 1905.

وما يجدر الإشارة إليه أن التواجد الروسي في المنطقة أثر بشكل كبير على توسع الثقافة الروسية بين أوساط النخب الحاكمة وانعكس ذلك في شؤون إدارة البلاد على المستوى الإداري وتوجيه الإقتصاد واعتماد نظام الحكم الشمولي تأثرا بالمركز الروسي. كما أن الحياة السياسية أخذت طابع الحزب الواحد وهذا ما يشكل عائقا كبيرا في تحقيق الديمقراطية ودولة القانون، وكذلك في التضييق على المسلمين وعلى الحركات

الإصلاحية الدينية والتي اتخذت أسلوب العنف لتغيير الأوضاع القائمة، وانتشرت بشكها ملفت للانتباه لكل دارسي وباحثي هذه المنطقة عموما[1].

المطلب الثالث: دول آسيا الوسطى وروسيا بعد الثورة البلشفية (1917 الى 1945).

قامت الثورة البلشفية في روسيا عام 1917 وتفاعل المسلمون الخاضعون للسيطرة الروسية عندما الحكومة الشيوعية آنذاك في موسكو على الشعوب التي خضعت للقياصرة بحد السيف بين البقاء تحت إدارة الحكم الجديد أو الإستقلال[2].

وكان الاهتمام الأكبر للبلاشفة هو الإعداد لرسم معالم القومية السوفياتية الكبرى تجنب أي مولد للهوية الروسية مستقلة عنها، لذلك نجد أن جمهورية روسيا ليست دولة بالمعنى العرقي المعروف بل هي دولة يعيش فيها الشعب الروسي بالتجانس مع غيرهم من العرقيات والإثنيات الأخرى.

في عام 1924 وبناءا على توصيات كون بتقسيم تركستان الغربية إلى خمس جمهوريات سوفيتية هي: أوزبكستان وكازاخستان وتركمنستان وقيرغزيستان وطاجاكستان على أن يكون لكل جمهورية لغة خاصة بها وذلك بإقرار كل دولة لغتها الخاصة بها حيث تكون اللهجة المستعملة فيها لغة لها وفي الواقع فان السلطة السوفياتية لم تحترم في ممارساتها المبدأ الاتحادي والسيادة القومية رغم ورودها في دساتير 1924 وعام 1936، لقد كان خيارا أملته الظروف وضرورة استعادة الأراضي المفقودة، وكان لابد من إيجاد حلول مع السلطات القومية لفرض النظام الجديد في روسيا مع استخدام الإقناع بدل السلاح والنضال المسلح لتحقيق ذلك[3].

[1] – **مرجع سابق**، ص 20.

[2] - محمد رضا جليلي، **جيو سياسية اسيا الوسطى**: منشورات دار الاستقلال للثقافة والعلوم القانونية،2001، ص 18.

[3] - Olivier Roy**, l'Asie centrale contemporaine**, Edition puf, France p19.

لقد أعلن لينين مبدأ الحكم الذاتي للشعوب بعد الثورة مباشرة وانطلاقا من هذا المبدأ دافع ستالين عن مفهوم الأمة والإقليم وقامت بذلك الدول على أساس مقاطعات وأقاليم ذاتية متداخلة ومتشابكة داخل جمهوريات ذاتية متحدة تكون في النهاية الاتحاد السوفياتي وهذه التقسيمات التي وضعت ليست بطريقة تعسفية وهذا ما يفسر شدة الترابط العرقي بين الأقليات داخل الدولة الواحدة مع عرقيات من دولة أخرى.

قامت الحكومة المركزية في فترة حكم البلاشفة إلى إيجاد نوع من الهوية الجديدة من اجل توحيد جمهوريات الاتحاد السوفياتي وعليه فان الإثنيات في دول آسيا الوسطى مستها هذه الإجراءات التي قوضت حرية الاعتقاد وتم بذلك غلق عدد كبير من المساجد في دول أسيا الوسطى ومارست سياسة إقصائية تجاه المسلمين هذه الدول بالرغم من أن الإسلام كان ولا يزال ديانة ظاهرة فيها حيث يعتنقها الكثيرين ، كما وحيدت اللغتين العربية والفارسية بالغة الروسية بالرغم أن العربية والفارسية يعتبر فيها إرثا حضاريا ومكون أساسي في هوية تلك الشعوب، لكن ما تمليه سياسة توحيد الجمهوريات أكبر مما يمليه البعد الحضاري والعقدي[1].

كما قامت السلطة المركزية في هذا الصدد استقدام عدد كبير من الروس والأكران والألمان إلى بلدان أسيا الوسطى سعيا إلى خلط العرقيات الروسية بعرقيات هذه الدول وإضعاف العادات والتقاليد لفرض الهوية الروسية ومحاولة منها لكسر الثقافة الإسلامية بتهجير الروس الى تلك الدول حيث بلغ عددهم أكثر 8 ملايين روس خلال تلك الفترة.

المطلب الرابع: العلاقة الروسية بدول آسيا الوسطى للحقبة (1953_ 1991).

قامت السلطة المركزية في روسيا بإقامة مشاريع زراعية في دول آسيا الوسطى واستصلحت الأراضي الزراعية عن طريق مشاريع الأرض البكر، واستقدمت الكثير من الروس في المشاريع التي ضمت التجارب

[1] - مرجع سابق، ص 20.

النووية في أراضي آسيا الوسطى، وخلال السبعينيات زاد نفوذ الجماعات الإسلامية كما زاد العنف اتجاه القوميات غير الوطنية التي كانت معارضة للنفوذ الروسي وزادت حدة النزاعات الحدودية بين طاجاكستان وأوزباكستان، ومع سياسة غورباتشوف الإصلاحية تدنى المستوى المعيشي في آسيا الوسطى لضعف وهشاشة النظام الاقتصادي في الاتحاد السوفياتي خاصة بعد هزيمته في أفغانستان وما ترتب عنه من انتشار القفر والمجاعة وتدني المستوى المعيشي.[1] وأصبحت نداءات الاستقلال ومقامة النفوذ الروسي مسموعة في أواسط الشعب وطالبت دول البلطيق ليتوانيا ولاتفيا واستونيا بالاستقلال عن الاتحاد السوفياتي وتبعتها دول آسيا الوسطى الخمس بالإضافة إلى مولد يفيا وأذربيجان وأرمينيا وأوكرانيا بالمطالبة بالاستقلال الفعلي في 1991.

كما لعبت التغيرات الحاصلة في النظام الاشتراكي بقيادة روسيا إلى سقطات اقتصادية مست المركز روسيا ومعظم الدول التي كانت تابعة لروسيا سياسيا وايدولوجيا بالإضافة إلى الحرب الروسية في أفغانستان حيث تكبدت القوات الروسية في خسائر فادحة زادت من هوة السقوط في المعسكر الشيوعي، كانت هزيمة روسيا في أفغانستان أحد أهم العوامل التي سرعت في سقوط الاتحاد السوفياتي وتغير في السياسة الدولية وما أفرزه ذلك من مطالبة دول آسيا الوسطى بالاستقلال وهذا ما حصل ومن جهة أخرى فقد تغيرت سياستها اتجاه المركز الروسي[2].

بعد استقلال جمهوريات آسيا الوسطى عام 1991 شرعت في إحياء وصياغة هوياتها القومية، بصورة جدية، وتوسّلت بفعالياتها إحلال هوياتها القومية والوطنية محل الهوية العامة السابقة في الإتحاد السوفياتي. ولم يواجه بعضها في مسعاها العديد من المشكلات كجمهورية تركمانستان؛ لبعدها عن روسيا المركزية

[1] -Olivier Roy، **l'Asie centrale contemporaine** Edition puf, France، P24.

[2]- JULIEN THORES, les nouvelles frontières de l'Asie centrale ; Etes, nation et régions en recomposition, consulter le 05/06/2018 sur : https://journals.openedition.org/cybergeo/23707

وقلة عدد الروس فيها، بينما واجهت المشكلات بعضها الآخر مثل كازاخستان؛ لجوارها مع روسيا، ووجود عدد كبير من الروس فيها، فضلاً عن تواجد قرابة المائة قومية وأقلية فيها؛ مما يعرقل مسيرتها الرامية إلى صياغة هويتها القومية والوطنية، ويبيّن هذا الأمر المسألة الأساسية في تحديد الهويات الوطنية في آسيا الوسطى والمرهونة بكيفية النأي عن روسيا وصياغة هوية قومية مغايرة للروس، وقد اتخذت الجمهوريات المعنية إجراءات في هذا الصدد من بينها تقوية اللغات القومية والمحلية؛ حيث أعلنت بعد استقلالها بصورة رسمية اعتبار لغاتها: التركمانية، القرغيزية، الكازاخية، الطاجيكية والأوزبكية لغات أساسية رسمية وتوحيد قومية واحدة مستندة إلى الماضي.

المبحث الثاني: التعريف بدول أسيا الوســـــطى.

لمعرفة دول آسيا الوسطى لابد من دراسة جغرافيتها وامتدادها في اليابسة وما مدى أهمية هذه المنطقة كرقعة كبيرة خاصة وان هذه الدول دول حبيسة لا تطل عل البحار والمحيطات مما يجعها المتغير الجغرافي يؤثر سلبا عليها في الكثير من المسائل والقضايا خاصة فيما يخص السياسة الاقتصادية المنتهجة على الانفتاح على الغرب.

المطلب الأول: جغرافية دول أسيا الوسطى.

إن ظهور دويلات أسيا الوسطى في اتساعها الجغرافي في قلب أسيا الوسطى يعد ظاهرة ذات وقع عالمي فالمراقبون يرون أن وجود خمس دول على صعيد واحد وفي رقعة جغرافية واحدة إحدى التكوينات الجيوسياسية الجديرة بالاهتمام حيث تتمثل هذه الدول في كل من كازاخستان وتركمانستان وأوزباكستان طاجاكستان وقيرغيزستان.

لقد كانت تسمية أسيا الوسطى تعبر عن مفهوم أوسع جغرافيا حيث أن مؤرخي الثقافات يعبرون عن أسيا الوسطى أنها مجال حيوي يتعدى الدول الخمس إلى المقاطعة الصينية كيرينجيان وأفغانستان وهناك أيضا

تحديدات ثقافية وتاريخية تضم كازاخستان وتركمانستان وأوزباكستان طاجاكستان وكيرغيزستان وحضارة أفغانستان وشمال إيران وباكستان وشمال الهند وغرب الصين. ولكن المعجمية الروسية حددت آسيا الوسطى في الدول الخمس المنبثقة بعد انهيار الاتحاد السوفيتي سابقا[1]. وفي سنة 1993 اعترفت كل من كازاخستان وتركمانستان وأوزباكستان طاجاكستان وقيرغيزستان رسميا أنها أسيا الوسطى وهذا ما سنعتمد علية في هذه الدراسة، وهذه عواصم دول أسيا الوسطى المعترف بها:

الدولة	عاصمتها	مساحتها بالمتر المربع
قرغيزستان	**بتشكيك**	198500
طاجاكستان	**دوشنبه**	143100
تركمانستان	**عشق أباد**	488100
أوزباكستان	**طشقند**	447400
كازاخستان	**أستانا**	2717300

جدول يبين عواصم دول آسيا الوسطى ومساحتها[2].

تمتد هذه الدول إلى أكثر من أربع ملايين متر مربع من الصحاري والسهوب والجبال انطلاقا من بحر قزوين إلى حدود الصين ويحدها من الشمال روسيا على شريط بري ومن الجنوب هو ما يعادل ثمان مرات مساحة

[1]- محمد رضا جليلي تيري كلينر، **مرجع سابق**، ص 51.
[2] - جدول من اعداد الطالب.

فرنسا وقسمت هذه الدول على نحو غير متساو بدون مراعاة العوامل العرقية وهذا ما شكل فيما بعد أزمات سياسية وصراعات بين هذه الدول[1].

إن ما يستوقف أي باحث أو مهتم بمنطقة آسيا الوسطى هي ظاهرة الإنحصار الجغرافي، لمعرفة خصوصيات آسيا الوسطى يجب إدراك هذه الظاهرة الطبيعية. إن الانحصار يعرّف جغرافيا بابتعاد أو بعدم امتلاك منطقة ما لشريط ساحلي أي حرمانها الجغرافي من منفذ بحري مباشر وهذا ما يميّز منطقة آسيا الوسطى عن بقية المناطق الآسيوية.

ومن ظاهرة الإنحصار الجغرافي اشتّق اسم آسيا الوسطى ولقد أدّى تفكك الاتحاد السوفييتي إلى رفع عدد الدول الحبيسة أو المنحصرة في العالم، حيث أضاف لها تسع دول جديدة، ليصل عددها اليوم إلى 42 دولة، بعد أن كانت أواخر سنة 1991 تصل إلى 28 دولة. ولم تكن هذه الظاهرة مطروحة في الفترة السوفييتية لأن جمهوريات آسيا الوسطى الخمس كانت تشكل جزءا لا يتجزّأ من الاتحاد السوفياتي.

وتعتبر ظاهرة الإنحصار الجغرافي ظاهرة سلبية بالأساس لأنها تحد من حرّية الدّول وتشكل عائقا أمام تطلعاتها، وتعطي إحساسا بالعزلة والتهميش وفي كثير من الأحيان يقترن وصف ظاهرة وكأن هذه الدول سجينة أو حبيسة[2]. والانحصار الجغرافي عند خبراء الجيوسياسة يعرف بمسألة الانحباس، بل إن الكثير من الأدبيات الجغرافية والسياسية اختارت مصطلح " الدول الحبيسة " بدل الدول المحصورة. حيث تجعل الدولة بعيدة عن العالم الخارجي وتعزلها على الممرات البحرية التجارية لما فيها من فوائد استراتيجية

[1] - محمد رضا جليلي: **مرجع سابق**، ص 52.

[2] – **نفس المرجع**، ص 53.

تتمثل في تسهيل المبادلات التجارية بينها وبين دول العالم، وتجعلها بذلك تابعة وملزمة بعقد اتفاقيات مع الدول المجاورة لها والمطلة على البحار والممرات البحرية، وتحد من استقلالية القرار الخارجي لديها.

المطلب الثاني: ديموغرافية أسيا الوسطى.

يصعب في غالب الأحيان تحديد هوية جغرافية واحدة في دولة واحدة في بلدان أسيا الوسطى كما هي مرسومة ومعينة في الخرائط الجغرافية، إذ آن تقسيم هذه الدول كان من فعل روسيا التي مارست سياسة فرق تسد فنجد في الدولة الواحدة تنوع عرقي وإثني وهو تقريبا نفسه الذي نجده في دولة أخرى من دول أسيا الوسطى، وما يلاحظ في ديمغرافية هذه الدول أنها تعاني من ضعف في الوزن الديمغرافي فعدد سكانها جملة حوالي 55 مليون نسمة أي أن هذه الجمهوريات الخمس لا يتجاوز عدد سكانها جارتها إيران التي تعد لوحدها أكثر من 65 مليون نسمة حيث تتقدم أوزباكستان بعدد سكانها ب 26.9 مليون نسمة، وتليها كازاخستان التي تعد 16 مليون نسمة وتليها الدول الثلاث الأخرى ب 7,3 مليون نسمة في طاجكستان و5,2 مليون نسمة في كيرغيزستان و4,5 مليون نسمة في تركمانستان[1].

أما عن التنوع العرقي في هذه الدول فيتوزع السكان بمختلف عرقياتهم في معظم الدول حيث يمثل الروس أكثر من 30 %من سكان كازاخستان فقط، ويتمركز الأرمن والتركمان والاكران والاوزبك والطاجيك في مختلف الدول كذلك على غير متساو[2].

هذا فيما يخص الجانب العرقي والإثني في آسيا الوسطى، أما عن الدين فيعتنق غالبية سكانها الإسلام وقلة السكان يعتنقون المسيحية، حيث نجد الشعب الاوزبكي يدين بالإسلام السني ويتبعون المذهب الحنفي علاوة على كيرغيزستان وتركمانستان وطاجاكستان وهم من أهل السنة وعلى المذهب الحنفي.

[1] - **Microsoft Encarta 2006. CD : Microsoft Corporation 2005.**

[2] - للمزيد حول التوزيع العرقي لسكان آسيا الوسطى انظر **الملحق (د).**

ويطلق إسم " تتر" على كل مسلم من أصول تركية يقطن في روسيا وكان للإسلام دورا معتبرا في الحياة السياسية لتلك الشعوب كما تشجعت الصوفية في المقاومة والجهاد ضد الإمبراطورية الروسية ومن بين الشخصيات الشيخ منصور والشيخ شامل في الفترة بين 1834-1859 في القوقاز حيث كان لهم دور كبير في الانتفاضة. وإنشاء مراكز للإفتاء مثل المجلس الروحي المحمدي في اورنبرج وثلاث مجالس أخرى واحد في كريميا سنة 1831 والثاني وراء القوقاز عام 1872. التي تعد بمثابة مجلس للعلماء في الدولة العثمانية، وهذا يدل على مدى انتشار الإسلام ولعبه دورا مهما في الحياة السياسية والاجتماعية في هذه الدول حتى أن الباحثين الشؤون المنطقة يطلقون عليها بالجمهوريات الإسلامية[1].

المطلب الثالث: الحياة السياسة والاجتماعية في دول آسيا الوسطى.

بدأ العهد الجديد لجمهوريات أسيا الوسطى منذ ان أعلنت استقلالها عن الاتحاد السوفياتي سابقا واحدة تلو الأخرى سنة 1990، ولم يكن استقلال هذه الدول نتيجة حراك سياسي ومطالبة به ، وأنه كان نتاج كفاح سياسي أو مسلح يلفت الانتباه كما هو الحال في بعض الدول المستقلة إنما كان نتاج تفكك المركز "الاتحاد السوفياتي بل أن هذه الدول كانت تطالب ببقاء الإتحاد وهذا ما استغلته بعض القيادات السوفياتية فيما بعد في هيكلة كوادر وإطارات في الجمهوريات المستقلة تعمل وفق المنظور الروسي وبقيت في دائرة الحكم فيها ، وهذا ما يفسر بقاء أساليب الحكم وتقنيات الإدارة ومعظم المؤسسات السياسية في هذه الدول تابعة للتركيبة السوفيتية، ولا يزال يحتفظ بنظام الحزب الواحد في نظام الحكم، والبرلمانات شبيهة بالمجلس السوفياتي الأعلى، بدل أن تكون مؤسسات تشريعية حقيقة، كما أن معظم دساتير هذه الدول تمنح للرئيس صلاحيات واسعة جدا مما يؤثر على عملية انتقال السلطة وتجسيد دولة القانون المدنية التي تمنح الجميع حرية المشاركة السياسية

[1] - احمد نوري النعيمي، **العلاقات التركية الروسية: دراسة في الصراع والتعاون:** عمان، دار زهران للنشر والتوزيع، ط1، 2011، ص ص 219-121.

والحريات العامة، أو بالأحرى دمقرطة الحياة السياسة في دول آسيا الوسطى فهي لحد الآن بعيدة على توصف بدول ديمقراطية.

أما التغير فحدث على المستوى السياسي ويتمثل في الاتجاه نحو اللجوء إلى الوطنية ورفع شعار الوطنية التي حلت محل القومية والنظرية الشيوعية حيث حاول الحكام الجدد ملا الفراغ وبولاءات قومية بالرغم أن حكامها ليسوا من سكان تلك الدول ولا ينتمون إلى عرقيتهم فالرئيس الأوزبكي ذو أصول طاجيكية على سبيل المثال[1].

وأيضا على المستوى الاجتماعي شهدت هبوطا كبيرا في المستوى المعيشي فالنصف الأكبر من سكان أسيا الوسطى يعيشون تحت خط الفقر وذلك لفشل سياسات الجمهوريات في إقامة بنية ملائمة لاقتصاد السوق وخوصصة الهياكل الاقتصادية بشكل عام.

أعلنت في بداية الاستقلال حكومات دول أسيا الوسطى إتباع النهج الديمقراطي في الحياة السياسية والاجتماعية وتشكيل الأحزاب السياسية لكن المحسوبين على التيار الشيوعي والإستخبارات الروسية KGB مازالوا يملكون زمام الأمور السياسية.

وشهدت الأوضاع الأمنية انكشافا كبيرا خاصة في طاجاكستان والتي لها حدود مشتركة مع أفغانستان والتي شهدت حربا أهلية قتل فيها الآلاف من المواطنين وهذا ما يشكل تحديا فيما بعد للأمن الإقليمي في المنطقة خاصة وان طاجاكستان فيها الكثير من الجماعات الإسلامية المسلحة.

أثر إتباع سياسة التعدية الحزبية في معظم الأحيان إلى صراع بين الأحزاب الموالية للسلطة والمعارضة الإسلامية ويجدر الإشارة إلى ظهور تيارات إسلامية ذات مرجعية دينية متطرفة والتي استخدمت الإسلام

[1]- محمد رضا جليلي، **مرجع سابق**، ص 67.

كهوية ثقافية ووطنية ونذكر أهم الحركات السياسية ذات التوجه الراديكالي والتي تتوجه إلى السلاح لتغيير الوضع حسب منظورها السياسية التي استخدمت بدعم من واشنطن وكالة الإستخبارات الأمريكية في أفغانستان والشيشان وأذربيجان وعلى امتداد الحدود الجغرافية لروسيا حتى غرب الصين التي يتم تمويلها سريا لأغراض عسكرية ظرفية التوظيف ومن أهم هذه الحركات:

- الحركة الإسلامية الأزبكية في أوزباكستان.
- الحزب الإسلامي وحزب التحرير وحزب النهضة في طاجاكستان.
- الحركة الإسلامية في الشيشان وداغستان.
- حركة طالبان ومنظمة القاعدة في أفغانستان والحركات الإسلامية في غرب الصين.

وظهرت أيضا حركات إسلامية متأثرة بالفكر الوسطي مثل حركة الإخوان المسلمين وأهم تلك الأحزاب حركة النهضة الإسلامي الطاجيكي. وحركات متأثرة بحزب التحرير الإسلامي في أسيا الوسطى ومنظمة الإكرامية التي تشكلت عام 1996[1]، وفي انديجان من قبل" أكرم يولداشوف". وأحزاب أحرى متأثرة بالتوجه الصوفي.

إن ظهور هذه الأحزاب وبكثرة في أسيا الوسطى دليل على مدى تأثير **الإسلام السياسي** على الحياة السياسية في أسيا الوسطى ومن الانتقادات الموجهة لتك الأحزاب السياسية انها تفتقد الى نظرة سياسية متكاملة واعتمادها على العنف في محاولة تغيير الوضع القائم. وخلقت هذه التيارات الإسلامية أرضية خصبة لانتشار التطرف والإرهاب في مختلف أرجاء المنطقة وهذا ما أتاح للولايات المتحدة الأمريكية التدخل في أفغانستان بعد أحداث 11 سبتمبر، وخلصت الفكرة في صناع القرار الروسي إلى التصدي

[1]- محمد علي سرحان، **امركة العولمة في الشرق الاوسط واسيا الوسطى**: صفحات للدراسات والنشر، دمشق، ط 1، ص 136.

لمثل هذه التدخلات في مجالها الجيوبوليتيكي وأصبحت ظاهرة الإرهاب والتطرف الديني في أولويات الأجندة الأمنية الروسية[1].

المطلب الرابع: الوضع الاقتصادي في دول آسيا الوسطى.

انتهجت دول آسيا الوسطى سياسة انفتاح على المستوى السياسي والاقتصادي وحاولت فتح المجال أمام الاستثمار الأجنبي في أراضيها محاولة منها التحرر من التبعية التقليدية لروسيا في مجال التخطيط الاقتصادي، وسعت إلى بناء الهياكل القاعدية لاقتصاد امثل ولرفع المنحنى الاقتصادي إلى الأعلى، خاصة وان معظم دولها غنية بمواردها الطبيعية وثرواتها وقد تعاظمت القيمة الاقتصادية لهذه الدول لوفرت موارد الطاقة النفط والغاز الطبيعي و نذكر مثلا:

أ- **النفط:** تعد دول أسيا الوسطى من أغنى الدول بثرواتها الطبيعية وخاصة النفط حيث أنها من أوائل المناطق الغنية باحتياطي النفط بعد الخليج العربي حيث يبلغ إجمالي النفط الكامن في المنطقة وفقا لمصادر روسية وشركات نفط أمريكية عاملة في المنطقة منذ 1993 إلى 30 مليار طن بالإضافة إلى حوالي 20 مليار طن تحويها المناطق الساحلية.

وفي كازاخستان يوجد أكبر حقول النفط غير المستخرجة وهو" **حقل تنجير**" وتم اكتشاف حقل بترول في" **نبت داج**" في جمهورية تركمانستان وتتطلع كازاخستان إلى الاستقلالية على المسرح الدولي وانفتاحها الاقتصادي واحتياطياتها الضخمة من موارد الطاقة فهي تحتل المرتبة الـ 13 في العالم من حيث احتياطي البترول، ومخزونها الغني من الثروات الطبيعية فهي الأولى عالميا من حيث احتياطي الزنك والتنجستين والثالثة من حيث احتياطي النحاس و8% من الاحتياطي العالمي من خام الحديد.

[1]- سليم محمد السيد: **التحولات الكبرى في السياسة الخارجية**: مجلة السياسة الدولية، القاهرة، 2007، ص 137.

وتملك 25% من احتياطي اليورانيوم العالمي 70% .من موارد الطاقة الكازاخية تخضع لسيطرة الشركات الأجنبية الغربية ، ما يقيد حرية مناورة الدولة في هذا المجال.[1]

وعلى الرغم من وجود هذا الكم الهائل النفط في المنطقة إلا أن هذه الدول تعاني من ضعف الاستثمارات نتيجة ضعف البني التحتية والمؤسسات القاعدية للاقتصاد وضعف النمو الاقتصادي في معظم الدول.

ب-**الغاز الطبيعي:** وهو من أهم موارد الطاقة وقد بلغ الاحتياطي المؤكد منه نحو 170,4 ترليون قدم مكعب من الغاز الطبيعي، كما صرح به رئيس جمهورية تركمانستان عند توقيعه لاتفاقية التعاون المشترك لإيصال الغاز إلى أوروبا غن طريق تركيا وتسعى الدول إلى توسيع دائرة الاستثمار في مختلف المجالات بما فيها مجال المحروقات، وتمتلك المنطقة نحو 4,28 بالمائة من إجمالي الاحتياط العالمي للغاز الطبيعي.

ج-اليورانيوم والفحم الحجري والطاقة الكهرومائية:

كما تمتلك دول أسيا الوسطى علاوة على النفط والغاز الطبيعي ثروات أخرى مثل اليورانيوم الذي يعتبر مادة حيوية حيث وصل احتياطي اليورانيوم فيها إلى 17 بالمائة لكل ألف طن وذلك حسب إحصائيات 2008، ويصل مخزون الفحم الحجري في منطقة أسيا الوسطى إلى 4,16 من الاحتياطي العالمي للفحم الحجري إضافة إلى الطاقة الكهرومائية بالإضافة الى الإنتاج الزراعي التي تزخر به هذه الدول خاصة القطن في أوزباكستان، وهذا ما فتح المجال على مصراعيه لاهتمام روسيا أولا بهذه المنطقة وتصويب سياستها إلى هذا المجال الجيوبوليتيكي.

[1] - عبد الله فلاح عودة العضايلة، **مرجع سابق**، ص 48.

وكذلك الولايات المتحدة الأمريكية التي بادرت شركاتها إلى الاستثمار في هذه الدول. كما سعت الدول الإقليمية كالصين باعتبارها قريبة جغرافيا بدول أسيا الوسطى وتركيا وإيران وهذا ما يشكل تهديدا أمام المصالح القومية الروسية وفاعلية دور روسيا كدولة عظمى بمؤهلات اقتصادية وإستراتيجية، وتحديا لتجسيد سياستها العالمية المتمثلة في الحفاظ على المكاسب القديمة والحد من الأحادية القطبية وفتح الساحة الدولية إلى التعددية القطبية [1].

المبحث الثاني: أهمية دول اسيا الوسطى.

حســـــب نظريـة" ماكندر" المحور الجغرافي للتاريخ والذي يمتد من نهر الفولغا إلى ســـيبيريا، فان الجمهوريات الإسـلامية تقع في " قلب الأرض" وتشـكل جزءا كبيرا من هذا المجال المشـار إليه، وانه من يسيطر على قلب آسيا فهو سيتحكم في العالم*.

وتتعدد أبعاد أهمية المنطقة بالنسبة لروسيا الإتحادية، نظرا لوجود تاريخ مشترك بينهم، فقد كانت منطقة آسيا الوسطى جزءا من الاتحاد السوفيتى حتى تفكك الاتحاد فى بداية العقد الأخير من القرن الماضي، وعلى إثره استقلت دول المنطقة، ولذلك تعد امتداد جغرافي لدولة روسيا الاتحادية في الوقت الحالي، نظرا لاستعادة روسيا لمكانتها الدولية بشكل عام والإقليمية بشكل خاص، تسعى غالى إعادة بسط نفوذها على

[1] – عبد الله فلاح عودة العضايلة، **مرجع سابق**، ص 49.

*** استعمل مفهوم المحور الجيوبولتيكي من طرف بريجنسكي، وهو يشير إلى الدول التي تكمن أهميتها قوتها من موقعها الجغرافي كماما هو الحال مع الجمهوريات الإسلامية .تكمن أهمية هذه المحاور في أنها عبارة عن ممرات إلزامية ومنافذ مهمة نحو مناطق أخرى .للمزيد حول هذا المفهوم ينظر :زبغنيو بريجنسكي، رقعة الشطرنج الكبرى، ترجمة أمل الشرقي، عمان :ط 1 1999، ص58.**

المنطقة، بعد تراجع الدور الروسي في المنطقة منذ تسعينات القرن الماضي، فهي ذات أهمية إستراتيجية كبرى لها، إلى جانب الأهمية الجغرافية والاقتصادية .

المطلب الأول: التموقع الجغرافي لدول آسيا الوسطى.

تبلغ مساحة آسيا الوسطى 399,440,0 كم مربع أي تمثل أنها 8.3% من إجمالي مساحة القارة الآسيوية، تتوزع هذه المساحة بين الأقطار التي تشكل الكيان السياسي لهذا الجزء من القارة، ويحده من الشمال روسيا ومن الجنوب إيران وأفغانستان وباكستان ومن الغرب الصين ومن الشرق بحر قزوين. تمتد مساحة المنطقة في حوالي 40 خطاً طولياً تبدأ من خط 48 درجة شرقاً عند حدود كازاخستان إلى الشرق من نهر الغولفا شمال بحر القزوين، حتى حد 88 شرقا عند الحدود المتقابلة بين كلا من كازاخستان مع كلاً من الصين ومنغوليا، إلى الغرب من قمة جبال التاى، وهي بذلك يمر بها خط طول 60 الذي يخترق بحيرة آرال من منتصفها، وخط طول 75 الذي يمر فوق هضبة بامير .وبالنسبة لدوائر العرض، فتمتد المنطقة على 16 دائرة عرض، تبدأ من أقصى طرف جنوبي لأفغانستان حيث التضاريس الجبلية.

تقع منطقة آسيا الوسطى جغرافيا بشكل منعزل، فهي محاطة بدولة روسيا الاتحادية من الشمال، وتحيطها مساحات هائلة من الأراضي اليابسة من الشرق والغرب، أما عن الجنوب فهي محاطة بسلسلة من العوائق الطبيعية من جبال وبحار، وعوائق سياسية مثل مناطق صراع سياسى أو دول فرضت عليها عقوبات، مما يعنى أن المصادر الطبيعية لهذه المنطقة محاصرة جغرافيا وسياسيا، إلا أن أهمية موقعا الجغرافي مستمدة بشكل مباشر من الموارد الطبيعية المتاحة بها[1].

1 -حنان أبو سكين، **التنافس الدولي في آسيا الوسطى: الصراع و التعاون**، المركز العربي للبحوث و الدراسات، 2014.على موقع الانترنت: http://www.acrseg.org/2370 زيارة الموقع في 2016/11/10.

تحولت المنطقة مؤخراً إلى منطقة يتفجر منها البترول إلى جانب الموارد الطبيعية، وأصبحت جاذبة لأنظار للولايات المتحدة الأمريكية وروسيا والصين، حيث تطمع هذه القوى إلى خلق دور سياسي واقتصادي بهذه المنطقة يملأ الفراغ الموجود بها بعد انهيار الاتحاد السوفيتى، مما جعلها موضع تنافس بين هذه القوى نظرا للجغرافيا السياسية، والموقع الجغرافي لها كمنطقة سياسية حيوية في النظام الدولي، بالنسبة للدول الكبرى، آو القوى الإقليمية المؤثرة في المنطقة، آو من ناحية الموارد الطبيعية التي تمتلكها المنطقة.

المطلب الثاني: الأهمية الجيوسياسية لمنطقة آسيا الوسطى.

إن المستقبل الجيوبوليتيكي لروسيا يقتضي التمدد نحو الجنوب وصولا الى المحيط الهادي، وآسيا الوسطى تعتبر المدى الجيوبليتيكي لروسيا ومتى استطاعت روسيا إقامة النظام الأوراسي الجديد في آسيا الوسطى وتوحيد الأقاليم التي تضم دول أسيا الوسطى مع "اريانا" أي ارض الإيرانيين وهي إيران وأفغانستان وباكستان حتما ستفوز بإعادة التركيب الجيوبوليتيكي للجنوب الأوراسي[1].

تحكمت روسيا في محور أوراسيا، جغرافيا وجيوسياسيا فى القرن التاسع عشر، فى مواجهة بريطانيا، في سياق ما عرف باللعبة الكبرى فى النصف الثاني من القرن العشرين، ضد الولايات المتحدة الأمريكية في سياق الحرب الباردة، بينما ظلت أسيا الوسطى، التي شكلت أهم مرتكز استراتيجي للاتحاد السوفييتي "السابق" فى الجنوب والشرق.

كان الوضع الجيوسياسى لآسيا الوسطى بعد الحرب الباردة قد طرأ علية العديد من التغيرات أهمها ظهور الفراغ الجيوسياسى في المنطقة. مع مطلع القرن الحالي، وبداية الصعود الروسي فى محاولة منه لاستعادة

[1] - حنان أبو سكين، **مرجع سابق.**

مكانتها الدولية، زاد الاهتمام الروسي بهذه المنطقة لما تمثله لروسيا من امتداد جغرافي ومجال استراتيجي هام لها، في مقابل ازدياد النفوذ الأجنبي سواء الأمريكي أو الصيني أو الأوروبي في منطقة آسيا الوسطى[1].

وفقا للتصور الجيوسياسى لدى روسيا، اعتبرت آسيا الوسطى جزءاً من الشرق الأوسط الواقع بين

الشرق الأدنى والشرق الأقصى، وحسب هذه الرؤية فالمنطقة تمتد من الغرب من القوقاز والخليج العربي وتمتد شرقا إلى منغوليا وجنوبا حتى شبه القارة الهندية. استخدم مصطلح آسيا الوسطى للتعبير عن كل الأراضي الآسيوية التي ليست لها سواحل بحرية .تحتل منطقة آسيا الوسطى موقعا يجعلها مركز القارة الآسيوية، فهي تفصل العالم الإسلامي عن العالم السلافى، وتفصل الصين عن أوروبا الشرقية، كما أن بحر قزوين يفصلها عن القوقاز. رغم هذا الموقع إلا أنها منعزلة بفعل انفصالها عن الاتحاد السوفيتى وعدم إطلالها على منافذ بحرية، هذه العزلة جعلت دول المنطقة في حاجة مستمرة إلى وجود اتفاقات ثنائية تجمع بينها وبين الدول الساحلية حتى تستطيع الانتفاع من سواحل هذه الدول، ولذلك تسعى روسيا إلى ضم هذه المنطقة تحت رعايتها من جديد حتى لا تقع فريسة في أيدي من يريد واستغلالها بحكم كونها امتداد للنفوذ الروسي في آسيا، فالعزلة التي عرفتها آسيا الوسطى تحولها من مركز حيوي للتجارة العالمية إلى منطقة متطرفة[2].

تستمد دول المنطقة أهميتها الجيوسياسية كونها تتاخم حدود دول كبرى بشكل مباشر، على الصعيد الدولي والإقليمي، فهي تقع جنوب روسيا الاتحادية وغرب الصين، وشمال أفغانستان وشمال شرق إيران .لذلك فان هذه المنطقة هي مفتاح هام، وموطئ قدم استراتيجي لعدد من القوى الإقليمية والدولية، في مقدمة هذه الدول الولايات المتحدة الأمريكية، خاصةً وان عدد من الدول المجاورة للمنطقة هم خصوم للولايات المتحدة

[1] – الكسندر دوغين، **أسس الجيوبولتيكا: مستقبل روسيا الجيوبوليتيكي**،تعريب د عماد حاتم ، ط1، 2004. ص ص 405-406.

[2] - عبد الناصر سرور، **الصراع الاستراتيجي الامريكي الروسي في اسيا الوسطى و بحر قزوين و تداعياته على المنطقة**، (مجلة جامعة الازهر بغزة، المجلد11، العدد b-1، ص 51.

الأمريكية، يتعين القضاء عليها آو على الأقل إضعافها وفقا للإستراتيجية القومية للأمن، التي أصدرتها الولايات المتحدة الأمريكية في عام 1992[1].

ويمكن تلخيص المميزات الجيوسياسية لدول أسيا الوسطى كتالي:

– تعرف دول أسيا الوسطى باسم بلاد ما وراء النهر "اى نهر جيحون" كما تعرف أيضا باسم تركستان الغربية تميزا لها عن تركستان الشرقية، التي صارت تحت السيطرة الصينية، وهذا الإقليم يضم نهري سيحون وجيحون وبحر آرال.

– تشكل آسيا الوسطى شبه منحرف تحده من الجنوب جبال الهيمالايا ومن الجنوب الغربي هضبة البامير، ومن الشمال جبال الالتارى ويابلونى وستاوفورى، ومن الشرق جبال كنجان وكونور.

– تكون آسيا الوسطى إلى جانب الأقاليم الستة جزءاً كبيرا من خراسان "وهي الواقعة في جمهورية تركمانستان، والتي يحدها من الغرب إيران ومن الجنوب أفغانستان، أما شرقا فأوزباكستان، ومن الشمال الجزء الغربي من كازاخستان وبحر قزوين كما توجد بعض الأودية المنتشرة فى آسيا الوسطى والتي تحدها سلسلة جبلية، مثل: تيان شان، والتاى ويعتبر بحر آرال أو بحر "خوارزم" الموجود فى منطقة آسيا الوسطى، أكبر بحيرة في قارة آسيا والتي تقع جنوبها وغربها أوزبكستان وشمالها كازاخستان.

– لا توجد موانئ فى دول آسيا الوسطى على البحار المفتوحة أو على المحيطات بل إن بعضها يطل على بحار مغلقة مثل بحر قزوين، والذي تطل علية كلا من أوزباكستان وتركمانستان، وبعضها يطل على بحيرات مثل بحر آرال الذي تقع علية اوزباكستان وكازاخستان، آو بحيرة بلكاش والتي تقع في كازاخستان، وإسك التي تطل عليها قرغيزستان، وبهذا تعتبر جميع الجمهوريات في منطقة آسيا

[1] - حنان أبو سكين، **مرجع سابق.**

الوسطى حبيسة .وللتغلب على هذا الانعزال الجغرافي يمكنها الوصول إلى أعالي البحار بموافقة من روسيا عبر قناة الفولجا الخاضعة للسيادة الروسية والتي تصل بحر القزوين بالبحر الأسود وبحر بلطيق، مما يجعلها تابعة لروسيا لغرض الانفتاح التجاري على باقي الدول والانتفاع من إطلالة روسيا على منافذ مائية[1].

– أهمية موقع آسيا الوسطى من حيث كونه حلقة وصل بين آسيا وأوروبا ومنطقة الشرق الأوسط، فهى تربط بين الشرق والغرب وجسر يربط بين أوروبا وآسيا كما عرف طريق الحرير الذي كان يربط الشرق والغرب ويربط بين الكتل الحضارية بين المسيحية والإسلام[2].

زادت أهمية المنطقة الجيوسياسية بعد احتلال الولايات المتحدة لأفغانستان بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001، حيث أصبحت الولايات المتحدة الأمريكية فى حاجة ماسة إلى هذه الدول نظراً لتجاورها الجغرافي مع أفغانستان[3].

المطلب الثالث: الأهمية الإستراتيجية لدول آسيا الوسطى.

تكمن الأهمية الإستراتيجية لمنطقة أسيا الوسطى في كونها تربط بين آسيا وأوروبا ومنطقة الشرق الأوسط علاوة على القطاع الاورو آسيوي من روسيا. فقد أصبحت دول آسيا الوسطى أحد محاول الاهتمام الرئيسة للدول الصناعية، واهم ما يميز هذه المنطقة جغرافيتها السياسية التي تتمتع بها، فهذه الجغرافيا لها أهمية

[1] - حنان أبو سكين ، **مرجع سابق.**

[2] – **النفوذ الروسي في منطقة بحر قزوين منذ 1990**، رسالة دكتوراه في العلاقات الدولية، جامعة الجزائر 3، جوان 2013، ص 374.

[3] – Lutz kleveman, **The new great game: Blood and Oil in Central Asia**, Atlantic books, London in 2003,p 262.

كبرى بالنسبة لأمن الغرب أكثر من كونها مخزون للطاقة، حيث تقع منطقة قزوين في قلب أوروبا الآسيوية لذلك فمن مصلحة الغرب إلا تسيطر دولة من الدول الإقليمية وتصبح لها الهيمنة في المنطقة[1].

يعد امتلاك كازاخستان أسلحة إستراتيجية نووية من أهم الأسباب التي تزيد من الأهمية الإستراتيجية للمنطقة على الساحة الدولية، بينما تمتلك الدول الأخرى في المنطقة أسلحة تكتيكية نووية، بالإضافة إلى وجود خام اليورانيوم في أراضيها وعدد كبير من الخبراء فى مجال الطاقة النووية. تحاول الولايات المتحدة الأمريكية منذ تفكك الاتحاد السوفيتى التغلغل فى منطقة آسيا الوسطى، وتعمل على إقامة قواعد لها فى المنطقة لتراقب عن كثب التطورات التي تحدث فى روسيا والصين وإيران ودول المنطقة، وتكون قريبة من موارد الطاقة التي ستعيد تشكيل الخريطة الجيوسياسية في آسيا الوسطى، والسيطرة على احتياطات البترول وخطوط الأنابيب التي لها اثر كبير فى المستقبل السياسي والاقتصادي لروسيا وآسيا الوسطى، وما يعود على الولايات المتحدة الأمريكية من فوائد إستراتيجية من خلال تقليل اعتمادها على نفط الخليج العربي، كما ان السيطرة على خطوط الأنابيب سيكون انتصارا للنفوذ الجيوبوليتيكى في آسيا الوسطى وتمتلك دول آسيا الوسطى موارد كبيرة من الطاقة تؤهلها للعب دور في **أمن الطاقة** على المستوى الدولي، كما أن الدول الثلاث التي تتقاسم أغلبية موارد الطاقة في المنطقة، هي دول منغلقة وليست مفتوحة على العالم، مما يجعلها تعتمد على الدول المجاورة لها كوسيط للوصول إلى الأسواق العالمية.

ويعد بحر قزوين منطقة سيادة مشتركة بين الدول الساحلية المطلة علية، حيث تطل علية كلا من روسيا وإيران وكازاخستان وتركمانستان وأذربيجان، وتضم هذه المنطقة ثروات هائلة تقدر بنحو من 25 الى 30

[1] - محمد رضا جليلي، **مرجع سابق**، ص 88.

مليار برميل فى الوقت الحالي، إلا انه من المتوقع أن هذه المنطقة قد تشهد اكتشافات هائلة في المستقبل، إلى جانب وجود قاعدة لاحتياطي النفط في المنطقة تصل إلى 75 مليار برميل[1].

وتعتبر دول أسيا الوسطى مجالا حيويا تمارس فيه روسيا سياستها لما توليه من أهمية جغرافية وبحكم تواجد هذا المجال قريب لروسيا، كما أن هذه الدول تطالبها بلعب دور ضامن الأمن في تلك الدول لعدم قدرتها على التصدي للتيارات الإسلامية الأصولية في آسيا الوسطى واستعمال تلك التيارات للعنف مما أدى إلى تهديد الأمن القومي الروسي وكان التوغل العسكري الروسي لحفظ الاستقرار وملأ الفراغ الذي أن بقي ستملؤه دولة أخرى حتما وخاصة مع التنافس الإيراني والتركي في المنطقة[2].

كما أن لدول أسيا الوسطى أهمية أخرى باعتبار أن هناك أعداد كبيرة من الروس في هذه الجمهوريات حيث أن عناك 25 مليون روس منتشرين في دول آسيا الوسطى وآخرين في دول الكومنولث، ففي تركمانستان يوجد 400 ألف روسي يعيشون في هذه الدولة، ومن مصلحة روسيا الدفاع عن هؤلاء في تلك المناطق وذلك لإيقاف هجرة هؤلاء الروس إلى روسيا، وهذا ما يضطرها أيضا لإبقاء قواتها العسكرية هناك[3].

المطلب الرابع: أهمية العامل الأمني.

استغلت روسيا تنامي تيار الأصولية الإسلامية في دول آسيا الوسطى، بحيث أصبحت مجابهة هذه الظاهرة هدفًا مشتركًا بينهما، باعتبار أن الأصولية الإسلامية تشكل بالنسبة إلى الطرفين "عدوًا مشتركًا وفي هذا الإتجاه، وبرغم سقوط حركة طالبان، وهيمنة الإدارة الأمريكية على أفغانستان، لم يتوقف التخوف الروسي من الأصولية الإسلامية، فمثلاً رصدت المخاوف المتزايدة لدى نظام كريموف في أوزبكستان مما

[1]- ياسين، عبير،**الوجود العسكري و السياسة الامريكية في اسيا الوسطى** ، مجلة السياسية الدولية، العدد 152، افريل 2003.

[2]– Lutz kleveman**, op, cit**, p 255.

[3]- سويلم حسام، **القواعد العسكرية في اسيا الوسطى**، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، 2006.

يسمونه بالخطر الأصولي الذي يمثله النموذج الأفغاني بعد الإطاحة بنظام نجيب الله في كابول في افريل عام 1992م، وإصرار فصائل المقاتلين الأكثر تشددًا على طرد المجموعات الأوزبكية بزعامة الجنرال عبد الرشيد دوستم من العاصمة الأفغانية[1].

وضاعف الخوف من تصاعد الأزمات الداخلية في دول آسيا الوسطى، بسبب وجود تداخل عرقي كبير بين طاجيكستان وأوزبكستان، فهناك حوالي 25 بالمئة من سكان طاجيكستان ذوي أصول أوزبكية، ونحو 20 بالمئة من سكان أوزبكستان ذوي أصول طاجيكية، وبعد ظهور حركة طالبان في أفغانستان،

واستيلائها على كابول، وصولاً إلى الحدود الأوزبكية عام 1997م.

كان نظام كريموف يعيش حالة من القلق والمخاوف من احتضان طالبان والقاعدة للحركات الإسلامية في أوزبكستان، وليعطي أوزباكستان حافزًا لتعزيز علاقات تعاونها الأمني مع روسيا، وتسعى روسيا إلى جعل المنطقة آمنة باعتبار أن هذه الدول مجالا جيوبوليتيكي ما يهدده يهدد روسيا بالضرورة[2].

أدركت روسيا ان المتغيرات الأمنية التي تهدد آسيا الوسطى هي جزء لا يتجزأ من أمنها القومي وذلك للاعتبارات التاريخية والجغرافية إذ أن تصاعد الحركات المتطرفة في آسيا الوسطى مع عدم قدرة دول آسيا الوسطى لمواجهتها يؤثر على الأمن الروسي.

كما ان تزايد هجرة الروس من آسيا الوسطى بما يشكل ذلك من انعكاس سلبي على الاقتصاد الروسي فقد سافر من كازاخستان مثلا سنة 1993 حوالي 200 ألف روسي، بالإضافة إلى التهديد الذي يواجهه الوجود الروسي فيها.

[1]– هويدا سعيد، **حقائق وأرقام. آسيا الوسطى والقوقاز تشابك الثروات والأعراق والمصالح الدولية**، البيان، 2002/1/25.

[2]- هويدا سعيد، **مرجع سابق**.

وان ضغوط دول آسيا الوسطى نفسها على روسيا لاستمرار وجودها كأهم ضمانات الآمن، وإدراك روسيا رغبة الغرب في إدخال هذه الدول وإدماجها في اقتصادها وثقافتها وتقديم المساعدات للخروج من أزماتها الاقتصادية جعلها أكثر اهتماما بها.

عملت روسيا بشكل جدي في إبقاء قواتها في آسيا الوسطى وربطها بمجموعة من الاتفاقيات الأمنية لإبقائها تحت المظلة الأمنية الروسية وعملت على السيطرة على الأهداف الإستراتيجية في دول آسيا الوسطى كنقاط الالتقاء للاتصالات والحدود الخارجية وبعض المرافق الصناعية والموارد الهامة كالنفط والغاز[1].

تواجه دول آسيا الوسطى متعلقة بالبيئة فكازاخستان فقط تم فيها أكثر من 300 تجربة نووية أجريت في فترت الاتحاد السوفياتي، إلى درجة أن الصحة باتت مهددة كما لانتشار العديد من الأمراض بسبب تبعات التجارب والصناعات النووية كما يعاني 80 بالمائة من سكان أوزباكستان من اضطرابات مرتبطة بنتائج التلوث البيئي.

كما عقدت دول آسيا الوسطى ستة اتفاقيات أولية فيما بينها لمعالجة القضايا الأمنية الحيوية المتصلة بترتيبات ما بعد انهيار الاتحاد السوفياتي وتهدف إلى السيطرة على الأسلحة النووية والأبحاث النووية والقوات المسلحة وقوات الحدود، وتم بناء نظام أمن جماعي بين دول آسيا الوسطى وروسيا خاصة كازاخستان لامتلاكها للسلاح النووي، وأدت الاتكالية على القوات الروسية إلى ضعف هذه الدول في إنشاء جيوش نظامية خاصة بها تتميز بصفات الجيوش العصرية، بل لتحقيق توازنها الأمني سعت الدول الى طلب ضمانات أمنية من حلف شمال الأطلسي لحماية خطوط النفط وسعت كل دول آسيا الوسطى إلى

[1] - محمد رضا جليلي، **مرجع سابق**، 56.

طلب الود من الولايات المتحدة الأمريكية لتبحث عن الوسيلة الأمثل للتخلص من تبعية المركز أي روسيا والتي كان لها سيطرة عليها منذ أكثر من قرن[1].

إن انهيار الاتحاد السوفياتي وحصول دول آسيا الوسطى على استقلالها ترتب عنه وضع جيوسياسي جديد حيث أن هذه الدول بدأت بالانسلاخ التدريجي عن القبضة الروسية وهذا ما يقلقها وسعت إلى الحفاظ على مصالحها وعلى مناطق نفوذ دفاعا على آمنها القومي خصوصا في ظل تمدد حركة طالبن والتي كانت مدعومة من الولايات المتحدة الأمريكية نحو حدود الدول المستقلة مما حتم على روسيا العودة كلاعب أساسي في أفغانستان بعد خروجها منها وذلك عبر دعم بعض القوات بالرغم من الانكماش الجيوسياسي الإقليمي لروسيا.

كما أن رغبة أوزباكستان في إقامة علاقات طبية مع الغرب وخصوصا مع الولايات المتحدة الأمريكية وهذا ما يشجعها على فك الارتباط مع رابطة الدول المستقلة بسبب امتلاكها لعوامل ومقومات القوة الإقليمية، والحرب الدائرة في طاجاكستان ومع تلاقي القوات الإسلامية التقليدية الناشطة في أفغانستان مع حليفتها الموجودة في دول آسيا الوسطى مما يعني المزيد من الاضطرابات الأمنية بالإضافة إلى ذلك فان المشكلة الرئيسية في المنظور الروسي تبقى بشكل أساسي في دحر التواجد الأمريكي في آسيا الوسطى باعتبارها مجالا حيويا لها منذ حقب من الزمن[2].

بالإضافة إلى ذلك تعرف دول آسيا الوسطى مشاكل كبيرة في مسالة تجارة المخدرات والإجرام الدولي فتاريخيا كانت الدول تعرف باستخدام المواد العلاجية البسيكوترابية لوجود مناخ ملائم وظروف طبيعية وجغرافية مساعدة زراعة الأفيون ، وبحسب تقرير مكتب الرقابة الإستراتيجية أن كازاخستان فقط تنتج ما

[1] – محمد رضا جليلي **نفس المرجع**، ص 4.

[2] - **نفس المرجع**، ص ص 17 16.

يعادل 600 طن في السنة، بالإضافة إلى أفغانستان والتي تزرع ما يعادل 95 المائة من أراضيها، وهذا ما فتح المجال لتفشي المنظمات الإجرامية التي تعمل في مجال التجارة بالمخدرات ما يشكل تهديدا حقيقيا على أمن دول آسيا الوسطى في هذا المجال .

إن المشاكل الأمنية والتعقيدات الاجتماعية والسياسية والبيئية سواءا كانت تقليدية آو غير تقليدية، المرتبطة بأمن دول آسيا الوسطى ترتبط ارتباطا وثيقا بمفهوم الأمن القومي الروسي، حيث تعتبرها روسيا جزءا من أمنها القومي وتعد من متطلبات الحفاظ على المصالح القومية والحيوية الروسية في حركة السياسة الخارجية الروسية تجاه الجوار القريب.

خلاصة الفصل:

من خلال عرضنا لهذا الفصل تبين أن لدول أسيا الوسطى لها أهمية كبيرة في الكثير من المستويات والأصعدة، الجغرافية والجيوسياسية والاقتصادية وخاصة التاريخية، والتي تمتلكها هذه الدول بتنوعها العرقي وبتنوعها الثقافي، إن دول آسيا الوسطى تعيش في تبعية لروسيا بيروقراطيا بحكم التواجد الروسي من خلال الأقليات الروسية الساكنة فيها والموزعة في كل جمهوريات آسيا الوسطى بنسب متفاوتة، كما أن ما تتميز به وجود الإسلام السياسي وطغيانه على الحياة السياسية خاصة في طاجكستان وخاصة الإسلام السياسي يشبه الى حد كبير الإسلام السياسي المنتشر في الدول العربية كما انه يفتقد الى نظرة تكاملية وبرنامج واضحة في إدارة شؤون البلاد، واعتماد الحركات السياسية على العنف صعد من احتمالية وجود نزاعات على المستوى الداخلي للدول آو البيني، خاصة مع التواجد الأمريكي في أفغانستان وزيادة ترابط الفكر الأصولي في هذه الدول وأفغانستان. إن التقارب الجغرافي الموجود بين أفغانستان والجمهوريات الإسلامية أدى الى انتشار الأصولية الأصولية الدينية التي تطغى في هذه المناطق خاصة في مناطق وادي فرغانة الذي يعد ملجأ للحركات الراديكالية،

وهذا مما يشكل تهديدا لأمن هذه الدول وبذلك يكون تهديدا للأمن القومي وللمصالح الروسية في المنطقة باعتبارها مجالا جيوبوليتكيا روسيا.

وتمثل المنطقة حلقة مهمة في دائرة الآمن الإقليمي لروسيا ذلك لشدة الارتباطات التاريخية والاقتصادية والجغرافية ومن الناحية الأمنية أيضا باعتبار أن دول آسيا الوسطى لازالت بحاجة ماسة إلى القوات الروسية لتامين الدفاع عن أراضيها ومواجهة الإرهاب وانتشار المخدرات الأمر الذي يخلق تبعية بشكل معين في الجانب الأمني.

الفصل الثاني: محددات السياسة الخارجية الروسية اتجاه دول آسيا الوسطى.

إن تحقيق أهداف أي دولة في سياستها الخارجية يقوم بالأساس على مدى تفعيل صانع القرار في النشاط الخارجي كل الوسائل المتاحة والآليات المناسبة واستمالها بعقلانية للظفر بالأهداف المرجوة من ذلك، وتعبر السياسة الخارجية أنها جملة من المتغيرات المتنوعة التي تتفاعل فيما بينها لتحدد في النهاية الخطوط العريضة في السياسة الخارجية للدولة التي ترسم من خلال عملية معقدة تتداخل فيها المحددات الداخلية والخارجية، وتظهر هذه العملية بكل وضوح في السياسة الخارجية لروسيا الاتحادية اتجاه دول أسيا الوسطى.

المبحث الأول: أهداف السياسة الخارجية الروسية.

نستعرض فيما يلي التعريف بمفهوم السياسة الخارجية وذلك لمعرفة الإطار النظري لمختلف النشاطات الخارجية في السياسة الروسية اتجاه دول آسيا الوسطى.

المطلب الأول: مفهوم السياسة الخارجية.

تتنوع وتتعدد تعاريف السياسة الخارجية المقدمة من قبل المفكرين والباحثين وفقا لتعدد أبعادها ومجالاتها، وعليه سيتم التركيز على أبرز ما قدم حول هذا المفهوم، ويذهب الكثير من المهتمين بالعلاقات الدولية إلى تقسيم سلوكيات وتصرفات الدول التامة السيادة إلى تصرفات وسلوكيات تمارسها الدولة داخل إقليمها وهو ما اتفق عل تسميته بالسياسة الداخلية وتصرفات وسلوكيات تمارس خارج إقليم الدولة وهو ما يطلق عليه اصطلاح السياسة الخارجية، وبواسطة هذا النوع الثاني من التصرفات تدخل الدولة في شبكة من الارتباطات والعلاقات متعددة الأوجه والمواضيع مع **أطراف** خارجية أخرى بغية تحقيق مجموعة من المآرب .

فإذا كانت السلوكيات الداخلية للدول يمكن تحديدها وإدارتها في إطار ما يسمى بسلطة وسيادة الدولة على إقليمها، فإن سلوكياتها الخارجية أصبحت أكثر تنوعا وتعقيدا وترابطا نتيجة تطور واتساع وظائف الدولة وتقدم وسائل الاتصال وزيادة عدد الدول والأشخاص القانونية[1].

ازدادت أهمية السياسة الخارجية وأصبحت أكثر تعقيدا وتنوعا من حيث أبعادها ومظاهرها بعد أن كانت – وفق المنهج التقليدي–مجرد ظاهرة بسيطة تتمحور أساسا حول فكرة الأمن القومي والوسائل الكفيلة بحفظه .ونتيجة لهذا التطور والتعقيد في هذا الحقل، تعددت وتنوعت التعاريف المقدمة من قبل الباحثين والمفكرين بين تعاريف تركز على نشاط الدولة، وتعاريف تركز على سلوكاتها وأخرى تعتبرها برنامجا عمليا.

إن نشاط الجماعة كوجود حضاري أو التغيرات الذاتية كصور فردية للحركة الخارجية تنطوي وتندرج تحت هذا الباب الواسع الذي نطلق عليه اسم السياسة الخارجية[2].

أما تشارلز هيرمان فقد عرف السياسة الخارجية على أنها تتألف من تلك السلوكيات الرسمية المتميزة التي يتبعها صانعوا القرار الرسميون في الحكومة أو من يمثلونهم والتي يقصدون بها التأثير في سلوك الوحدات الدولية الخارجية[3]، في حين حاول بعض الباحثين تقديم السياسة الخارجية على أنها برنامج أو منهج للعمل، فعرفها "كورت" بأنها برنامج الغاية منه تحقيق أفضل الظروف الممكنة للدولة بالطرق السليمة التي لا تصل حد الحرب.

أما بلانو والتون فقد عرفاها بأنها" منهاج مخطط للعمل يطوره صانع القرار في الدولة تجاه الدول الأخرى أو الوحدات الدولية الأخرى بهدف تحقيق أهداف محددة في إطار المصلحة الوطنية. كما يعرفها فاضل زكي بأنها الخطة التي ترسم العلاقات الخارجية لدولة معنية مع غيرها من الدول .

---

[1] – حسين بوقارة، **السياسة الخارجية دراسة في عناصر التشخيص والاتجاهات النظرية للتحليل** (الجزائر دار هومة، 2012، ص10.

2– محمد السيد سليم، **تحليل السياسة الخارجية** (القاهرة : مكتبة النهضة المصرية، ط 2 ، 1998، ص 9.

[3] – **نفس المرجع**، ص 9.

ويعرفها محمد السيد سليم" بأنها برنامج العمل العلني الذي يختاره الممثلون الرسميون للوحدة الدولية من بين مجموعة من البدائل البرنامجية المتاحة من أجل تحقيق أهداف محددة في المحيط الخارجي[1].

ويقدم الأستاذ حسين بوقارة تعريف للسياسة الخارجية يحاول من خلاله إضافة لبنة جديدة وتجاوز الغموض والتناقض الذي يميز جل تعاريف السياسة الخارجية، فهي تلك الأفعال وردود الأفعال والمواقف العلنية والضمنية التي تصف وتصيغ مجموعة من الأهداف والأولويات الإجراءات لتي توجه سلوك الدول في علاقاتها ببعضها البعض أو في علاقاتها بالفواعل الدولية الأخرى انطلاقا من التنسيق الفكري العقائدي الذي تؤمن به، فهو الذي يساعد في تحديد طبيعة ومحتوى وتوجه السياسات الخارجية للدول[2].

من خلال هذه التعاريف المقدمة من قبل أبرز الباحثين والدارسين في حقل السياسة الخارجية نتوصل إلى نقطة مفادها أنه لتقديم تعريف متكامل ودقيق وأوضح للسياسة الخارجية يجب أن يتضمن:

- أن السياسة الخارجية عبارة عن سلوكيات خاضعة لتأثير البيئة الداخلية والخارجية وهي بذلك تكون عبارة عن مزيج من أفعال مبرمجة مسبقا ومواقف وردود أفعال لأحداث وقضايا خارج نطاق ما تم برمجته.
- أن هذه السلوكيات هي سلوكيات رسمية صادرة عن صناع القرار والممثلين الرسميين للدولة بشكل علني أو ضمني.
- أن هذه السلوكيات هي سلوكيات تعتمدها الدول في تفاعلها مع بيئتها الخارجية فهي موجهة للوحدات الدولية سواء كانت دولا أو فواعل أخرى (منظمات...الخ وذلك لتحقيق مجموعة من الأهداف المحددة سلفا.

[1] - السيد سليم، **مرجع سابق**، ص ص 3 –12.

[2] – حسين بوقارة، **مرجع سابق**، ص 10.

المطلب الثاني: أهداف السياسة الخارجية الروسية.

على نحو سبعين عاما كانت الدول الخاضعة للاتحاد السوفياتي وما يعرف بكومنولث الدول المستقلة والتي تضم دول آسيا الوسطى تحت السيطرة الروسية بل إن أراضيها خضعت لها منذ القرن السابع عشر وكانت علاقة روسيا بمحيطها الإقليمي دائما من أولويات السياسة الخارجية الروسية وأدى استقلال الدول بعد انهيار الاتحاد السوفياتي إلى تحول الحدود حيث أصبحت هذه الدول مكون من محيطها الإقليمي وأصبح المنظور الروسي لهذه الدول تحت تسمية ومصطلح "الخارج القريب " كتعبير عن مكانة هذه الدول.

حرصت روسيا في سياستها الخارجية الحفاظ على الروابط التاريخية في علاقتها مع جمهوريات آسيا الوسطى فقامت في ديسمبر 1991 بتكوين رابطة كومنولث الدول المستقلة مع بيلاروسيا وأوكرانيا ثم أنظمت دول أخرى ليصل عددها إلى 11 دولة، لكن هذا الاتفاق لم يدم وبدأت بوادر التفكك والانهيار إلا أن الارتباطات التاريخية من الاعتماد المتبادل بين روسيا ودول آسيا الوسطى حالت دون ذلك حيث أن التشابك في العلاقات الاقتصادية لمدة 70 عاما جعل العلاقة قائمة بينها[1].

كما عملن روسيا على إخراج آسيا الوسطى من حالة الإقليم الداخلي الحبيس لان هذه الحالة الجغرافية ليست حالة جيوبوليتيكية فقط بل تعتبر مسالة فتح آسيا الوسطى على العالم قضية اقتصادية بالأساس ، فاحتواء هذه الدول المخزون الهائل من الثروات المعدنية والطاقوية التي يمكن أن تغذي به اقتصاديات الدول الأخرى وتجلب من خلاله الاستثمارات الأجنبية جعلها ملزمة بإقامة مجموعة من الروابط والعلاقات الطيبة مع دول الجوار لإخراج هذه الكميات من الثروات إلى التصدير، فروسيا تتمسك بضرورة إخراج أنابيب النفط والغاز عبر الأراضي الروسية وموانئها ويتعدى الإصرار على المكاسب الاقتصادية فقط بل إلى الضرورة الجيوبليتيكية والاستراتيجية حيث تمثل الدول أداة مهمة في التصدي لتغلغل الأمريكي والتركي

[1] – لمى مضر الإمارة: **الإستراتيجية الروسية بعد الحرب الباردة وانعكاساتها اتجاه المنطقة العربية** :(مركز الدراسات الوحدة العربية سلسلة أطروحات 73)، بيروت ط1، 2009، ص 280.

في دول آسيا الوسطى لذا تسعى روسيا إلى مد مشروع الخط الشمالي باكو (نوفو – سيبرسيك)على البحر الأسود[1].

إن تشابك العلاقات والمصالح بين الفواعل الإقليمية في آسيا الوسطى والدولية جعل الاهتمام يزداد من طرق صناعه القرار في السياسة الخارجية الروسية للحفاظ على مصالحها الإستراتيجية والحيوية في هذا المجال خاصة وان دخول القوى الإقليمية كتركيا و الهند وإيران والولايات المتحدة الأمريكية والكيان الإسرائيلي إلى هذه المنطقة يعتبر خسارة كبيرة لروسيا على الصعيد الاقتصادي والجيوسياسي باعتبار أن هذه المجال هو مجال روسي ذو حساسية اقتصادية وجيوسياسية على حد تعبير بوريس يلسن بقوله أن التدخل الأمريكي في آسيا الوسطى هو أهم الأمور التي تقلق الطرف الروسي وان روسيا لن تسمح بهذا التحرك و ستعرقل مشروع النفوذ الأمريكي في المنطقة .

كما أن المحللين الروس يرون أن إرساء القواعد العسكرية في آسيا الوسطى من طرف الأمريكيين لابد من التصدي له في أحداث تغير في السياسة الخارجية الروسية وإعادة النظر في الإستراتيجية السياسية الخارجية بإقحام القوة العسكرية كأهم الأدوات في السياسة الخارجية واستعمال أسلوب التهديد العسكري لحسم المسائل الجيوسياسية المتعلق بالجوار القريب[2].

تعتبر روسيا دول آسيا الوسطى منطقة نفوذ لها لقربها الجغرافي و لوجود عوامل تاريخية مشتركة تجعل هذه الدول في منظور وإدراك السياسيين الروس ضمن أولويات السياسة الخارجية واحد أهدافها لتحقيق الآمن القومي الروسي الذي يرتبط ارتباطا وثيقا بالمحيط الإقليمي لروسيا لذلك سعت الى إقامة اتفاقيات الأمن الجماعي وفرض نفسها كصمام الأمان في المنطقة وأي تهديد يمس بهذه الدول يعتبر تهديد للأمن

[1] – لمى مضر الإمارة: **مرجع سابق**، ص 283.

[2] – نورهان الشيخ: **صناعة القرار في روسيا و العلاقات العربية الروسية**: مركز دراسات الوحدة العربية: ط1، 1998،ص 99.

القومي الروسي ، فالمصلحة الأمنية تظهر جليا من خلال التأكيد على المسائل الأمنية في علاقة روسيا بدول آسيا الوسطى وفي تمتين الروابط التاريخية.

إن من أهم أهداف السياسة الخارجية الروسية في آسيا الوسطى هو الحفاظ على التواجد العسكري في ترابها خاصة طاجاكستان التي تعتمد بشكل كلي على روسيا في مجال الأمن والعسكر، وتمويل قوات التدخل الروسية وهذا ما يشكل رسالة إلى الغرب مفادها أن مصالح روسيا في آسيا الوسطى لن تتخلى عنها .[1]وعملت روسيا في سياستها الخارجية اتجاه الجوار القريب على إعادة دمج اقتصاديات دول آسيا الوسطى وإنشاء قيادة عسكرية مشتركة وتعميق دور الجيش الروسي في السيطرة على حالات عدم الاستقرار حماية لمصالحها وفرض نفسها على أنها الشريك الأوحد لهذه الدول.

ويمكن تلخيص أهداف السياسة الخارجية الروسية في دول آسيا الوسطى على النحو التالي:

- الأمن القومي لدول آسيا الوسطى هو جزء من الأمن القومي الروسي إذ يعبر عنه علماء الإستراتيجية آن المجال الجيوبلتيكي الجنوبي يعتبر البطن بالنسبة لها.
- خشية روسيا من الأخطار والنزاعات التي تحدث داخل هذه الدول من الامتداد إلى روسيا لذا تسعى إلى معالجة الأوضاع في بيئتها الجغرافية اي داخل الجمهوريات.
- الدفاع عن مصالح الأقليات الروسية الكبيرة داخل الجمهوريات وهذه ما تهدف إليه السياسة الخارجية الروسية حيث قطعت روسيا على استونيا إمدادات الغاز الطبيعي عندما تبنى البرلمان الاستوني اللغة الاستونية كشرط ضروري للتمتع بحقوق التصويت والمواطنة وهذا ما يضر بالأقلية الروسية الموجودة في استونيا، فقام البرلمان بتأجيل هذا القرار[2].

[1] – نورهان الشيخ: **مرجع سابق**، ص 100.

[2] – **نفس المرجع، ص** 103.

- ضمان وجود مناطق عازلة للحفاظ على امن روسيا ومصالحها الجيوبوليتكية وضمان الاستقرار في المنطقة وتجنب التوترات العرقية.
- بذل الجهود الكفيلة للحيلولة دون هيمنة إي دولة على المنطقة. العمل على دعم وتطوير العلاقات بين دول المنطقة في إطار منظمات إقليمية لإبقاء السيطرة والنفوذ الروسي[1].
- إحياء نظام إقليمي جديد يقوم مقام الاتحاد السوفياتي القديم ذلك أن إقامة اتحاد واندماج هذه الدول في إطاره القديم ذو تكلفة كبيرة وخاصة في ظل الوضع الاقتصادي لروسيا ورفض الدول أي أن تتكرر التجربة السوفياتية والسيطرة الروسية فهي على قدر كبير من التخوف اتجاه إقامة تحالف بهذا الشكل حيث تعود إلى التبعية وهذا ليس مطمح النخب الحاكمة في تلك الدول ، بل وتسعى الدول إلى توسيع دائرة الاعتماد الاقتصادي ودعم علاقتها مع محيطها نحو الشرق الأوسط والغرب بما فيه الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية فروسيا تسعى إلى خلق نوع من العلاقات التي من خلالها تحافظ روسيا على مصالحا[2].

المبحث الثاني: المحددات الداخلية للسياسة الخارجية الروسية.

المقصود بالمحددات الداخلية كل المتغيرات المتعلقة بالدولة الداخلية التي تلعب دورا مهما في تحديد المصالح القومية في توجهاتها الخارجية، وتتجلى هذه المحددات في سياسة روسيا الخارجية في دول آسيا الوسطى من خلال الطرح اللبرالي في تفسير السياسة الخارجية للدولة من خلال المزج بين المحددات الداخلية والنشاط الخارجي للدولة. والذي يدحض المنظور الواقعي الذي يفصل بين الداخل والخارج في تفسير العلاقات الدولية فروسيا تمتلك عناصر القوة التي تؤهلها للعب دور مؤثر في الساحة الدولية.

[1] - -Julien Thorez, **. L'Asie centrale, une région sous influences, , Paris, La documentation française, 2015, pp. 108 – 110**

[2] - نورهان الشيخ: **مرجع سابق**،ص 104.

المطلب الأول: بيئة صنع القرار في روسيا.

تتم عملية صنع القرار في روسيا في إطار بيئة عامة تتضمن العوامل الأساسية التي تتمثل في الإطار الدستوري، والثقافة السياسية والتكوين الاجتماعي.

أولا: الإطار الدستوري.

كانت روسيا ولا زالت تحكم بدستور افريل 1978 حتى بعد انهيار الاتحاد السوفياتي إلى أن تم تبني الدستور الجديد في ديسمبر 1993 بعد إجراء الاستفتاء العام عليه حيث يتكون الدستور الجديد من جزأين أساسيين : **الجزء الأول** وهو الأكبر يتضمن أحكام الدستور وفيما ذلك في تسعة فصول أسياسية يتناول أولها أسس النظام الدستوري والثاني حقوق وحريات الإنسان والمواطن أما الثالث يتناول الدولة الروسية والفصل الرابع يتناول رئيس الدولة وبينما الخامس يتناول البرلمان بمجلسيه أما الحكومة في الفصل السادس والسلطة القضائية في السابع والحكومة المحلية في الفصل الثامن وخصص الفصل التاسع للأحكام التي تهتم بتعديل الدستور . أما **الجزء الثاني** وهو عبارة عن تسع شروط آو تدابير ختامية انتقالية. فوفقا لدستور 1993 فان روسيا دولة فدرالية ديمقراطيو ذات نظام جمهوري عملتها الروبل، وعاصمتها موسكو وهي دولة علمانية لا يوجد دين رسمي للدولة وتتكون روسيا من 89 وحدة موزعة كالتالي: 21 جمهورية و6 مقاطعات و 49 إقليم ومدينتان فدراليتان وهما موسكو وسانت بطرسبرغ وإقليم واحد ذو حكم ذاتي و10 أقاليم أخرى ذات حكم ذاتي وتنفرد الحكومة الفدرالية في موسكو يتولي مجموعة من المهام المخولة لها دستوريا أهمها رسم السياسة الاقتصادية والاجتماعية للدولة ، ووضع السياسة النقدية والائتمانية ونظام الضرائب وطريقة صياغتها وطريقة جبايتها والخطوط العامة لسياسة الأسعار والميزانية الفدرالية والأمور التجارية الخاصة بالتجارة الخارجية[1].

[1] - نورهان الشيخ: **مرجع سابق**، ص14.

وتقوم برسم السياسة الخارجية وتوقيع المعاهدات وأمور الحرب والسلم والتكفل بالأمور الخاصة بالدفاع والأمن القومي والإنتاج الحربي وبيع الأسلحة والمعدات كما تقوم بالاهتمام بالأمور المتعلقة بأمور الحدود والدفاع عن الإقليم البري والبحري والجوي وكذا الأمور الخاصة بالطاقة النووية ونشاطات الفضاء وشبكة المواصلات والسكك الحديدية، أما الأمور التي تخص مجال التعليم والصحة والثقافة والرياضة والتأمينات الاجتماعية فهي من اختصاص السلطتين الفدرالية والمحلية معا.

ثانيا: الثقافة السياسية الروسية.

لابد من النظر إلى الثقافة السياسية الروسية من وجهتين أساسيتين أولها أن الروس لهم أزمة العيش في ظل دولة ضيقة فهم عبر التاريخ لم يعيشوا لا في ظل إمبراطورية كبيرة تسيطر فيها روسيا على جيرانها وهذا ما يفسر الاتجاه القائل أن روسيا ليست دولة بمفهومها الحديث أنما هي إمبراطورية لذا تسعى روسيا إلى إعادة بناء الحضارة الأوراسية. وهذا ما يؤكده المنظر ألكسندر دوغين في كتابه مستقبل روسيا الجيوبولتيكي، كما ان العالم من حوله اعتاد التعامل مع روسيا على أنها إمبراطورية وان روسيا لا تكون إلا إمبراطورية. ومصالحها الحيوية مع الأقاليم والدول التي استقلت عنها أثر انهيار الاتحاد السوفياتي يجب على روسيا إعادة دمجها فيما يسمى الإمبراطورية الروسية، بل إن الرئيس يلسن بوريس من خلال خطابه لمح إلى وجوب إعطاء الأهمية البالغة ولإعادة بناء اتحاد يشبه الاتحاد السوفياتي وعليه يجب الحفاظ على المكاسب الإستراتيجية والحيوية والبعد الجيوبليتيكي للتوسع الروسي في دول الجوار ومنها دول آسيا الوسطى من خلال السيطرة المباشرة[1].

ويرى الآخرون أن تكلفة إقامة اتحاد بحجم اتحاد سابق أكثر تكلفة من عائدات ذلك الاندماج والوحدة وما يمكن خسارته أكثر مما يمكن ربحه لذا يجب التخلص من كل الروابط التكاملية بهذا النوع.

1- نورهان الشيخ، **مرجع سابق**، ص 15.

أما من جهة أخرى فالثقافة السياسية اتجاه العالم الخارجي فقد تأثرت بكون الروس عاشوا لمدة زمنية كبيرة داخل الدولة الروسية مع الإحكام عليهم بالنظام الشيوعي فأصبح الشك يلازم الكثيرين اتجاه العالم الخارجي ولم يكن التطلع على الغرب وأساليب حياتهم إلا من خلال التغير الحاصل في السياسة الاقتصادية والسياسية وانفتاح السياحة على روسيا جعل الثقافة تتغير تدريجيا[1].

ثالثا: التكوين الاجتماعي لروسيا.

يعتبر الشعب الروسي شعب متعدد القوميات كما نصت عله الدستور الروسي في مقدمته ويبلغ عدد سكانها 148 مليون نسمة وهي خامس اكبر دولة وينتمي سكانها إلى أكثر من 130 جماعة عرقية يشكل الروس منها أربعة أخماس السكان وأعراق أخرى التتر، والاوكران والشوفاشيون واليهود والبكشيريون والروس البيض والموردیفیون و 20 بالمائة من السكان يعيشون في المدن، ومن حيث الديانة فروسيا كما هي دولة متعددة العرقيات فهي أيضا متعددة الديانات وكفل حرية الأديان الدستور الروسي إلا ان غالبيتهم معتنقون للمسيحية والاورثوذكسية ويشكل الإسلام ثاني ديانة في روسيا.

أما البوذية فهي منتشرة في إقليم صغير، كما أن لليهودية 42 معبد في العاصمة، وتم انفصال إقليم الشيشان وبدأت التخوفات من انفراط عقد روسيا حيث ان الديانة تشكل متغير حاسم في الكثير من المناطق في العام في توجيه الرأي العام والنخب السياسية نحو الانفصال مما يعني أن التخوف الروسي إزاء المشاكل التي تخص الشأن ألشيشاني كانت ولا بد أن تؤخذ بالحسبان لعدم تكرار نفس التجربة في الأقاليم الأخرى، فاستغلال الجانب الديني في التكوينات المجتمعية يشكل إلى حد معين تخوفات خاصة

[1] -. نورهان الشيخ: **مرجع سابق**، ص ص 16-19.

إذا كانت مطامع تلك الأقليات سياسية ولا تتمحور فقط في المطالبة بحقوق التدين وممارسة الشعائر والطقوس الدينية الخاصة بتلك الفئة[1].

المطلب الثاني: المحددات المادية.

1- المحدد الجغرافي:

يعد العامل الجغرافي عاملا مهما في بلورة الفكر الاستراتيجي لصانع القرار ذلك للارتباط الوثيق بين الأرض والإقليم كما أن للمناخ والتضاريس والمياه دورا مهما في صياغة وتوجيه رؤية إستراتيجية للدولة[2].

تتصل روسيا اتصالا مباشرا مع الجمهوريات الإسلامية في أسيا الوسطى الذي يكون المجال الجيوبوليتيكي لها ، وتعتبر روسيا اكبر الجمهوريات في وقت الاتحاد السوفياتي حيث يشكل ثلاث أرباع مساحته وتغطي واحد من ثمانية من سطح الأرض وتمتد من شرق أوروبا إلى شمال آسيا وهي اكبر دولة في العالم مساحة التي تقدر ب 17075200 كم و تليها كندا والصين والولايات المتحدة الأمريكية، وإذا أضفنا إليها شبه جزيرة القرم التي انضمت إليها في 2014 فتصل مساحة روسيا إلى 17101281 كم مربع[3]، ويحد روسيا من الشمال المحيط المتجمد الشمالي وبحر البلطيق ومن الجنوب البحر الأسود واكرانيا من القوقاز جورجيا وأذربيجان بالإضافة إلى كازاخستان ومنغوليا من الجنوب، ويحدها من الشرق الصين ومن الشرق الأقصى المحيط الهادي وهذا الموقع يعطي لروسيا الكثير من القوة والمزايا الإستراتيجية الهامة غير أن

[1] - **نفس المرجع**، ص 16

[2]- عدنان السيد حسين: **نظرية العلاقات الدولية** (بيروت، دار أمواج للنشر والتوزيع، ط1، 2003)، ص57.

3- **Russian geography – regions of Russia**, 23/08/2014, in http : //www.rusemb.org.uk/russian geography/

روسيا لا تستفيد من مزايا البحار والموانئ المطلة على المياه الدافئة والاتصال بالعالم الخارجي[1]، ويسمح لروسيا الاتصال المباشر جنوبا مع جمهوريات أسيا الوسطى ككازاخستان ومع أذربيجان وتركمانستان في شراكتها في بحر قزوين ، وهذا ما يسمح لروسيا للتفاعل معها كمجال جيوبولتيكي إقليمي مما يسهل ربطها مع روسيا في اتفاقيات ومعاهدات جماعية وإقامة تعاون اقتصادي وتعاون أمني بكل ارتياحية بحكم التقارب الجغرافي الذي يسهل عملية الاتصال بأقل التكاليف.

2- المحدد الاقتصادي:

يجب التأكيد على أهمية العامل الاقتصادي في توجيه السياسة الخارجية الروسية بشكل عام اتجاه العالم وفي أسيا الوسطى بشكل خاص ذلك لان المصالح الروسية في هذه الدول أكثر أي مجال أخر ، فكلما وجدت روسيا فائدة تعود عليها من علاقاتها مع الدول تتجه و توجه إستراتيجيتها و سياستها إلى هذه الدول و تتحفز لذلك[2].

بعد المرور بالإصلاحات الاقتصادية في روسيا واعتماد قواعد اقتصاد السوق والدفع بالقوة الشرائية للمستهلكين وتوفير الأرضية المناسبة للاستثمار سواء منهم رجال الأعمال الروس أو الأجانب وخفض الضرائب شهدت روسيا انجذابا غير مسبوق من المستثمرين إليها واتسعت دائرة الاستثمار الروسي العام والخاص خارج الدولة في آسيا الوسطى وهذا ما دفع الاقتصاد إلى مرحلة جديدة من التكامل والاندماج في الاقتصاد العالمي، كما صرح المصرف المركزي الروسي بان حجم الاستثمارات المباشرة ازدادت في

[1] – لمي مضر جريء الإمارة، **المتغيرات الداخلية والخارجية في روسيا الاتحادية وتأثيرها على سياستها اتجاه المنطقة الخليج العربي في الفترة 1990،2003**(الإمارات: مركز الدراسات والبحوث الإستراتيجية، ط1، 2003، ص ص 55,56.

[2] – لمى مضر الإمارة: **الإستراتيجية الروسية بعد الحرب الباردة وانعكاساتها اتجاه المنطقة العربية** :(مركز الدراسات الوحدة العربية سلسلة أطروحات 73)، بيروت ط1، 2009، ص 157.

عام واحد سنة 2008 بنسبة 9,6 حيث وصلت إلى 20,191 مليار دولار، كما ان لروسيا نمو في المستوى الإنتاج الصناعي لكل من النفط والغاز الطبيعي وفق لتقرير دوري لوزارة التنمية الاقتصادية الروسية ليصل حجم الصادرات من النفط إلى 202,7 مليون طن في عام 2007، وبلغ حجم صادرات الغاز الطبيعي إلى 168,8 مليار متر مكعب في نفس العام، و بلغ في إنتاج الفحم إلى 207,3 مليون طن ، كما صرح وزير الزراعة الروسي انه في حدود سنة 2009 ستصل صادرات روسيا من الحبوب إلى 23 مليون طن وذلك لاعتبار أن روسيا هي في المرتبة الثالثة عالميا من بين كبار مصدري الحبوب في العالم، كما أعلن المكتب الصحافي في البنك المركزي الروسي إلى نمو في ميزان التجارة الخارجية في عام 2008 إلى 176,6 مليار دولار ، ووصل فائض الميزانية الفدرالية الروسية إلى 99 مليار دولار في عام 2008. كما أن الديون الخارجية ونسبة البطالة انخفضت إلى مستويات ادني مما كانت علية سابقا علاوة على دعم الفدرالية الروسية للطبقات المحتاجة والمعوزة[1].

واصلت روسيا تنفيذ مخططات التنمية التي وضعتها لنفسها وان الحكومة استطاعت تجاوزا لازمة المالية العالمية التي لم تكن روسيا سببا فيها، وهذه الإحصائيات يصادق عليها الرئيس فلاديمير بوتين إذ وصف الوضع الاقتصادي الروسي في 2009 بالإيجابية. رغم وجود الكثير من المصاعب مثل تراجع الطلب العالمي على الطاقة وهبوط أسعار المواد الخام وذلك لاعتبار أن الاقتصاد الروسي مبني على الخامات بشكل مفرط وضعف سوق المال وعمدت إلى روسيا من خلال توصيات الرئيس بوتين في منتدى " **دافوس**" للاقتصاد العالمي في 2009:

- التعامل بنزاهة وشفافية. العمل وفق اقتصاد السوق المفتوح.
- تحييد دور الدولة المفرط في العملية الاقتصادية والمالية.

[1]– لمي مضر الإمارة: **مرجع سابق**، ص ص 149، 152.

- الدعوة إلى الاشتراك بمسؤولية جماعية في مجال الآمن العالمي للطاقة.
- الدعوة إلى إقامة اقتصاد عالمي متعدد الأقطاب والعمل وفق قواعد القانون الدولي والاتفاقيات المتعددة الأطراف ويجب إعادة النظر في المؤسسات والمنظمات الدولية الكبرى.
- العمل مستقبلا على بناء اقتصاد عالمي يقوم على القيمة الأساسية للموجودات أي اقتصاد قيم فعلية.
- إسقاط الديون على الدول الفقيرة[1].

إن تحسن الوضع الاقتصادي الروسي دفع القيادة الروسية إلى الاهتمام أكثر بدول آسيا الوسطى وعززت علاقتها بها واستعملت المتغير الاقتصادي كوسيلة فعالة لإغراء الدول والقوى الإقليمية التي تسعى إلى احتواء دول آسيا الوسطى خاصة أمام أهمية هذا المجال الجيوبليتيكي بالنسبة لروسيا على الكثير من المستويات[2].

3- المحدد العسكري:

تلعب القدرات العسكرية للدولة دورا مهما في صياغة رؤية إستراتيجية خارج نطاق الدولة ذاتها وتحديد توجهات السياسة الخارجية هذا بالإضافة إلى القدرات الاقتصادية والموقع الجغرافي وأصبح المتغير العسكري ولا يزال أمرا حاسما في تحقيق الأهداف الأمنية لروسيا في دول أسيا الوسطى وفي تحقيق الآمن، ويقصد بالمتغير العسكري مدى قدرة الدولة على توظيف المتغير العسكري أو التهديد به واستخدامه كوسيلة لتحقيق أهداف السياسة الخارجية.

[1]- لمى مضر الإمارة، **مرجع سابق**، ص ص 153، 157.

[2] - **السياسة الروسية تجاه الجمهوريات الإسلامية والمستقلة فرصها وقيودها:** مذكرة ماجستير في العلاقات الدولية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية ،2007. ص 49.

3-الإمارة: **مرجع سابق**، ص 28.

تميزت فترة الحرب الباردة بشدة المنافسة بين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة الأمريكية في مجال التسلح و التصنيع العسكري والإنتاج الحربي بحيث أصبح الاتحاد السوفياتي الدولة الأكبر في العالم في مجال صناعة السلاح ، وتجلت قوته في حلف" **وارسو**" الذي أصبح الركيزة الأساسية لأمن الاتحاد السوفياتي وتحقيق التوازن الاستراتيجي مع الولايات في أواخر التسعينيات واستطاعت بناء قوة عسكرية تقليدية هائلة خاصة في مرحلة الرئيس بريجنييف بفضل البنية الاقتصادية والصناعية السوفيتية لتقوم بالوقوف في وجه القوات المسلحة الأمريكية و الأوربية وقد ورثت روسيا الاتحادية هذه القدرات من الاتحاد سابقا وأهم مورثوه هو الترسانة النووية الإستراتيجية[1].

وصلت ميزانية الدفاع الروسية في عام 1998 إلى 32 مليار دولار رغم الضعف الاقتصادي والمالي في ذلك الوقت وزاد الإنفاق في حدود سنة 2003 ب نسبية 10% .كما عزمت الحكومات المتتالية في روسيا إلى تعزيز الوضع العسكري إلى أعلى مستوياته كعزم بناء برنامج الغواصات البحرية النووية الجديدة و النظام الدفاع الفضائي وهذا ما أكده نائب رئيس اللجنة العسكرية في سنة 2007، و تكثيف القوة بأكثر من 70 صاروخا نوويا و 48 طائرة مقاتلة و 6 طائرات تجسس وأكثر من 20 طائرة هيليكوبتر و14 سفينة بحرية ونحو 300 دبابة هذا في غضون الثلاث سنوات بعد عام 2007 فقط[2].

وتمتلك روسيا من موروث الاتحاد السوفياتي سابقا نحو 85% من قوات الدفاع الجوي الاستراتيجي و90 % من القوات الإستراتيجية النووية و58% من الأسلحة التكتيكية النووية ، و12200 رأس نووي استراتيجي و 79% من الصواريخ العابرة للقارات و100 % من الغواصات النووية ، هذا بالإضافة إلى الجانب البشري من العلماء والمهندسين في مجال علم الفضاء والرياضيات والتعداد الهائل في مختلف

[1] - لمي مضر الإمارة: **مرجع سابق**، ص 158.
[2]- **نفس المرجع**، ص 162.

أنواع السلاح وعمدت روسيا إلى رفع معنويات الجيش الروسي والمستوى المعيشي لأفراد الجيش وتحتل روسيا وفقا لمعطيات 2011 المرتبة الثانية بعد الولايات المتحدة على صعيد القوة العسكرية حيث تمتلك 11000 من الرؤوس النووية التكتيكية مقابل 8,5 ألف رأس نووي للولايات المتحدة الأمريكية[1].

كما أن الصناعات العسكرية تمثل مدخلا للعملة الصعبة وذلك للسياسة التجارية المنتهجة في هذا الصدد التي ترمي إلى تشجيع الشركات المصنعة للأسلحة إلى تصدير القدر الممكن منها إلى الخارج وتوسيع نشاطها خارج البلاد وتحتل روسيا مكانة مهمة في ترتيب الدول المصنعة للسلاح لأغراض تجارية بحتة أو لإقامة تحالفات أمنية مع دول العالم الثالث وخاصة دول أسيا الوسطى ومحاولة احتكار السوق في هذه الدول خاصة وأنها دول حديثة النشأة تحتاج إلى الهيكلة على المستوى جيوشها ويتجلى في كازاخستان والقوات الروسية المتواجدة فيها وامتلاكها لأسلحة نووية ومفاعلات بالجوار من روسيا[2].

إن الحجم العسكري يؤهل روسيا إلى لعب دور مهم في الشؤون العالمية كما لعبته من قبل إبان الحرب الباردة في تحقيق التوازن الاستراتيجي للقوى النووية في العلم كما ستلعب دورا أهم في سياستها الإقليمية اتجاه دول آسيا و أوروبا الشرقية عموما ، كما تعطي المؤهلات العسكرية الهائلة لروسيا الاتحادية السند المادي لصانع القرار الروسي والقيادة الروسية لرسم سياسة أمنية واضحة تجاه المجال الجيوبليتيكي الجنوبي لها وهي دول آسيا الوسطى ووضعها تحت رقابتها في ظل التهديدات الأمنية المنتشرة فيها والتواجد العسكري الأمريكي في منطقة آسيا الوسطى.

[1] – Bonifas, **l'année stratégique 2006** : **Analyse des enjeux Internationaux** (paris : Edition Dalloz 2006) , p 231 .

[2] – الإمارة: **مرجع سابق**، ص ص 33-35.

المطلب الثالث: المحددات الإنسانية.

بالإضافة إلى المحددات المادية نستعرض أهم المحددات الإنسانية التي تلعب دور كبير في صياغة التصور الفكري والإدراك في السياسة الخارجية الروسية أهمها:

1- القيادة الروسية:

عادة ما يكون المقصود بالقيادة السياسية ذلك النشاط الذي يقوم به شخص ما يحتل موقعا وظيفيا على رأس الهرم الوظيفي، وتلعب القيادة السياسية دورا مهما في تحديد السياسة الخارجية للدولة الروسية ومؤثرا في صنع القرار الخارجي والداخلي، وهنا يبرز العوامل الذاتية لدى القائد وما هي تصوراته الشخصية وتفكيره وكذا كاريزميته وإدراكه لطبيعة الموضوع المطروح أمامه.

فوفقا الدستور الروسي الصادر في 1993 يرأس الدولة الروسية حاكم منتخب وتعد الحكومة أعلى سلطة تنفيذية في الدولة ويعطى للرئيس صلاحيات واسعة أما الجمعية الفدرالية التي تمثل البرلمان الروسي هي السلطة التشريعية والتي تنقسم بدورها الى المجلس الفدرالية ومجلس الدوما[1].

لم يكن يعطي الرئيس الروسي غورباتشوف أهمية بالغة للسياسة الخارجية مقارنة بالرئيس الحالي فلاديمير بوتين ، بل اهتم بالبعد الداخلي وإعادة الهيكلة في السياسة الداخلية للدولة أما الرئيس الحالي فقد اخذ تدابير في سبيل استعادة روسيا مكانتها الدولية والإقليمية خصوصا وأنه أعيد انتخابه لثلاث مرات غير متتالية وأصبح القائد السياسي في روسيا ممثلا في الرئيس فلاديمير بوتين وهو الصانع الأول للسياسة الخارجية الروسية وهو من مواليد بطرسبرغ سنة 1952، وكما هو معروف فهو رياضي يتقن الكثير من الفنون القتالية منها "السامبو" فن الدفاع عن النفس ، كما انه متخرج من جامعة لينينغراد في الحقوق و

[1]- لمى مضر الإمارة: **مرجع سابق**، ص 162.

كما هو معلوم أيضا انه من صنع المخابرات الروسية **KGB**، وفي عام 1993 رقي بعد اشتغاله في عدة مناصب هامة في السلم الهرمي للسلطة الحكومية أو في الشؤون الخارجية إلى نائب أول لرئيس حكومة سانت بطرسبرغ إلى أن ذاع سيطه واكتسب شهرة منقطعة النظير في الكريملين حيث عين في منصب نائب مدير شؤون الدولة للعلاقات الاقتصادية الخارجية وفي عام 1999 عين سكرتيرا في **مجلس الآمن القومي الروسي** مع احتفاظه بمنصب دائرة الأمن الفدرالية ، وفي الأزمة الشيشانية كان لمجلس الأمن القومي عدة تحفظات في مسائل الأمن في الشيشان وعين بوتين رئيسا جديدا للحكومة بل أن الرئيس يسلتسن اقر بان بوتين خليفة له [1] ، كما اعتقد يلستن أن بوتين شخص فعال وموثوق به وهو شخص مدبر ولا بديل عنه[2].

ويتميز بوتين بكارزماتية وضبط النفس والعقلانية ، كما أن له إستراتيجية تفضيل العملية الدبلوماسية والمناورة على العمل المضاد والجبهوي مع المسؤولين ، والليونة والتواضع مع المستشارين العاملين في الأجهزة التابعة له و تحت تصرفه [3] ، واتسم بوتين بالبراغماتية والواقعية في السياسة الخارجية ووجوب التأثير على الجوار الأسيوي لتحسين الوضعية الروسية وحل مشاكل بالطرق السلمية وإحلال القانون الدولي بدل الموجهة التقليدية ، كما يعتمد على إعادة روسيا كقوة عالمية والحفاظ على مزايا طابع روسيا الأوراسي و تقوم السياسة الخارجية الروسية في العهدة الأولى على :

- البراغماتية في رسم السياسة الخارجية الروسية.
- ضمان عدم العودة إلى الصراع الإيديولوجي.
- بيع الأسلحة وفتح الاقتصاد الروسي على الأسواق الدولية.

[1] – لمى مضر الإمارة: **مرجع سابق**، ص 166.

[2]– بافل خليبنيكوف: **ثعالب الكرملين وعراب نهب روسيا بوريس بيريزوفسكي، ترجمة: م، منتجب يونس**، (دار علاء الدين للنشر والتوزيع، ط1، 2005)، ص 324.

[3]– لمى مضر الإمارة: **مرجع سابق**، ص 167.

- رفض الأحادية القطبية والدعوة إلى التعددية القطبية.
- الاعتماد على الشرعية الدولية بتفعيل دور هيئة الأمم المتحدة[1].

كما أكد الرئيس بوتين على أهمية السياسة الخارجية كوسيلة للتحديث وبناء العلاقات مع الدول الآسيوية والتوجه خاصة مع دول أسيا الوسطى وعدم الاندماج مع الغرب وعدم التصادم معه[2].

كما أن اهتمام القادة السياسيين بالسياسة الخارجية من قائد لآخر، فمثلا الرئيس الروسي جورباتشوف لم يكن يعطى السياسة الخارجية السوفيتية أولوية مقابل إعادة هيكلة السياسة الداخلية للاتحاد السوفيتى، وهذا البعد أدى إلى تغير النظام الدولي وليس فقط سياسة الدولة الخارجية. بعكس الرئيس الروسى فلاديمير بوتين، والذي يهتم بصنع السياسة الخارجية الروسية، وأيضا زيادة قوتها في سبيل استعادة دورها ومكانتها على الساحة الدولية، حتى أصبحت روسيا من القوى الكبرى مجددا في النظام الدولي. كما أن أسباب الاهتمام بالسياسة الخارجية للدولة يختلف من شخص لآخر، فاهتمام بوتين بالسياسة الخارجية لم يأتي إلا بعد استعادة روسيا لقوتها الداخلية، وهو الهدف الأساسي لديها من بعد انهيار الاتحاد السوفيتى، والذي نجح بوتين فى تحقيقه، ثم سعى إلى هدف جديد وهو استعادة مكانة روسيا فى الوضع الدولي، كأداة لتأكيد شعبيته، خصوصا بعد إعادة انتخابه للمرة الثالثة بشكل غير متتابع، وأيضا كوسيلة لجذب انتباه النظام الدولي بعودة القطب الروسي إلى الهيمنة الدولية .

2- الأحـــزاب السيـاسية:

سنركز على أهم الأحزاب السياسية المهمة والناشطة في روسيا الاتحادية والتي لها دور كبير في صياغة رؤية إستراتيجية اتجاه المجال الجيوبليتيكي في أسيا الوسطى.

[1] - الأمارة **مرجع سابق**، ص ص 76 74 .

[2] – ليليا شقيقتسوقا: **روسيا بوتين**، ترجمة بسام شيحا، (بيروت الدار العربية للعلوم ناشرون) ط 1،2006، ص 470.

أ- حزب الوحدة:

لحزب الوحدة توجهات سياسية وبرنامج سياسي واضح فهو حزب يؤكد على الحفاظ على القيم الإنسانية والممارسات الايجابية المطلوبة وحمايتها للدفع بالمجتمع الروسي إلى الأمام والسعي إلى تقدمه، منا انه قائم على أساس قيم الحرية الفردية للمواطن والعدالة الاجتماعية وتطبيق القانون، وقد مثل حزب الوحدة الوجه الإنساني في النزاع الشيشاني. وأصبح يسمى حزب " روسيا الموحدة" وقد ساعد الحزب ديمتري ميد فيديف للترشح في الرئاسيات مدعوما بالرئيس بوتين في مارس 2008 وقدم له المساعدة[1].

ب- _الحزب الشيوعي الروسي:

يسعى حزب الشيوعي الروسي في سياسته الخارجية إلى إعادة مكانة روسيا القديمة وتعظيم مقومات القوة الشاملة لروسيا بإعادة ترتيب العلاقات الدولية وصياغة النظام الدولي إلى نظام متعدد ومتوازن ويحث على انتهاج إستراتيجية الحفاظ على المصالح القومية الروسية، [2]كما يتضمن برنامج الحزب إعادة بناء الاتحاد السوفياتي من جديد ودعوة دول الاتحاد السوفياتي بما فيها دول آسيا الوسطى غالى الارتباط بروسيا ارتباطا مباشرا يتجاوز اتحاد ما يسمى بدول الكومنولث المستقلة[3].

ج-الحزب الوطني اللبرالي:

يعتبر الحزب أول الأحزاب غير الشيوعية تأسس عام 1990، ومن أهم مبادئه في السياسة الخارجية هي تحويل الصناعات الحربية إلى صناعات مدنية وكذلك تشجيع تصدير السلاح إلى كل من يستطيع دفع ثمنه مع وقف كل أنواع المساعدات أما فيما يخص دول الجوار فعلى الحكومة الاهتمام بالأقاليم التي طرد منها الروس وفعل نفس الشيء معها ، والدعوة إلى استرجاع الإمبراطورية الروسية والتوسع نحو الجنوب

[1]- لمى مضر الإمارة: **مرجع سابق**، ص 186.

[2]- **نفس المرجع**، ص 187.

[3]- **نفس المرجع**، ص188.

حتى حدود الهند والتصدي للوجود الأمريكي في هذه الدول بما فيها دول آسيا الوسطى، ويؤكد زعيم الحزب"جيرينوفسكي" في كتابه الانطلاقة الأخيرة نحو الجنوب على التوجه في نزعة توسعية إلى شواطئ المحيط الهندي و البحر الأبيض المتوسط لإنقاذ الأمة الروسية باعتبارها أمة مجيدة وهذا القرن قرن نهضة هذه الأمة[1].

وما يمكن ملاحظته بخصوص الأحزاب السياسية المعارضة في روسيا هو أنه لا يوجد ما يجعلها متراصة وموحدة وإنما كل ينادي بانبعاث روسيا ونفوذها على المستوى الإقليمي والعالمي وعودتها كما كانت أيام الاتحاد السوفياتي السابق ويظهر جليا اتساع صلاحيات الرئيس التي تعيق عمل الأحزاب وهذا ما يؤكد اهتمام صناع القرار بما فيه الرئيس "بوتين" في السياسية الخارجية الروسية بدول آسيا الوسطى كإحدى الأقاليم التي يجب إعادتها في اتحاد روسي جديد لاستكمال مشروع روسيا الإمبراطورية[2].

3- الرأي العام والنخب السياسية:

يبدو أن **الرأي العام** في روسيا الاتحادية ضعيف التأثير إلى حد ما لاعتبار أن الشعب الروسي مر بمراحل حكم طويلة في ظل الحكم القيصري ثم الحكم الشيوعي الذي كان نظاما غير ديمقراطي كذا الأوضاع الاقتصادية المتردية جعلت الأمر صعبا لصياغة و بلورت رأي عام مؤثر وقوي ، إلا انه في فترة 1998 كان هناك مظاهرات عمت أرجاء روسيا اثر تدني المستوى المعيشي للمواطنين ونادوا بإعادة روسيا إلى مكانتها الدولية، وبدأت هذه المظاهرات من فلاديفوستوك على ساحل المحيط الهادي وصولا إلى موسكو وسانت بطرسبرغ تعبيرا على حجم الاستياء الشعبي على ما وصلت إليه الأوضاع عامة وفي مختلف المجالات، وقد نجحت النخب القوميين والشيوعيين في منع الرئيس الأسبق من تسليم جزر الكوريل إلى

[1] - الإمارة، **مرجع سابق** ص ص، 96 96.
[2] - نورهان الشيخ:**مرجع سابق**،ص 61.

اليابان بالرغم من أن معظم آراء النخب تعتب غير ملزمة للرئيس والذي يهيمن على صناعة القرار في السياسة الخارجية للدولة الروسية وفي بعض الأحيان لا يستطيع الرئيس تجاهلها، وكان رد فعل الشعب عنيفا عند تدخل الحلف الأطلسي في يوغسلافيا مما اضطر النظام إلى شجب الحرب ولو كلاميا و قد ساهم الرأي العام في روسيا إلى بعث الروح الأخلاقية والكرامة الوطنية لإعادة روسيا قوة عظمى[1].

ومن ناحية أخرى فان **وسائل الإعلام** في روسيا وخاصة **الصحافة والقنوات التلفزيونية** تعاني من الكثير من القيود ونظرا لتهور الأوضاع الاقتصادية تلجا إلى الاستعانة بالدعم الحكومي وهذا ما يفقدها جزءا من استقلاليتها كما أن رجال المال والأعمال والشركات الكبرى تتدخل في توجهات سياسية للصحف والمجلات وأصبحت الكثير من وسائل الإعلام جزءا لا يتجزأ من المؤسسات الرسمية في روسيا ويجدر الإشارة أن **التأثير اليهودي** قوي نسبيا في وسائل الإعلام الروسية حيث يسيطر اليهود على 90 بالمائة من وسائل الإعلام وهذا ما قد يفسر النزعة العدائية للإسلام في وسائل الإعلام الروسية الرسمية وغير الرسمية، وقد كون اليهود الروس المهاجرين إلى إسرائيل ثقل جعل الرئيس بوتين يصف إسرائيل بأحد الدول المتحدثة بالروسية والتي تستحق الاعتناء الحضاري[2].

ويكمن القول أن **الرأي العام و النخب السياسية** بما فيها القوميين وشيوعيين واللبراليين بدأت تتبلور في روسيا إلى حد كبير لأول مرة، فهي تؤثر في صناعة القرار ولو بشكل نسبي حيث أدت الأجهزة التكنولوجية المتطورة في روسيا في الدفع قدما بالثورة الإعلامية التي كان لها دور كبير في تأجيج الشارع في روسيا والاحتجاجات ضد بوتين نفسه، ولكن لا يجب المبالغة في تأثير الرأي العام وجماعات الضغط إذ أن

[1]– لمى مضر الامارة: **مرجع سابق**، ص 194.

[2] – نفس المرجع، ص197.

الخطوط العريضة للإستراتيجية الروسية في السياسة الخارجية لا تتأثر إلا بشكل نسبي، كما أن اللبراليين والقوميين لم يتمكنوا من توحيد قواهم لفرض سياستهم في الساحة السياسية في روسيا الاتحادية[1].

4- الاستخبارات:

جهاز الاستخبارات في روسيا يعتبر أحد أجهزة الدولة ذات الأهمية البالغة التي يرسم له الرئيس الخطوط العريضة التي يسير عليها بهدف دعم النظام وتثبيته داخلياً وخارجياً من خلال هذا الجهاز وأجهزة أخرى. يعد جهاز الاستخبار الروسي من أقوى أجهزة الاستخبار حول العالم وأكثرها تأثيراً، تأسس هذا الجهاز للمرة الأولى فى عام 1917، تأسس جهاز الاستخبارات الروسية ويطلق علية خدمات الأمن الفيدرالية في روسيا "FSB" وذلك لمؤسسها الشرطة السياسية السوفيتية.KGB

ان الاستخبارات الروسية من أكبر وانجح المخابرات حول العالم، وهي مصنفة من أفضل 10 أجهزة استخبارات دولية. أعلنت الدولة الروسية عن زيادة موازنة جهازها الاستخباراتى بنسبة 40% تقريباً، دون أن تفصح عن حجم المبلغ الحقيقي، وتقوم المهمة الأساسية لهذا الجهاز على حماية الدولة الروسية أمنياً وكذلك حماية مصالحها الوطنية داخلياً وخارجياً، فتجمع المعلومات لمواجهة تجارة الأسلحة والمخدرات ومحاربة الإرهاب والجرائم وشل حركة أجهزة الاستخبارات الأجنبية[2].

ينقسم عن هذا الجهاز جهاز أخر منوط بالاستخبارات الخارجية الذي يقوم على ضمان الظروف السلمية لأعمار الاقتصاد الوطني والإسهام فى تطوير علاقات روسيا الاقتصادية والسياسية مع باقى الدول.

[1] - **نفس المرجع**، ص 200.

[2] - أسماء احمد شوكت على عبد البديع، **القيادة السياسية والتغير فى السياسة الخارجية الروسية تجاه دول آسيا الوسطى 2000-2015**، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية الاقتصادية والسياسية: تاريخ زيارة الموقع: 10 جانفي 2018. على الموقع الالكتروني: http://democraticac.de/?p=34651

امتلك جهاز الاستخبارات الروسي سر القنبلة الذرية من مشروع مانهاتن وكان بذلك أول جهاز مخابراتى يحصل عليه، كما استطاع الحصول على معلومات مسربة عن التكنولوجيا المتقدمة.

المبحث الثالث: المحددات الخارجية.

تعد العوامل الخارجية أهم العناصر التي تساهم في بلورة وصناعة توجهات السياسة الخارجية للدول كما هو الحال في المحددات الداخلية التي تساهم أيضا في بلورة تصور فكري حول القضايا الخارجية وكل المحددات المتعلقة بالنظام الدولي ومختلف الفواعل الدولية والإقليمية اتجاه دولة أو إقليم معين تؤثر على سياسة الدول الخارجية خاصة إذا تعلق الأمر بمجال حيوي لتلك الدول.

نستعرض دور المحددات الخارجية في توجيه السياسة الخارجية الروسية اتجاه دول آسيا الوسطى الخمس الجمهوريات الإسلامية المستقلة، ودور كل من القوى العالمية مثل الولايات المتحدة الأمريكية والصين، والقوى الإقليمية كإيران وتركيا والكيان الإسرائيلي وتصارعها في هذه المنطقة مما دفع بروسيا إلى تصويب سياستها والتشبث بها باعتبارها مجالا حيويا وجيوسياسي في غاية الأهمية في التصور الخارجي للقيادة الروسية.

المطلب الأول: سياسة القوى الكبرى في دول آسيا الوسطى.

تلعب الدول فى المجال الإقليمي لروسيا دورا هاما فى صنع السياسة الخارجية لها، نظراً لما تشغله هذه الدول من أهمية على الصعيد الجيوسياسى والاقتصادي والعسكري بالإضافة إلى البعد التاريخي وكون بعض هذه الدول كانت جزءاً من الاتحاد السوفيتى وخاضعة له خلال فترة ليست قليلة من الزمن، بعد انهيار الاتحاد السوفيتي وتراجع الدور الروسي في المنطقة خلال فترة التسعينات من القرن الماضي، إلا أن بداية القرن الحالي ازداد الاهتمام الروسي بالمنطقة بشكل متزايد وخصوصا خلال السنوات القليلة

الماضية، نظرا لأهمية دول آسيا الوسطى لها بما تحتويه من ثروات ولكونها دول حبيسة ومطمع للعديد من الدول الكبرى، كما أن منطقة آسيا الوسطى هي امتداد جغرافي واستراتيجي للدولة الروسية، كما أنها ذات أهمية كبيرة للدولة الروسية كما تذكر الدراسة.

أولا: سياسة الولايات المتحدة الأمريكية في دول آسيا الوسطى.

بعد تفكك الاتحاد السوفياتي سعت الولايات المتحدة الأمريكية إلى تصويب سياستها في دول آسيا الوسطى وملأ الفراغ الاستراتيجي والإيديولوجي وتسعى إلى بسط السيطرة والنفوذ على هذه المنطقة لما لها من أهمية جيوسياسية وجغرافية وإستراتيجية وإبعادها من الدول المجاورة لها وتجلى ذلك في التواجد الأمريكي سياسيا وعسكريا واقتصاديا فيها فالتصور الأمريكي وفق منظور المستشار القومي السابق زبيغنيو برجينسكي مؤسس على ما أطلق عليه ب" **رقعة الشطرنج الكبرى** "[1]. وضمن ما يتصوره في منطقة أوراسيا وأن مفتاح آسيا الوسطى هو مفتاح السيطرة على الجمهوريات الإسلامية ولا يتم ذلك إلا من خلال السيطرة على أوزباكستان[2]، وقد أصبحت دول آسيا الوسطى محل اهتمام الأمريكيين والمفكرين الاستراتجيين حيث أن مشكل أمريكا يكمن في التوافق الطرف الصيني والإسلامي.

وتعتبر أمريكا أن المجال السوفياتي السابق لم يعد حكرا روسيا فقط بل هو في أولويات السياسة الأمريكية حيث نشطت فيها وسعت للتقرب من هذه الجمهوريات وإقامة علاقات سياسية واقتصادية وعملت على إرساء نظم حكم صديقة لها لتامين مصالحها النفطية وبعد أحداث 11 سبتمبر بدأت حملتها ضد ما سمتها بالإرهاب وأقامت القواعد عسكرية في المنطقة ووقعت الاتفاقيات مع بعض هذه الدول و منها كيرغيزستان واوزباكستان لاستخدامها في حربها ضد طالبن في أفغانستان ، ولتدعيم النفوذ والحصار الأمريكي في

[1] - Zbigniev Brzezinski، **The Grand Chessboard: American Primacy and its Geostrategic Imperatives** (new York ; basics books , 1997، p 31.

[2] - فوزي درويش **التنافس الدولي على الطاقة في قزوين** (طنطا: مطابع غباشي: ط 1، 2005)، ص 33.

المنطقة وإقامة مشاريع النفط والغاز التي تؤمن الاحتياجات الأمريكية من الطاقة وقد حضي مشروع أنبوب باكو جيهان باهتمام بالغ في سياسة الولايات المتحدة الأمريكية وما يمثله المشروع من استقلالية في مجال الطاقة بالنسبة لها والهروب من التبعية الخليجية في مجال الطاقة وإنهاء السيطرة الطويلة على الهيمنة الروسية على بحر قزوين ولهذا مارست العديد من الضغوط على الشركات في آسيا الوسطى للإسراع في تنفيذ الأنبوب الذي بدا العمل فيه في 2002، وبعد أربع سنوات من الخلاف بشأنه حيث أطلق عليه مشروع القرن[1].

ومن بين الأهداف التي تسعى الولايات المتحدة الأمريكية تحقيقها في دول أسيا الوسطى كذلك هو الحد من انتشار الأسلحة النووية في المنطقة وهذا ما عملته في كازاخستان عام 1994 حيث نقلت حوالي 600 كلغ من اليورانيوم المخصب إليها[2]، كما أن تقليص الدور الروسي في هذه المنطقة والتغلغل الاستراتيجي فيها وحماية هذه الدول من دخول الأصولية والحركات المسلحة المعادية للغرب ما يخلق ذريعة لروسيا للتدخل في دول آسيا الوسطى فضلا على تقليص دور الصين وإيران في مجال الصراع حول موارد الطاقة[3].

كما تعمل على دعم استقرار هذه الدول وإقناع النخب الثقافية والسياسية بإتباع النهج اللبرالي والإيديولوجية الغربية وربط اقتصاديات هذه الدول بالنظام الرأسمالي العالمي خاصة وأنها دول حديثة العهد بالاستقلال تفتقر النخب السياسية فيها إلى أساليب الحكم والدخول في اقتصاد السوق والإصلاحات

[1] – حنان أبو سكين،**مرجع سابق ،** 2014.

[2] – لطفي السيد الشيخ: **الصراع الأمريكي الروسي على آسيا الوسطى،** (ل القاهرة: دار الاحمدي للنشر، ط1، 2006)، ص 109.

[3] – السيد الشيخ: **نفس المرجع**، ص 116.

الاقتصادية المرافقة للمساعدات الاقتصادية التي تأخذها دول آسيا الوسطى من أمريكا وذلك عام 1994 حيث بلغت المساعدات التقنية 13 مليار دولار أمريكي وحوالي 397 مليون دولار كمساعدات إنسانية[1].

أما على المستولى الأمني فأقامت الولايات المتحدة الأمريكية علاقات مع القوات المسلحة في أذربيجان وكازاخستان وكيرغيزستان وأوزباكستان وبدأت في تامين السلاح وتدريب تلك القوات حيث تملك الولايات المتحدة الأمريكية قاعدة جوية " **ماناس**" في كيرغيزستان وتقع شمال العاصمة بشكيك، حيث تضم القاعدة أكثر من ألف جندي أمريكي و قاعدة أخرى في أوزباكستان و هي قاعدة " **خا اباد**"، كما ربطت هذه الدول باتفاقيات تتيح للقوات الجوية الأمريكية استخدام مجالها الجوي وتمنع تسرب التكنولوجية إلى إيران و التقليص من النفوذ الروسي في هذه الدول و هذا ما يشكل تهديدا امنيا حقيقيا لروسيا[2].

تعتمد الولايات المتحدة الأمريكية إستراتيجية محكمة تقضي برفع مستوى التبعية لدول آسيا الوسطى وهي أيضا لا تمانع بأدوار دول إقليمية أخرى فيها خاصة تركيا باعتبارها دولة حليفة لها ووكيلا في

الكثير من السياسات الإقليمية في المنطقة إلا أن دورها يواجه الكثير من العوائق خاصة تخوف هذه الدول من تكرار التبعية وعواقبها الكارثية مع الاتحاد السوفياتي سابقا لذلك فهي تتعامل بحذر إزاء سياسة أمريكا في منطقة ويجدر الإشارة أن روسيا تتفق مع الولايات المتحدة الأمريكية في مجال مكافحة الإرهاب والتصدي للحركات الإسلامية المسلحة والمتطرفة في دول أسيا وهذا ما يجعل صناع القرار في السياسة الخارجية الروسية تبلور تصرها حول التواجد الروسي في هذه المنطقة وتتجه بقوة إلى عرقلة والحد من التغلغل الأمريكي فيها باعتبارها مجال حيويا واستراتيجيا.

[1]– السيد الشيخ، **مرجع سابق**، ص 120.

[2] - حنان أبو سكين، **مرجع سابق**، 2014.

ثانيا: سياسة الصين اتجاه دول آسيا الوسطى.

على غرار سياسة الولايات المتحدة الأمريكي في دول أسيا الوسطى والتي تعد منافسا قويا لروسيا في المنطقة إلا أن الصين صوبت سياستها الخارجية بحثا عن مصادر الطاقة التي تحتاج إليها في مشاريعها التنموية ولتغذية اقتصادها خاصة وأن دول آسيا الوسطى غنية بالمواد الطاقوية والخامة وتعتبر الصين من أوائل الدول التي اعترفت بدول آسيا الوسطى بعد استقلالها عن الاتحاد السوفيتي السابق، وأقامت معها علاقات دبلوماسية قوية وتبادلت معها الزيارات الرسمية، وبدت ملامح السياسة الصينية الجديدة تجاه هذه المنطقة عام 1969، حينما تحركت بكين لإيجاد إطار رسمي يربطها بالمنطقة، فجاءت فكرة منظمة شنغهاي للتعاون الاقتصادي بالتعاون مع روسيا وكل من كازاخستان وقرغيزستان وطاجاكستان، والتي انضمت إليها أوزبكستان عام 2001[1].

وكان واضحا أن الصين تستغل نفوذ روسيا للتحرك نحو آسيا الوسطى في حين كانت موسكو تبحث عن حليف قوي في آسيا لوقف الزحف الأوربي الأمريكي نحو مناطق نفوذها وفي ظل حاجة الصين الملحة للطاقة بشكل متزايد وارتفاع أسعار النفط والغاز، والبحث عن بدائل رخيصة وأكثر أمانا تلبي احتياجاتها، غير أن الأمر يحتاج لمزيد من المقايضات مع روسيا التي تتخوف من أن الصين تزاحمها في السيطرة على خطوط نقل النفط والغاز[2].

وفي نفس الوقت تشكل آسيا الوسطى سوقا استهلاكيا رائجا للسلع الصينية، ومعظم واردات الصين من آسيا الوسطى هي المواد الخام التي تفتقر إليها الصين، وتصدر الصين السلع الاستهلاكية لهذه الدول، وقد لعبت الاستثمارات الصينية في آسيا الوسطى دورًا في حل ما تعاني منه هذه الدول من نقص

[1]- حنان ابو سكين، **مرجع سابق.**

[2] - عبد الناصر سرور، **مرجع سابق**، ص 55.

رؤوس الأموال، وبالنسبة للصين فآسيا الوسطى هي معبر لا يمكن الاستغناء عنه لأوربا ومنطقة غرب آسيا فهي شريان مواصلاتها، وخلافًا لأهداف الدول الأخرى في آسيا الوسطى فإن الصين لا تسعى إلى الوجود العسكري فيها، وإنما أو النظر إليها على أنها مناطق نفوذ لها بل تأمل في التعاون الاقتصادي واستتباب الاستقرار في هذه الدول بما ينعكس على الأمن القومي الصيني، وفي عام 1999 أبرمت الصين سلسلة من الاتفاقيات لإعادة رسم الحدود المشتركة مع دول المنطقة وتعتبر الصين ثاني أكبر شريك تجاري مع كازاخستان وقيرغزستان، وتزخر آسيا الوسطى حاليا بمئات المشاريع الكبيرة والصغيرة التي ينفذها الصينيون في مجالات متعددة أهمها: التنقيب وبناء خطوط أنابيب نقل الطاقة، وبناء الطرق وسكك الحديد، كما توجد اتفاقيات مبدئية مع كل من أوزبكستان وإيران حول مشاريع نقل الغاز إلى الصين أو حتى الدول الأخرى مثل مشروع نقل الغاز التركماني عبر أفغانستان إلى باكستان والهند. ورغم هذه الدوافع الاقتصادية للتحرك الصيني نحو آسيا الوسطى، فإن الجوانب السياسية والأمنية لهذا التحرك لا يمكن إغفالها. أمنيا استطاعت بكين أن تقنع دول آسيا الوسطى لممارسة ضغط على ناشطين المعارضة الإيغورية الذين يكافحون من أجل حريات أكثر في إقليم شينغ يانغ (تركستان الشرقية) والتي بقيت تنشط في آسيا الوسطى، مما أثار غضب الكثير من المؤسسات العاملة في مجال حقوق الإنسان.

كما أن التغلغل الاقتصادي الصيني ساعد على تحجيم النفوذ الأمريكي في آسيا الوسطى، كما تمثل في إغلاق القاعدة الأمريكية في أوزبكستان عام 2006 وكذلك مراجعة عقد إيجار القاعدة الأمريكية في قرغيزستان، ثم الدعوة الرسمية لمنظمة شنغهاي في 2006 لإغلاق القواعد الأمريكية في آسيا الوسطي. ومن جهتها نجحت منظمة شنغهاي في استقطاب دول آسيا الوسطى بشكل كبير ضد التوجهات الغربية

التي تسعى لفرض أجندتها على الأنظمة التي لا تريد الخضوع لضغوط الغرب فيما يتعلق بملفات حقوق الإنسان والديمقراطية[1].

كما أن الصين تسعى لعرقلة النفوذ الأمريكي والروسي المتزايد في المجال الجيوبوليتيكي الإسلامي خاصة مع التواجد العسكري الأمريكي فيها وتسعى أيضا إلى تقوية العلاقات الاقتصادية والتجارية مع هذه الدول خاصة مع التموقع الجغرافي القريب منها ويظهر في آن الصين لها أهداف في المجال الاقتصادي والأمني عززت دورها من خلال ربط هذه الدول باتفاقيات أمنية مثل منظمة شانغهاى للتعاون لتسوية النزاعات الحدودية ومواجهة الإرهاب ومنع تفاعلها الحركات الإسلامية مع تركستان الشرقية[2].

ثالثا: سياسة الاتحاد الأوروبي في آسيا الوسطى:

للاتحاد الأوروبي مصالح مهمة في آسيا الوسطى جيوبوليتيكية واقتصادية بكونها مستهلكا أساسيا لموارد الطاقة ، و تهدف سياسة الاتحاد الأوربي في آسيا الوسطى إلى الحفاظ على الاستقرار عن طريق إقامة مؤسسات تمثيلية ديمقراطية و إطفاء مسببات الصراع و ملاحقة تنفيذ الإصلاحات الاقتصادية ويعتبر الاتحاد الأوربي سوق بالنسبة لدول آسيا الوسطى في مجال الطاقة و كما أن هذه الدول محتاجة إلى الرساميل والخبرة العلمية والتكنولوجية الضرورية لاستقلال موارد الجمهوريات وكما أن الاتحاد الأوروبي قدم دعما للبلدان الأكثر فقرا مثل كيرغيزستان وطاجاكستان عن طريق المكتب الإنساني للمجموعة الأوربية **ECHO** وعلى ذلك عمل الاتحاد الأوروبي على تسهيل الانتقال الى اقتصاد السوق وتعزيز الديمقراطية وإقامة دولة القانون[3].

[1] - حنان أبو سكين، **مرجع سابق.**

[2] – علاء جمعة محمد: **منظمة شنغهاي للتعاون: آفاق التعاون الأمني الجديد في آسيا**،" السياسة الدولية، ع 146، ص ص 136–138.

[3] – محمد رضا جليلي: **مرجع سابق**، ص ص 113 – 114.

تسارعت وتيرة التسابق بين الاتحاد الأوربي وروسيا للسّيطرة على مصادر الطّاقة خاصّة في الدول المجاورة لروسيا، الأمر الذي أصبح مصدرا لتنامي قلق الروس. وتعد تركمانستان من بين الدول التي يتهافت الاتحاد الأوربي وروسيا للسيطرة على مصادر الطاقة فيها، ذلك أنهم يستوردون منها مواد أولية بأسعار منخفضة لبيعها مرة أخرى بأسعار مرتفعة في أوربا. بالإضافة إلى الاتفاقية التي وقعها عملاق الطاقة الألماني RWE مع تركمانستان في 2008، والذي يتعهد بموجبها البلد الآسيوي بتزويد أوربا بإمدادات الطاقة، وذلك عبر خط أنابيب نابوكو، الذي يفترض أن يمر من آسيا الوسطي عبر بحر قزوين وجنوب القوقاز وصولا إلي تركيا. وقد اتهمت روسيا الأوربيين بالسعي إلى توسيع نطاق نفوذهم على الدول المجاورة لها، يرى مراقبون أن الثمن الذي دفعه الاتّحاد الأوربي للتخلص من تبعيتها لروسيا في مجال الغاز يعد باهظا، حيث تعاونت مع بلدان تعاني من تجاوزات شديدة فيما يتعلق بالديمقراطية أبرمت الاتفاقيات مع دول أذربيجان وتركمانستان، ويحظي مشروع نابوكو بأهمية كبيرة لدى الاتحاد الأوربي، أن مشروع نابكو لنقل الغاز الآسيوي والشرق أوسطي عبر تركيا هو المشروع الرئيس في هذه المنظومة لتخفيض الاعتماد على الغاز الروسي. ويهدف المشروع إلى نقل الغاز الطبيعي من آسيا الوسطى إلى بلدان الاتحاد الأوربي دون المرور بروسيا. وسيصبح هذا الخط منافسا لخط أنابيب الغاز "السيل الجنوبي" الذي يربط روسيا بإيطاليا. ويعد مشروع TAP الذي يشمل مد خط أنابيب غاز أقصر وأرخص من خلال تركيا، اليونان، ألبانيا والبحر الأدرياتيكي إلى جنوب إيطاليا، ومن ثم في أوربا الغربية، منافسا لمشروع **نابوكو** قد اختارت أذربيجان مشروع خط أنابيب "TAP" لنقل الغاز الذي يتم إنتاجه من حقل شاه دينيز2 ببحر قزوين إلي أسواق أوربا على حساب المشروع المنافس نابوكو المدعوم من الاتحاد الأوربي[1].

ويبقى الدور الأوروبي في دول آسيا الوسطى هامشيا مقارنة بالدور الروسي والأمريكي والصيني.

[1]– حنان أبو سكين: **مرجع سابق**.

المطلب الثاني: سياسة الدول الإقليمية في دول آسيا الوسطى.

ومن بين الدول التي تسعى إلى تحقيق مصالحها وبسط نفوذها في منطقة آسيا الوسطى نذكر:

أولا: تركيا.

أوجه التقارب بين دول آسيا الوسطى كثيرة نظرا للتاريخ الذي يربط تركيا بدول آسيا الوسطى حيث تصل نسبة المتكلمين باللغة التركية إلى 35 بالمائة فيها وتركت الدولة العثمانية تأثيرا كبيرا على المستوى الثقافي والإسلامي فالمتغير العرقي والثقافي لعب دورا كبيرا في اهتمام تركيا بهذه الدول ويؤهلها لبسط نفوذها[1].

وقد ساند الغرب تركيا في جمهوريات آسيا الوسطى لاعتبار أن تركيا مثلا يحتذى به من طرف الجمهوريات الإسلامية في تحقيق الديمقراطية وهي بلد إسلامي هو نموذج مرغوب فيه في أواسط الأقطار الغربية، بالإضافة إلى فتح هذه المنطقة لتكون سوق للسلع الغربية، وأصبح التوجه الإسلامي والثقافي هو المهيمن في سياسة تركيا تجاه هذه الدول[2].

ازداد التعاون بين الجمهوريات الإسلامية وتركيا ودخلت في علاقات ثنائية وقدمت نفسها على أنها الدولة المصدرة للأمن والاستقرار. وكان تفكك الاتحاد السوفيتي واستقلال ست دول إسلامية في آسيا الوسطى منها خمس دول ذات أصول تركية قد مثل فرصة كبيرة لتركيا، قدمت الدولة التركية النموذج بالنسبة إلى تلك الدول ومنحتها هبات وقروضا، وقدمت لها وعودا لم يستطع الاقتصاد التركي الضعيف آنذاك الوفاء بها.

[1]- احمد نوري النعيمي: **مرجع سابق**، ص ص 132-133.

[2]- نفس المرجع، ص 135.

وعلى الرغم من ذلك فيحسب لهذه الفترة أن تركيا أقدمت على تحويل علاقاتها مع تلك الدول إلى الإطار المؤسساتي فدشنت العديد من المؤسسات الاقتصادية والاجتماعية والتعليمية التي لا تزال تعمل، أصبحت روسيا تمثل بالنسبة لتركيا ثاني أكبر شريك تجاري. كما أدخلت تركيا روسيا شريكا في مشروع خط أنابيب **نابوكو** لتزويده بالغاز، وهو مشروع يهدف إلى نقل الغاز الطبيعي عبر بحر قزوين من تركمانستان صاحبة رابع أكبر احتياطي للغاز في العالم إلى أذربيجان ومنها إلى خط أنابيب نابوكو، الذي سيصل بدوره إلى وسط أوربا بعد أن كان هذا المشروع قد صمم في الأساس لتجاوز روسيا وعزلها وفق الإستراتيجية الغربية.

وتركيا تمثل بالنسبة لأوربا الدولة المفتاح وفي هذا الإطار فإن خط أنابيب باكو . تفليس . جيهان، الهادف إلى نقل بترول أذربيجان وربما كذلك بترول آسيا الوسطى وبشكل خاص كازاخستان عبر جورجيا إلى ميناء جيهان التركية الواقعة على البحر الأبيض المتوسط يشكل أهمية بالغة بالنسبة لتركيا والغرب، ذلك أن المشروع يشكل أول مرحلة من مراحل تحول تركيا إلى أن تكون جسرا للطاقة وممرا لها بين الشرق والغرب ولتكتمل دائرة تحسين العلاقات بين تركيا وآسيا الوسطى تنتهج تركيا عدة أساليب دبلوماسية واقتصادية وأمنية لتحقيق هذا الهدف منها تنشيط منتدى الاستقرار والتعاون في القوقاز[1].

ثانيا: إيران.

تعتبر إيران ممر جغرافي إجباري وقطب سياسي واقتصادي وعسكري هام في منطقة القوقاز واسيا الوسطى وتبرز أهمية إيران من خلال عدة عوامل هو الموقع الجغرافي ومواردها الطاقوية الطبيعية وارثها التاريخي والثقافي مع دول الجوار وكان للتراجع الروسي في فترت ما بعد الحرب الباردة بالغ الأهمية بالنسبة لها حيث وفر لها القدرة على التواصل مع الجمهوريات الإسلامية في اسيا الوسطى لكن أوجه التقارب مع

[1]- حنان ابو سكين: **مرجع سابق.**

روسيا كثيرة أيضا منها أن إيران وروسيا لهما نفس الحدود الجغرافية وهي بحر قزوين والمصير المشترك من حيث التهديد بالإضافة إلى التعاون الاقتصادي والتجاري الذي مازال قائما لحد الآن[1].

تتصل إيران ببحر قزوين وتشكل أفضل معبر للنفط إلى الخليج العربي جنوبًا، ومع تفكك الاتحاد السوفيتي وظهور ثلاث دول آسيوية تطل على بحر قزوين وتطالب بمياهها الإقليمية فيه، وهي أذربيجان وكازاخستان وتركمانستان، وفي ضوء عدم استغلال نفط بحر قزوين خلال عهد الاتحاد السوفيتي، فالتطلعات الإستراتيجية الإيرانية الحالية تتركز في أن تصبح هي الناقل الرئيس لنفط بحر قزوين، عبر أراضيها إلى الخليج العربي وانطلقت من تصور إستراتيجي مفاده أنها باتت القوة الطبيعية المرشحة للعب دور قيادي في منطقة آسيا الوسطى، فهي تجاور تركمانستان وأذربيجان جغرافيا، كما تعد إيران المنفذ البري الطبيعي لكلتا الدولتين إلى الخليج العربي، ولها صلات ثقافية وحضارية مع طاجاكستان، وحرصت إيران على صياغة منهج براجماتي تدريجي يدور حول عدم التركيز على تصدير النموذج الثوري الإسلامي الإيراني، وعمدت إلى تقديم نموذج فارسي ، فلم تسع إلى نشر فكرة الثورة الإيرانية في آسيا الوسطى؛ نظرا للتباين المذهبي من ناحية، ولإدراكها أن النخب الحاكمة في تلك الدول قد تشربت القيم العلمانية بما يجعلها أكثر ميلا إلى عدم تقبل الفكر الثوري الإيراني من ناحية أخرى. وعلى الجانب ألاقتصادي كانت الدوافع الاقتصادية إحدى أوجه تقارب إيران من جمهوريات آسيا الوسطى، ويتضح ذلك عند النظر في حجم التبادل التجاري بين إيران وهذه الدول، وركزت إيران في هذا المجال على حزمة من السياسات المتمثلة في تقديم الائتمان لتنشيط التجارة مع تلك الدول، كما عمدت إلى الاعتماد على حزمة من السياسات التي صممت ليس فقط لتطوير وجودها الاقتصادي في آسيا الوسطى، ولكن أيضا لحرمان منافسيها من أي فرص للنجاح في المنطقة، وذلك من خلال بناء شبكة من مواصلات برية بين إيران وآسيا الوسطى،

[1] - **النفوذ الروسي في منطقة بحر قزوين منذ 1990**: رسالة دكتوراه في العلاقات الدولية، جامعة الجزائر 3، جوان 2013، ص 390.

بحيث يمر التعامل التجاري مع المنطقة بالضرورة عبر البوابة الإيرانية. وقد بدا جليا استعداد إيران للشراكة الفعالة والمؤثرة مع هذه الدول عبر الدخول في تكتلات إقليمية ودولية، من أهمها: منظمة الدول المطلة على بحر قزوين (تضم: إيران . أذربيجان . روسيا . تركمانستان . كازاخستان)، ومنظمة التعاون الاقتصادي (تضم: إيران . أذربيجان . كازاخستان . طاجاكستان . تركمانستان . قيرغيزستان . أوزبكستان . باكستان . تركيا)، ومنظمة شنغهاي (تضم: الصين . روسيا . كازاخستان . قيرغيزستان . طاجيكستان . أوزباكستان)، والتي تشترك إيران حاليا فيها بصفة مراقب ونجحت إيران في تصدير الغاز التركماني إلي تركيا وأوربا عبر إيران بأقصر الطرق وأفضلها وأقلها تكلفة، ويواجه معارضة شديدة من جانب الولايات المتحدة، والتي تبذل قصارى جهدها للحيلولة دون سيطرة روسيا أو إيران علي مصادر الطاقة في هذه الدول، وذلك عبر بناء خطوط أنابيب تتفادى المرور عبر هذه الدول، حتى وإن كانت بتكلفة أعلى أو تواجهها مخاطر أمنية عديدة ، واهتمت إيران بالتوسع الاقتصادي والتجاري مع دول آسيا الوسطى للخروج من العزلة الدولية التي فرضتها الولايات المتحدة عليها سواء بالعلاقات الثنائية مع كل دولة على حدا أو بالتحالفات الإقليمية[1].

ثالثا: الكيان الإسرائيلي:

لم يقتصر الدور الإسرائيلي في دول آسيا الوسطى فقط على البعد الاقتصادي والإستثمار في مجال الزراعة و النفط بل توافق التعاون بين الكيان الإسرائيلي والولايات المتحدة الأمريكية خاصة في المجال الأمني والتصدي لأي تحرك لنقل التكنولوجية النووية الى دول آسيا الوسطى ومراقبة إيران في سياستها العسكرية مع دول الجوار ومحاربة تنامي التيارات الأصولية الإسلامية في دول آسيا الوسطى وقد سعت إلى بناء علاقات مع دول آسيا الوسطى خاصة مع كازاخستان باعتبار أنها تمتلك مخزون هائل من

[1] - حنان ابو سكين: **مرجع سابق.**

اليورانيوم الذي تحتاجه في بناء وتعزيز ترسانتها النووية ، بالإضافة إلى أن كازاخستان بها اكبر مطار فضائي لإطلاق سفن الفضاء وتمتلك قدرات علمية ضخمة في هذا المجال[1].

كما شكلت الحرب الأمريكية ضد ما تسميه الإرهاب مظلة جديدة لإطلاق يد الكيان الصهيوني في نشاط عسكري استخباري محموم في آسيا الوسطى، وقد اهتمت إسرائيل منذ وقت مبكر باختراق دول آسيا الوسطى بأكملها، وكانت لديها إستراتيجية متكاملة لذلك تعتمد على التركيز في المرحلة الأولى على التغلغل الاقتصادي من خلال رجال الأعمال اليهود من شتى الجنسيات من جهة وتقديم إسرائيل نفسها كوسيط نشيط لجذب رؤوس الأموال الغربية من جهة أخرى. كما تم افتتاح فرع للوكالة اليهودية (سحتوت) في العاصمة الأوزبكية طشقند لتنظيم هجرة اليهود الأوزبك إلى إسرائيل، وافتتاح مركز ثقافي صهيوني في طشقند يعمل بنشاط على الترويج للثقافة والأفكار الصهيونية بين اليهود وغيرهم من مواطني أوزبكستان، فضلًا عن تعليم اللغة العبرية. وهكذا كانت إسرائيل تحقق تغلغلًا سياسيا واقتصاديًا وثقافيًا متزايدًا الاتساع والعمق في أوزبكستان طوال التسعينيات، وضع أساسًا قويًا لقيام تعاون أمني واسع النطاق[2].

وسعت أطراف أخرى لإقامة علاقات مع دول آسيا الوسطى مثل **باكستان** و**الهند** والذي لا يشكل تهديدا كبيرا بالنسبة إلى روسيا لكن الجدير بالذكر هو المنافسة الهندية والباكستانية فيها كان في البعد الأمني وعدم رغبة الهند من تواجد تحالف إسلامي مع باكستان بالقرب من حدودها الشمالية واستخدمت كلا منهما الأدوات الاقتصادية لكن تعاون باكستان مع الولايات المتحدة الأمريكية في محاربة حركة طالبن في أفغانستان كان له ردود فعل حسنة من أمريكا عموما وتم الاتفاق على منح باكستان مساعدات مالية في المجال المصرفي وإعادة جدولة الديون الباكستانية كمكافئة على تعاونها مع الولايات المتحدة الأمريكية .

[1]- **النفوذ الروسي في منطقة بحر قزوين منذ:** مرجع **سابق**، ص 399.
[2] - حنان أبو سكين: **مرجع سابق**.

لكن الدور الهندي والباكستاني في دول آسيا الوسطى يبقى إلى حد ما نسبي ولا يؤثر على التصور الروسي للتهديدات الأمنية الحقيقة التي تأرق صانع القرار في روسيا مقارنة بالتحدي الأمريكي ومحاولته بسط النفوذ فيها بالإضافة إلى انتشار التيارات الإسلامية المتطرفة في المجال **الجيوبولتيكي** الجنوبي لروسيا.

خلاصة الفصل:

من خلال استعراضنا للقوى الفاعلة الإقليمية منها والدولية في دول آسيا الوسطى يظهر لنا أن المحددات الخارجية لها دور كبير في صناعة وبلورة التصور لدى القيادة الروسية، وان الرئيس محور صناعة واتخاذ القرار لما له من صلاحيات واسعة في اتخاذ القرار في السياسة الخارجية.

المجال الجيوبولتيكي الإسلامي فيه تنافس كبير وتصاعد في وتيرة المنافسة محاولا كل طرف الاستفادة من الفراغ الاستراتيجي الذي خلفه التراجع الروسي في المنطقة وهذا ما دفع القيادة الروسية إلى تدارك الآمر ومشت قدما إلى فرض تواجدها والتوجه جنوبا للحفاظ على مصالحها القومية على جميع المستويات ، ولكنه وبالرغم من إعطاء الدستور الروسي صلاحيات واسعة للرئيس والتي تخول له اتخاذ القرارات في السياسة الخارجية ألا أن هناك إجماع وطني حول أهمية وأولوية توجيه السياسة الخارجية إلى دول آسيا الوسطى، وبالنظر إلى الاعتبارات الاقتصادية والعسكرية يمكن القول أن كل المحددات المادية والمعنوية والداخلية منها والخارجية وانسجمت فيما بينها وتفاعلت لتعطي تصورا لصانع القرار لإعادة الهيمنة في المجال الحيوي في دول آسيا الوسطى وتحقيق الأهداف المرغوبة والمسطرة في السياسة الخارجية الروسية.

الفصل الثالث: البعد الأمني في سياسة روسيا تجاه دول آسيا الوسطى.

تتداخل المحددات الخارجية مع المحددات الخارجية في صنع السياسة الخارجية للدولة الروسية، والأمن الإقليمي لدول الجوار يجعل من سياسة الدولة تتوجه حسب مصالح هذا الإقليم وما به من تغيرات، كذلك المحدد العالمي يساهم فى صياغة السياسة الخارجية للدولة. وتتعدد الأدوات لدى صانع القرار فى السياسة الخارجية للدولة ما بين الأداة العسكرية التقليدية والأداة الدبلوماسية والأداة الاقتصادية ونظراً لاهتمام القيادة الروسية بصنع السياسة الخارجية وما يحدث على الساحة الدولية بشكل عام، وقد غيرت من سياستها الخارجية إزاء دول أسيا الوسطى لحفظ مناطق نفوذها هناك وخاصةً بعد المحاولات الغربية لاختراق المجال الإقليمي الروسي، فتعتبر آسيا الوسطى الفناء الخلفي للدولة الروسية، وآي تهديد للأمن فى هذه المنطقة هو بمثابة تهديد للأمن الروسي، فمنطقة آسيا الوسطى لها مكانة خاصة لدى الدولة الروسية ولدى دول العالم بشكل عام، بسبب التلاصق الجغرافي بينهم، فضلاً عن التاريخ المشترك بين بلدان المنطقة، وتعتبر روسيا أن اي وجود لقوة أجنبية فى منطقة آسيا الوسطى هو إضرار بالمصالح الروسية بشكل مباشر، حيث يكتسي الجانب الأمني أهمية كبرى في السياسة الخارجية الروسية بل من أولوياتها ومن اجل الحفاظ على مصالحها القومية والتي ترتبط ارتباطا وثيقا بأمنها القومي.

كما تظهر لنا بعض المفاهيم المتداخلة فيما بعضها كالأمن القومي والأمن الإقليمي وهذا ما سنحاول تناوله في هذا المبحث.

المبحث الأول: إدراكات الأمن القومي الروسي.

يكتسي الجانب الأمني أهمية كبرى في السياسة الخارجية الروسية بل من أولوياتها ويلعب الإدراك أهم متغير في تحديد تصور فكري في صناعة القرار في السياسة الخارجية لأي دولة ومن اجل الحفاظ على مصالحها القومية، ومن هنا يمكن تقديم بعض المفاهيم الأساسية المتعلقة بالآمن.

المطلب الأول: مفاهيم متعلقة بالأمن.

أولا –مفهوم الأمن:

إن مفهوم الأمن من أهم المفاهيم التي تدرس العلاقات الدولية وخاصة الدراسات الأمنية وابسط تعريف للأمن هو انعدام الخوف والخطر ، فللأمن دلالة تقليدية على حماية كيان الدولة من التهديدات الخارجية العسكرية فهذا البناء الفكري حول الآمن التقليدي هو ما ذهبت إليه المدرسة الواقعية في تفسير العلاقات الدولية وهو متعلق بالفترة الزمنية التي ظهرت فيه المدرة وما تزامن معها من زيادة حدة الظاهرة الصراعية بين الدول وكون الدولة الفاعل الرئيسي في التفاعل الدولي والحصول على مقومات القوة العسكرية على المستوى التكتيكي والاستراتيجي هو السبيل الوحيد لتحقيق السلم والأمن للدولة[1].

ومع نهاية الحرب الباردة ظهرت أنواع جديدة للتهديد الأمني خاصة مع تفاقم ظواهر العولمة وزيادة وتيرة التهديدات الجديدة أصبح المفهوم التقليدي للأمن الواقعي لا يكفي لتفسير المشاكل الأمنية المعقدة وكان لابد من نظريات ومقاربات أمنية تعتمد على وحدات التحليل أخرى أوفى في المسائل الأمنية المرتبطة بالفرد والجماعة والمجتمع ولا تحصر هدا المفهوم في طابعه التقليدي بل ويشمل مفهوم الأمن

[1] – عبد الله محمد مسعود، د. علي عباس مراد: **الأمن والأمن القومي مقاربة نظرية تطبيقية**، جامعة قاريونس، دار الكتب الوطنية: ليبيا ط1، 2006، ص 20.

الموسع وتعد مقاربة ما بعد الحداثة والمدرسة النقدية أحد الأسس الجديدة في تحليل الأمن حيث يتعدى تفسيرها للظواهر الأمنية إلى المشاكل الاقتصادية والثقافية والبيئية والأمن الإنساني ويقوم هذا التصور على عنصر الفرد والمجتمع والشعوب والنظام الدولي والبيئة الخارجية.

وأدى ذلك إلى تبني مفهوم أوسع للأمن أخذ تسميات متعددة كالأمن المتكامل (بحيث يتضمن كل أشكال التهديد)، والشراكة الأمنية Security Partnership (بحيث يتم إشراك الدول غير الغربية)، والأمن المتبادل Mutual Security (إذ يتم التخلي نسبيا عن نزوع الدول منفردة إلى تعظيم أمنها على حساب الدول الأخرى)، الأمن التعاوني (بحيث يتم تقاسم الأعباء الأمنية لاحتواء التهديدات). لكن ورغم تعدد هذه التسميات إلا أنها لا تتجاوز الحدود التقليدية للمفهوم، أين تلعب الدولة دورا حصريا، ومقابل هذه الاتجاهات التنقيحية ظهر الاتجاه ما بعد البنيوي الأكثر طعنا في الصياغة التقليدية. بحيث يدعو إلى إعادة النظر – ليس في وسائل التهديد ومصادرها فحسب – بل في وحدة التحليل أو الطرف المعني بالأمن[1].

ثانيا –مفهوم الأمن القومي:

إن الأمن القومي مطلب أساسي لكل الدول ملاحظ انه بالرغم من ان الأمن القومي نشا مع مفهوم الدولة القومية وارتبط بالدولة وأصبح المحرك لسياستها الداخلية والخارجية إلا أن تطبيقاته تتباين من دولة لأخرى حسب إدراكات صناع القرار. واتفقت الدوائر الأكاديمية في جوهرة واختلفت في صيغ التعبير عنه فيرى "**طلعت احمد**" ان الآمن القومي هو تامين كيان الدولة والمجتمع ضد الأخطار التي تهدده داخليا وخارجيا، وتهيأت الظروف الاقتصادية والاجتماعية لتحقيق الأهداف والغايات التي تعبر عن رغبة المجتمع. ويعتبر

[1] – علوي مصطفى، **الأمن الإقليمي بين الأمن الوطني والأمن العالمي**: مجلة المركز الدولي للدراسات المستقبلية والاستراتيجية، العدد 4 افريل 2005، ص ص 29–31.

"**هيثم الكيلاني**" أن مفهوم الأمن هو الأسس والمبادئ التي تضمن قدرة الدولة على حماية كيانها من الأخطار القائمة والمحتملة وقدرتها على تحقيق الأغراض القومية[1].

كما أن نظرية الأمن القومي مرتبطة أكثر بالدول النووية و يرتبط هذا المفهوم بمدى قدرة الدولة النووية للتخطيط لحمايتها أمنها القومي ومع العلم أن الدولة النووية يكون التخطيط لأمنها القومي أكثر تعقيدا من الأخرى كالتخطيط للطوارئ والأزمات وقدرتها على ردع أي هجوم مباشر على إقليم الدولة والاستجابة الفورية وإحباط الهجوم وكذلك ردع الاستفزازات العنيفة من الأطراف الخارجية مع الاحتفاظ بالقدرة العالة من القتال و الدخول في حروب طويلة الأمد وإيجاد نظم رقابة كفيلة والتزويد بالمعلومات للقدرة على المناورة و المرونة في الحرب[2].

وفي ضوء هذه المبادئ يمكن صياغة مفهوم الأمن القومي:

" انه مجموع من القيم والمبادئ النظرية والأهداف الوظيفية والخطط والسياسات العملية المتعلقة بتأمين وجود الدولة وسلامة أركانها وقيمها، وتوفير مقومات استمرارها واستقرارها وتلبية احتياجاتها وضمان مصالحها وحمايتها من الأخطار القائمة والمحتملة داخليا وخارجيا باستخدام قدراتها ووسائلها وأساليبها في ضوء المتغيرات الداخلية والإقليمية والدولية"[3].

أن روسيا تعتمد في سياستها الخارجية على البراغماتية والعقلانية خاصة تجاه المجال الجيوبيلتيكي الإسلامي في دول آسيا الوسطى ويتبلور الفكر الاستراتيجي لصناع القرار في روسيا الاتحادية من خلال

[1] – عبد الله محمد مسعود، **مرجع سابق**، ص 32.

2–إسماعيل صبري مقلد، **الإستراتيجية والسياسة الدولية: المفاهيم والحقائق الأساسية**، ط1، مؤسسة الأبحاث العربية، لبنان–بيروت، 1989.ص 119.

[3] – عبد الله محمد مسعود، **مرجع سابق**، ص 40.

أعمال سياسة أمنية محكمة اتجاه **الجوار القريب**، وينعكس تطبيق مفهوم الأمن القومي الروسي في هذه الدول في حالة عدم استقرار الوضع الجيوبليتيكي والوضع الأمني الإقليمي، فان المنطلق الأساسي لدراسة البعد الأمني هو الأمن الإقليمي.

ثالثا–مفهوم الأمن الإقليمي:

تشهد الدراسات المهتمة بالشؤون الأمنية تداول مفاهيم موحدة حول مفهوم الأمن ومتباينة من حيث الدلالات هل هو وطني أم إقليمي قومي أم دولي... الخ، و نحن في صدد دراسة السياسة الروسية اتجاه إقليم دول آسيا الوسطى من باب الآمن الإقليمي الذي يعتبر احد المفاهيم المقاربة للأمن القومي خاصة أن السياسة الروسية ذات طابع جيوبوليتيكي وهذا ما يتناسب مع مفهوم الإقليمي ذو مضمون جغرافي سياسي لأنه يهتم بمظاهر الآمن المتعلقة بإقليم جغرافي محدد الخصائص و العناصر، وسياسي لأنه يهتم بالقضايا الأمنية المتعلقة بإقليم معين أيضا، لذلك تنشا صورة موحدة في دول الإقليم حول مفهوم الأمن ، كما أن المفهوم يصاغ باتفاق الدول الإقليمية الحاضنة له مع الدول الأكثر اهتماما به لما يتمتع ذلك الإقليم من أهمية إستراتجية بالنسبة للدول الكبرى مثل امن الخليج العربي واهتمام الولايات المتحدة الأمريكية به، وكذا أسيا الوسطى واهتمام روسيا بالمجال الجيوبلتيكي باعتبارها الدولة الإقليمية المهيمنة فيه وتتأثر ناثرا مباشرا لما يحصل فيه من تفاعلات وأزمات أمنية [1].

[1] – عبد الله محمد مسعود، **مرجع سابق**، ص 50.

لقد برزت مقاربة الأمن الإقليمي في مرحلة ما بعد الحرب الباردة بشكل كبير وأصبح يهتم بالمسائل الأمنية المشتركة في إقليم محدد ويؤكد على ضرورة إقامة ترتيبات أمنية مشتركة لتحقيق الأهداف من خلال ذلك الاتفاق المشترك خاصة إذا كان التهديد الأمني يمس كل الدول الإقليمية[1].

وتطرق باري بوزان في نظريته مركب الأمن الإقليمي إلى المتغيرات التي تعتبر ضرورية إلى حد كبير في عملية التحليل الإقليمي لقضايا الأمن، والذي يتطلب دراسة علاقات الصداقة والعداوة التاريخية بين الدول وما ينتج عنه من تنافس عسكري بالإضافة إلى التقارب الجغرافي بين الدول الذي يعتبر عاملا مهما في تحليل قضايا الأمن وكذا الاعتماد المتبادل وما يترتب عنه من ارتباط امن الدولة بأمن دول الجوار.

ومن خلال مقاربة الأمن الإقليمي التي تقوم عليها السياسة الأمنية الروسية في سياستها الخارجية اتجاه دول آسيا الوسطى يمكن تفسير مختلف الترتيبات الأمنية المنتهجة للحفاظ على المكاسب الإستراتيجية في هذا المجال كإقامة اتفاقيات أمنية وعسكرية مشتركة بروسيا ودول آسيا الوسطى، وهذا في إطار الأمن الجماعي الذي جسدته المنظمات الإقليمية في تأسيسها باعتبار أن هذه التنظيمات الإقليمية اقرب لإنشاء أحلاف عسكرية وكانت أحلافا عسكرية من قبل[2]، وتعتبر الوثائق الرسمية الصادرة من طرف المؤسسات الأمنية الروسية أهم المرجعيات التي تعطي التصور الحقيقي والإدراك في للسياسة الأمنية.

المطلب الثاني: مدركات التهديد في السياسة الأمنية الروسية.

أ- **رئيس الدولة:** تداول على رئاسة روسيا الاتحادية بعد سقوط الاتحاد السوفياتي عدة قيادات هم: الرئيس يلستن، ثم تلاه فلاديمير بوتين ثم ديميتري ميدفيدف، ثم عودة الرئيس فلاديمير بوتين إلى

1- Barry buzan ; people and fear **; the nation security problem in the international bright on harvester wheaf**.1990.p142.

[2] – السيد مصطفى احمد أبو الخير: **النظرية العامة للأحلاف العسكرية:** القاهرة، ايتراك للنشر والتوزيع، ط1 ،2005، ص285.

السلطة الذي يعتبر مركزا لصنع القرار في السياسة الخارجية الروسية، نظرا للصلاحيات الممنوحة له وفق دستور 1993، ومن أهم صلاحياته التي تخص النشاط الخارجي للدولة هو تقرير الاتجاهات العامة في السياسة الخارجية، كما والمصادقة على العقيدة العسكرية للدولة وهو من يعين القيادة العليا للقوات المسلحة.

ب-الإستراتيجيون الروس:

لقد كان لزاما على الاستراتيجيين الروس تطوير مفاهيم جديدة للمصالح السياسية والأمنية والاقتصادية والعسكرية لروسيا كدولة جديدة بعد مرحلة الحرب الباردة والانكماش الروسي وتقويم التهديدات التي تمس الآمن القومي الروسي، ومن هؤلاء الاستراتيجيين يمكن التركيز على المحافظين واللبراليين باعتبارها احد النخب والأقطاب الفاعلة في صناعة السياسة الخارجية الروسية[1] ، و يعتبر ألكسندر دوغين احد رواد الفكر الأستراتيجي لروسيا في العصر الحديث وصانع السياسية الخارجية الروسية، فقد عبر إن نظام حماية الأمن القومي الروسي قد تم تصميمه وفقا لما جاء في دستور الاتحاد الروسي والقوانين الفيدرالية، وتبعاً لقرارات وتوجيهات رئيس الاتحاد الروسي، وقرارات وتوجيهات الحكومة الروسية، ولما تمليه البرامج الفيدرالية في هذا الإطار .

وجوهر نظام حماية الأمن القومي للاتحاد الروسي يقوم على المؤسسات والقوى والوسائل اللازمة لضمان الأمن القومي، والتي تتخذ إجراءات سياسية وقانونية وتنظيمية واقتصادية وعسكرية وغيرها من أجل ضمان أمن الفرد والمجتمع والدولة. إن مهام وتشكيل ومبادئ وطرق عمل هذه المؤسسات والقوى التي تقوم على ضمان الأمن القومي الروسي ينص عليها التشريع الخاص بذلك للاتحاد الروسي .والاتحاد الروسي يعمل بجد وحزم على حماية أمنه القومي .فالمؤسسات الديمقراطية القانونية

[1] – لمى مضر الإمارة: **مرجع سابق**، ص 112.

القائمة، وتشكيلات أجهزة سلطة الدولة للاتحاد الروسي، وتوسيع نطاق اشتراك الأحزاب السياسية والمؤسسات العامة في تنفيذ مفهوم الأمن القومي للاتحاد الروسي وخلص إلى أن:

- الولايات المتحدة الأمريكية في سياستها لا زالت تحتفظ بحلف شمال الأطلسي ولا تخطط لتفكيك المنظومة الواسعة من القواعد العسكرية التي تحيط بروسيا الاتحادية بل أنها زادت في تطوير برامج التحديث العسكري وهذا ما يشكل تهديدا جديا للمصالح الحيوية للدولة الروسية الجديدة، كما أن إستراتيجية الدفاع الصاروخي يهدف إلى تصفية السياسة الروسية القائمة على تخفيض العتبة النووية، وسعي الولايات إلى تأمين التفوق العسكري في الفضاء وهذا ما يقتضي بالضرورة تعطيل المنشئات العسكرية الروسية الموجودة في الفضاء[1].
- أظهرت التقييمات الإستراتيجية الروسية أن توسع الناتو شرقا والذي يمس دول الكومنولث المستقلة وشمال القوقاز والمناطق الجنوبية في أسيا الوسطى يشكل تحديا امنيا يمس بالأمن القومي الروسي وبالمصالح الحيوية خاصة وان المنطقة معرضة لعدم الإستقرار وانتشار النزعات الانفصالية والحركات الإسلامية المتطرفة والفوضى الإجرامية فضلا على النزاع الشيشاني والتطورات الحاصلة في الجنوب ما وراء حدود روسيا الجنوبية سبب التوتر وعاملا مؤثرا في القضايا الأمنية الداخلية والتي يقف من ورائها القوى الأجنبية[2].

ج_ العقيدة العسكرية الروسية:

يرتكز الإدراك الأمني للعسكريين الروس الممثلين في **وزارة الدفاع والأركان العامة** والذي يشكل الأسس والمرتكزات الأولية للعقيدة العسكرية الروسية بناءا على إقرار العقيدة العسكرية في نوفمبر

[1] – لمى مضر الامارة: **مرجع سابق**، ص 113.

[2] – **نفس المرجع**، ص 116.

1993 في مجلة وزارة الدفاع الروسية والتي أولت أهمية كبيرة للتهديد الغربي وأغفلت التهديدات الداخلية التي من الممكن أن تمس وحدة التراب الدولة، وان الغرب هو المهدد الأساسي ويعمل على إضرار بالمصالح القومية الروسية، وتهدف السياسة العسكرية الروسية إلى:

- احتواء أي عدوان محتمل من قبل الغرب عموما ومن الولايات المتحدة الأمريكية خصوصا، والدفاع عن أمن روسيا وسيادتها وحماية حدودها.
- مواجهة النزاعات القومية الانفصالية داخل البلاد.
- حماية الأقليات الروسية المتواجدة في دول الاتحاد السوفياتي سابقا.
- الحفاظ على امن واستقرار في دول آسيا الوسطى[1].

وهذا ما يعكس بدقة أن الأمن القومي الروسي يولي أهمية كبيرة لدول آسيا الوسطى ويعتبر أن أي مساس بأمن دول الكومنولث هو مساس بأمن واستقرار روسيا ويبين بوضوح مدى استعداد القيادة العسكرية إعادة السيطرة بأي شكل من الأشكال على دول آسيا الوسطى ولو استدعى ذلك التدخل العسكري واستعمال العنف، ويلاحظ أن وظائف العسكر تتضمن تامين النشاط الاقتصادي وحماية المصالح القومية الروسية الإقليمية ومنافسة النفوذ الأمريكي في آسيا الوسطى وهذا لارتباط البعد الأمني بالسياسة الأمنية الروسية[2].

د-وثيقة الأمن القومي الروسي لروسيا الاتحادية.

أعلنت روسيا عن إستراتيجية جديدة بإصدار مرسوم رئاسي رقم 24 في جانفي **2000**، ووضعت مجموعة من التهديدات أهمها:

[1] – لمى مضر الإمارة: **مرجع سابق**، ص122.

[2] – مايكل كلير، **الحروب على الموارد الجغرافية الجديدة للنزاعات العالمية**، ترجمة عدنان حسن، دار الكتاب العربي لبنان، 2002، ص17.

- إقامة قواعد عسكرية على الحدود الروسية.
- إضعاف تعاون روسيا مع دول أسيا الوسطى ودول الكومنولث.
- نشوب النزاعات المسلحة في المناطق القريبة من روسيا[1].

كما أعلنت روسيا على وثيقة أخرى تضع الولايات المتحدة الأمريكية في مقدمة التهديدات التي تمس امن روسيا وصادق الرئيس فلاديمير بوتين على الإستراتيجية الأمنية التي تعتبر توسع الحلف الأطلسي في الحدود الروسية تهديدا لأمنها، وتأتي الوثيقة المعنونة "إستراتيجية الأمن القومي لروسيا الاتحادية" الجديدة في **2014** بديلة لسابقتها الموقعة عام **2009** خلال فترة رئاسة ديمتري مدفيدف. وجاء فيها أن روسيا تمكنت من تعزيز دورها في حل الصراعات الدولية مما ولد ردة فعل غربية معادية لروسيا، كما اعتبرت أن توسع حلف شمال الأطلسي يشكل تهديدا لروسيا ، وأن الولايات المتحدة عملت على توسيع نشاطها وتواجدها العسكري في دول مجاورة لروسيا ، ونصت الوثيقة على أن واشنطن وحلفاءها يسعون بشدة للإبقاء على هيمنتهم على الشؤون العالمية، وهذا لا يكون دون ممارسة ضغوط سياسية اقتصادية وعسكرية وإعلامية على روسيا وفي الحقيقة كانت هناك إستراتيجيتان روسيتان متعلقتان بالأخطار التي تتهدد روسيا الأولى صيغت عام **2009** وهي **إستراتيجية الأمن الروسي**، والثانية عام **2014** وهي **وثيقة التخطيط الإستراتيجي** فهي تتكون من الوثيقتين معا[2].

وقد تم نشر الوثيقة في 2009 بعد أن اعتمدها رسميا وصادق على محتوياتها وبنودها وتوجهاتها الرئيس الروسي ميدفيديف بمرسوم صدر بتاريخ 12 مايو 2009 وهي تقريبا نسخة شبه معدلة ومنقحة عن السياسة القومية الروسية للعام 1997، كما أكد ذلك عدد كبير من المحللين والخبراء الاستراتيجيين

[1] – كمال مساعد، عقيدة **عسكرية روسية جديدة :الناتو والولايات**، جريدة الأخبار، (لبنان، الأربعاء 15 تشرين الأول 2014 العدد2419).

[2] – مقال بعنوان: استراتيجية الأمن الروسية الجديدة.. التحول للهجوم: المصدر الجزيرة نت، يوم 02جانفي 2018 على الرابط التالي: **http://www.aljazeera.net/news/reportsandinterviews**

والمراقبين الدوليين للشأن الروسي، وقد اعتبرت هذه الوثيقة تعديلا لمفهوم الأمن القومي الروسي للعام 1997 م[1]. وذلك في إشارة سياسية على تأكيد استمرارية السياسة العامة ما بين إدارتي يلتسين بوتين، مع العلم أن العمل على المفهوم الجديد للأمن القومي الروسي بدأ مع رئيس روسيا الحديثة فلاديمير بوتين وقد نشرت أول نسخة للمفهوم الجديد في 1999 ونلاحظ هنا ان تاريخ 2009 جاء لاعتماد وإقرار هذه الوثيقة.

اما الوثيقة الصادرة في 2014 ديسمبر مثلت صيغة أخرى للأمن القومي الروسي واحتوت على 14 خطرا عسكريا أساسيا على روسيا منها التهديدات المتصاعدة للتطرف والإرهاب وانتشار أسلحة الدمار الشامل. من خلال الوثائق الرسمية الصادرة من الأجهزة والمؤسسات الحكومية الروسية من وزارة الدفاع ووزارة الخارجية والإستراتيجيون الروس بمختلف توجهاتهم يلاحظ ان صناع السياسة الأمنية في روسيا يدرجون التصور والإدراك الأمني في العنصر الخارجي للتهديد كأهم عنصر يمكن أن يهدد الأمن القومي الروسي خاصة في الإقليم المجاورة لروسيا الجنوبية وفي دول آسيا الوسطى باعتبارها مجالا جيوبليتيكيا وحيويا ، ونظرا للتقارب الجغرافي، وأن أمن هذه الدول مرتبط لأمن روسيا عموما ويتسع مفهوم الأمن القومي الروسي باتساع مصالحها الحيوية في دول الجوار وأي تهديد من طرف الغرب خاصة مع اقتراب الحلف الأطلسي من هذه الدول هو تهديد لأمن روسيا[2].

المبحث الثاني: التهديدات الأمنية في دول آسيا الوسطى.

اجتمعت التهديدات التي تمس الأمن الإقليمي لروسيا خاصة وأمنها القومي عامة في دول آسيا الوسطى بشقيها التهديد التقليدي "**الأمن الصلب**" الذي يتمثل في التهديد العسكري والجماعات الإرهابية المسلحة،

[1]– قراءة في إستراتيجية الأمن القومي الروسي : مركز واتا للدراسات العسكرية على الرابط:
http://www.wata.cc/forums/forum.php

[2] – قاسم دحمان: **السياسة الخارجية الروسية في آسيا الوسطى والقوقاز**، إصدارات اي –كتب، لندن مارس 2016، ص 75.

وشقها غير التقليدي "**الأمن الرخو**" في نطاق واسع و أصبح ذلك ملفتا لانتباه الاستراتيجيين الروسيين والقادة العسكريين وصناع القرار في السياسة الخارجية الروسية، والتي تمس أساسا بالمصالح القومية الروسية، حيث أن هذه الأخيرة تعتبر الدافع الحقيقي والمحدد الرئيسي لاتجاهات السياسة الخارجية وتعبر عن نفسها في السياسة الخارجية في العمل على حماية السيادة الوطنية ودعم الأمن القومي والسلامة الإقليمية للدول المجاورة [1]. ويمكن تلخيص هذه التهديدات فيما يلي:

المطلب الأول: التهديدات التقليدية (الأمن الصلب).

1- التهديد من حلف شمال الأطلنطي والتواجد العسكري الأمريكي في آسيا الوسطى:

أن تزايد الخطر على أمن روسيا يأتي من التهديدات المرتبطة بالأنشطة العسكرية للناتو .وسعى الناتو لزيادة وتحديث القدرات الهجومية ونشر أنواع جديدة من الأسلحة وإنشاء منظومة درع صاروخية عالمية، بما فى ذلك المناطق المحيطة بروسيا أن هذا التوسع سوف يحول روسيا إلى حلف عسكري ويقلب موازين القوى في أوراسيا [2]، بينما تحاول الولايات المتحدة الأمريكية فرض قيود على استقلالية لسياسة الروسية أن الخطر الذي تشكله التهديدات المرتبطة بنشاط الناتو العسكري يتزايد[3]. وتتعرض هيكلة الأمن العالمي لعملية تجريف بسبب سعى (ناتو) إلى رفع قدرته الهجومية وتحديثها، وكذلك إقامة أنواع جديدة للأسلحة

[1] – إسماعيل صبري مقلد: **مرجع سابق**، ص 10.

[2] – محسن حساني ظاهر العبودي: **توسيع حلف الناتو بعد الحرب الباردة: دراسة في المدركات والخيارات الإستراتيجية الروسية:** جامعة بغداد، دار الجنان للنشر والتوزيع: 2013.ص21.

[3] – محمد علي سرحان، **أمركة العولمة في الشرق الأوسط وآسيا الوسطى:** صفحات للدراسات والنشر، دمشق، 2007.ط 1، ص138.

ونشر منظومة الدرع الصاروخية العالمية، بزعم انه الحلف الدفاعي وانه يهدف إلى ضمان الأمن فى العالم، فوراء جوهرها الخفي تظهر عدوانية الحلف[1].

ونشطت الولايات المتحدة منذ انهيار الاتحاد السوفيتي في التقرب من جمهوريات القوقاز وآسيا الوسطى، وسعت إلى توطيد علاقاتها السياسية والاقتصادية معها، والعمل على إرساء نظم حكم صديقة لها في هذه الجمهوريات لتأمين مصالحها النفطية في المنطقة و طلب انضمام دول آسيا الوسطى إلى حلف الناتو، وقامت بتوقيع عدد من الاتفاقيات لإقامة قواعد عسكرية في بعض ألجمهوريات ومنها قيرغيزستان، أوزبكستان لاستخدامها في حربها ضد طالبان والقاعدة في أفغانستان ولتدعيم النفوذ والحضور الأمريكي في المنطقة وتمتلك الولايات المتحدة قاعدة جوية "ماناس" في قيرغيزستان وتقع شمال العاصمة بشكيك، حيث تضم هذه القاعدة أكثر من ألف جندي أمريكي، أما القاعدة الثانية فهي قاعدة "خان آباد" الجوية في أوزبكستان، وفضلًا عن ذلك فإن الولايات المتحدة ترتبط بالعديد من الاتفاقيات مع هذه البلدان، تتيح لها استخدام مجالها الجوي[2].

2- إنتشار الحركات والجماعات الجهادية في آسيا الوسطى والمعارضة السياسية الإسلامية:

أن ما يؤرق القادة السياسيين في آسيا الوسطى هو وجود التهديدات المسلحة المتمثلة في الحركات الجهادية أمام ضعف الأجهزة الأمنية لهذه الدول في مواجهتها وخاصة أوزباكستان وطاجاكستان وأوزباكستان لتقاربها الجغرافي مع **أفغانستان** وما تشكله من مخاطر على امن واستقرار المنطقة خاصة مع توسع الإيديولوجية

[1] – محسن حساني ظاهر العبودي: **مرجع سابق**، ص21.

[2] –عبد الله صالح، **القواعد الأمريكية وصراع المصالح في آسيا الوسطى**، 10 أكتوبر 2017غلى الموقع:http://alasr.ws/articles/view/6889

الدينية لحركة طالبان في الإقليم وانتشار ارتاب الحدود المتمثل في الميليشيات الإسلامية. والحرب المشتعلة فيها يعيق من عملية الانفتاح الاقتصادي والسياسي[1].

تمثل الأعمال الإرهابية التي تستهدف النظم القائمة، أحد التهديدات الماسة بأمن دول آسيا الوسطى، وقد زادت تهديدات الجماعات الإرهابية ارتباطاً بزيادة نفوذ وتأثير طالبان في أفغانستان في مرحلة ما بعد عام 2014، وزيادة نفوذ الجماعات المرتبطة بها في آسيا الوسطى، خاصة الحركة الإسلامية الأوزبكية، وجماعة الجهاد الإسلامي، كما يزداد نشاط حزب التحرير في أوزباكستان وقيرغيزستان، والذي ينادي بتطبيق الشريعة[2].

كما مثلت **الحرب الأهلية في طاجاكستان** في عام 1997 والتي وقعت بين تيارات الإسلام السياسي والممثلة للمعارضة وبين التيار الشيوعي في البلاد وانتهت بالتدخل الروسي في إطار الاتفاقيات الثنائية لحفظ السلام و قامت بتسوية الوضع وإقرار السلام بالرغم من ان عملية المصالحة الوطنية وتم اعتماد قانوني للحزب الإسلامي المعارض والذي يعد الوحيد في آسيا الوسطى الذي حظي بالصيغة القانونية، بعد ان أصبحت طاجاكستان غارقة في العنف وتشرد أكثرية شعبها في دول آسيا الوسطى ودفعت ضريبة ثقيلة من الضحايا، كما مثلت الحرب الأهلية فيها الخطر المحدق الذي يمس كل دول آسيا الوسطى و انعكست أثارها على دول الجوار مما يقلق روسيا ويهدد الأمن القومي الروسي[3].

من التنظيمات الإرهابية الناشطة التي تعمل على تهديد امن المنطقة في آسيا الوسطى:

[1] – محمد رضا جليلي تيري كلينر، **جيو سياسية آسيا الوسطى**:منشورات دار الاستقلال للثقافة و العلوم القانونية، 2004.ص 261.

[2] - –مقال ل: د. أولجبك كازانوف، **قضايا أمنية تهدد الاستقرار في آسيا الوسطى**، جريدة الوطن: 12 أبريل 2016 على الموقع الالكتروني: http://**alwatannewspaper.ae/?page_id=904**

[3] - محمد رضا جليلي، **مرجع سابق**، ص ص 254،256.

- **الحركة الإسلامية في أوزبكستان:** هي ائتلاف خليط من العرب والباكستانيين والشيشان والروس والأوكرانيين والقرغيز والأوزبك والطاجيك، يعود تاريخه إلى منتصف العقد التاسع من القرن الماضي (1997)، وتتهمه الحكومة بعمليات توصف بأنها "إرهابية" بينها محاولة اغتيال الرئيس الأوزبكي، إسلام كريموف عام 1999.
- **حزب التحرير الإسلامي:** وهو جزء من حركة عالمية تهدف إلى إقامة الخلافة الإسلامية، نشأ حزب التحرير في مدن معينة مثل كوجند، في الخمسينات من القرن الماضي.
- **حزب النهضة الإسلامية في طاجاكستان:** كان أقوى الأحزاب الإسلامية في آسيا الوسطى، تأسس عام 1973 من قبل مجموعة من الشبان على أهداف ومبادئ جماعة الإخوان المسلمين ردا على الضغوط الشيوعية ولإيجاد بديل عن الفكر الشيوعي.
- **اتحاد الجهاد الإسلامي:** لفيف من المقاتلين يتمركز في مير علي شمال وزيرستان، ويتكون من مجموعة تركية، انشقت عن الحركة الإسلامية الأوزبكية عام 2001 تحت اسم "جماعة الجهاد الإسلامي" ثم غيرت اسمها وإستراتيجيتها[1].
- **حركة شرق تركستان الإسلامية:** منظمة مسلحة ايغورية انفصالية أسسها (حسن محسوم) تدعو إلى إنشاء دولة إسلامية مستقلة في تركستان الشرقية شمال غرب الصين، وتكافح هذه الحركة من أجل الحصول على استقلال إقليم شينجيانغ ذا الغالبية المسلمة من عرقية الايغور. تم تصنيفها من قبل الأمم المتحدة سنة 2002 كمنظمة إرهابية[2].

[1] - **الحركات والجماعات الجهادية في آسيا الوسطى نقلا على الموقع الالكتروني :**
https://www.assakina.com/center/parties/12884.htm

[2] - باسل الحاج جاسم، **خريطة الحركات الإسلامية في آسيا الوسطى**.دول (منظمة شنغهاي) بين أخطار الإرهاب ووصول الثورات الملونة، المركز العربي لدراسات آسيا الوسطى والقوقاز، نقلاً عن صحيفة الحياة.

3- الحدود المصطنعة والصراعات العرقية:

يعد **واد فرغانة** أحد الأماكن التي تشب فيه الصراعات الإقليمية على أساس عرقي وإثني حيث انه يعتبر أحد الأماكن المشتركة فيه كل من الدول الثلاث: طاجاكستان اوزباكستان كيرغيزستان وحدودها جد معقدة ويعد الاختلاط الشديد في الأعراق أحد أبرز التحديات والمخاطر الموجودة في المنطقة، ففي قيرغيزستان – على سبيل المثال – سميت الدولة على اسم الجماعة العرقية الموجودة بها، والتي مازالت أقلية في أغلب المناطق الخصبة بالإقليم. وقد وقعت مصادمات إثنية بين القرغيز الأوزبك في جنوب قيرغيزستان[1]، وقد اندلعت بسبب غضب القرغيز من هيمنة الأوزبك على التجارة، في حين أن الأوزبك يعانون من التهميش سياسياً، وقد راح ضحية هذه الأحداث 426 شخصاً، وفقاً للتقديرات الرسمية، وعلى الرغم من انتهاء الحروب الأهلية في طاجيكستان، والتي امتدت من عام 1992وحتى 1997 باتفاق سلام.

إلا أن **التوترات الإثنية** استمرت في السنوات التالية، وألقت بظلال سلبية على الاستقرار هناك وقد زاد من خطرها الحدود السائبة غير المحكومة في أجزاء كثيرة إلى زيادة تعقد الوضع الاجتماعي والسياسي في عدد من مناطق آسيا الوسطى[2].

المطلب الثاني: التهديدات غير التقليدية (الآمن الرخو).

يمكن تلخيص التهديدات التي تمس الآمن القومي الروسي في دول آسيا الوسطى في النقاط التالية:

[1] – محمد رضا جليلي: **مرجع سابق**، ص 266.

[2] – اولجبرت كازانوف: **مرجع سابق.**

1- **الفراغ الاستراتيجي الناتج عن انسحاب روسيا بعد انهيار الاتحاد السوفياتي:** رغبت القوى الدولية والإقليمية في ملأ الفراغ الاستراتيجي الذي خلفه التراجع الروسي في منطقة دول آسيا الوسطى[1].

2- **الهجرة والنزوح إلى روسيا:** هجرة الروس من دول آسيا الوسطى إلى روسيا وهذا ما يشكل عائقا اقتصاديا كبيرا، خاصة في كازاخستان حيث يمثل الروس 32 بالمائة من سكان كازاخستان وهذا الثقل السكاني يشكل تهديدا بالنسبة إلى الدولة خاصة مع الروسيين وتعكس هجرة الروس من دول آسيا الوسطى إلى روسيا سوء الأحوال الاجتماعية المتردية في الدول التي يعيشون فيها.[2] وتمثل مشكلة النازحين واللاجئين تهديداً للإستقرار الاجتماعي، ووفقاً للخبرات الدولية، فإن هذه المشكلة تمثل تهديداً في اتجاهين بالأساس، أولهما: التوترات الاجتماعية في البلدان المضيفة، بحيث قد تصبح تلك التوترات بدورها مسبباً خطيراً لزعزعة الاستقرار، فالصعوبات الاقتصادية قد تتحول بسهولة لأزمة سياسية داخلية، ومن جانب آخر فإن نشوب توترات بين اللاجئين والسكان المحليين يصاحبه شعور بالسخط حيال قرار الدولة باستضافة اللاجئين، وأحياناً تظهر مطالبات داخلية بوقف تدفق اللاجئين. وبدورها تقوم قوى سياسية عديدة باستغلال هذا السخط لصالحها، مما يؤثر سلباً على الوضع الداخلي في دول آسيا الوسطى بشكل عام.

3- **مخاطر التلوث البيئي:** تواجه دول آسيا الوسطى **مخاطر ايكولوجية** متعلقة **بالبيئة** فكازاخستان فقط تم فيها أكثر من 300 تجربة نووية أجريت في فترت الاتحاد السوفياتي، إلى درجة أن الصحة باتت مهددة كما لانتشار العديد من الأمراض بسبب تبعات التجارب والصناعات النووية كما يعاني 80 بالمائة من سكان أوزباكستان من اضطرابات مرتبطة بنتائج التلوث البيئي.

[1] – السيد صدقي عابدين، د. هدى ميتكيس: **العلاقات العربية الآسيوية**، (مركز الدراسات الآسيوية، جامعة القاهرة،2005)، ص 283.

[2] – نورهان الشيخ: **صناعة القرار في روسيا والعلاقات العربية الروسية**: مرجع سابق، ص 101.

بالإضافة إلى ذلك الظاهرة الفيزيائية غير المعروفة والتي تتمثل في تزايد مياه بحر قزوين وأصبحت تهدد المدن وطرق المواصلات، كما تشكل مشكلة التصحر فالإقليم يعرف مناخا قاريا وهنا يبرز مشكل التزود بالمياه للري الزراعي وهذا ما هو ملاحظ في دول الإقليم عموما حيث أصبح الماء عنصرا استراتيجيا يعنى بأهمية كبيرة في السياسة العامة لدول آسيا الوسطى[1].

4- **تحديات أمن الطاقة والصراع على أنابيب الغاز** : نظرا لشمولية مفهوم الأمن لأبعاد جديدة إلى جانب البعد العسكري التقليدي ظهر مفهوم امن الطاقة كبعد مهم للغاية، إذ أن معظم الحروب المستقبلية تكون دفاعا عن هذا البعد مما يمثله من أهمية إستراتيجية لروسيا، خاصة في المستوى الخارجي "الخارج القريب "ويتمثل فيما يسمى **:بحرب أنابيب الغاز**" للحد من هيمنة روسيا على سوق الطاقة[2] ، وإنشاء الاتحاد الأوروبي لخطوط أنابيب الغاز نحو أوروبا مرورا اكرانيا وتركيا ، حيث طالبت الدول الأوروبية رفع الرسوم الجمركية على أنابيب الغاز الروسية، وسحب غاز بحر قزوين والحقول الغربية لآسيا الوسطى و ضخها إلى تركيا ، كما أن تركيا تقوم بتمرير الغاز الأذري عبر أراضيها مما يؤثر سبا على امن الطاقة لروسيا[3].

5- **انتشار تجارة المخدرات و الإجرام الدولي:** تعرف دول آسيا الوسطى مشاكل كبيرة في مسالة تجارة المخدرات و الإجرام الدولي فتاريخيا كانت الدول تعرف باستخدام المواد العلاجية البسيكوترابية لوجود مناخ ملائم و ظروف طبيعية وجغرافية مساعدة لزراعة الأفيون ، وبحسب **تقرير مكتب الرقابة الإستراتيجية** أن كازاخستان فقط تنتج ما يعادل 600 طن في السنة، بالإضافة إلى أفغانستان و التي تزرع ما يعادل 95 المائة من أرضيها ، وهذا ما فتح المجال

[1] – محمد رضا جليلي، تيري كلير : **مرجع سابق**، ص272.

[2] – KEYVEN PIRAM, La Russie, **L'Ukraine e la sécurité énergétique de l'union européenne** : annuaire français de relation internationales – vol. 2012 ; page 130.

[3] – نورهان الشيخ، **السياسة الروسية اتجاه الشرق الأوسط في القرن الحادي والعشرين**، القاهرة: مركز الدراسات الأوروبية، 2010.ص37.

لتفشي المنظمات الإجرامية التي تعمل في مجال التجارة بالمخدرات ما يشكل تهديدا حقيقيا على أمن دول آسيا الوسطى في هذا المجال[1].

إن المشاكل الأمنية والتعقيدات الاجتماعية والسياسية والبيئية سواءا كانت تقليدية أو غير تقليدية، المرتبطة بأمن دول آسيا الوسطى ترتبط ارتباطا وثيقا بمفهوم الأمن القومي الروسي، حيث تعتبرها روسيا جزءا من أمنها القومي وتعد من متطلبات الحفاظ على المصالح القومية والحيوية الروسية في حركة السياسة الخارجية الروسية اتجاه الجوار القريب، وهذا ما يؤكد مقاربة الأمن الإقليمي الذي تسعى روسيا لتحقيقه من خلال الإستراتيجية الأمنية المنتهجة في هذه الدول.

المطلب الثالث: أهداف السياسة الأمنية الروسية في دول آسيا الوسطى.

نظرا لبعض الروابط التاريخية والاحتياجات المتبادلة بين روسيا ودول آسيا الوسطى والتقارب الجغرافي بينها بالإضافة إلى ضعف المنظومة الأمنية لهته الدول وعدم امتلاكها لجيوش خاصة بها ماعدا أجزاءا صغيرة من الحرس الجمهوري منح روسيا أفضلية في التعامل الأمني والعسكري بشكل كبير وتصويب سياستها خاصة وان المشاكل الأمنية التي تمس استقرار دول آسيا الوسطى هي ذات اهتمام مشترك مع روسيا التي تتعامل بحساسية كبيرة إزاء ما يحدث في جوارها القريب ، وتسعى روسيا في سياستها الخارجية مع الدول إلى تحقيق آمنها القومي من خلال المحافظة على الروابط الإستراتيجية الثابتة مع هذه الدول و إثبات أن روسيا ذات دور أساسي في دول الكومنولث و تمتين الروابط السياسية والعسكرية معها وتشكيل قيادة عسكرية مشتركة ، وإخضاع الحدود الخارجية لدول آسيا الوسطى لسيطرة مركزية مقصودة حيث تؤدي فيه القيادة العسكرية الروسية دورا حاسما في عملية حفظ السلام في هذه الدول كما منعتها من

[1] – محمد رضا جليلي، مرجع **سابق**، ص 280.

الدخول مع أي أحلاف عسكرية أخرى ، كما عمدت إلى إنشاء قوة عسكرية واحدة لحفظ السلام هي في الأصل تابعة للجيش الروسي ، كما سعت روسيا إلى إعادة دمج اقتصاديات جمهوريات آسيا الوسطى ، وتكريس للعقيدة العسكرية ويتجلى ذلك في سيطرة العسكرية الروسية في حل النزاعات داخل دول آسيا الوسطى[1].

ويمكن تلخيص الأهداف الأمنية التي تسعى روسيا لتحقيقها في دول آسيا الوسطى فيما يلي:

- تطويق النفوذ الغربي في دول آسيا الوسطى وإعاقة التواجد الأمريكي العسكري في منطقة آسيا الوسطى خاصة بعد الحرب الأمريكية في أفغانستان على حركة طالبان وما أسفر عنه هجرة كبيرة، بالإضافة إلى تهديدات التغلغل العسكري الأمريكي بوضع قواعد عسكرية **قاعدة خان آباد** في أوزباكستان و **قاعدة مناس** في قيرغيزستان[2]. وازدادت العلاقات الأمريكية حدة مع جمهوريات آسيا الوسطى خاصةً بعد غلق أوزباكستان لقاعدة طشقند الأمريكية الموجودة على أراضيها في عام 2005م.

كما أغلقت القاعدة الجوية الألمانية عام 2008م والتي كانت تحت استخدام القوات الأمريكية في عملياتها في أفغانستان، في الوقت نفسه يتزايد الوجود العسكري الروسي في المنطقة[3].

[1] – لمى مضر الإمارة: **مرجع سابق**، ص ص 176،181.

[2] – قاسم دحمان: **مرجع سابق**، 74.

[3] – أسماء احمد شوكت على عبد البديع، **القيادة السياسية والتغير في السياسة الخارجية الروسية تجاه دول آسيا الوسطى 2000-2015**، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية الاقتصادية والسياسية: تاريخ زيارة الموقع: 10 جانفي 2018. على الموقع الالكتروني: http://democraticac.de/?p=34651

- العمل على تجريد دول آسيا الوسطى من السلاح النووي المتبقي من الترسانة النووية السوفييتية خاصة في كازاخستان ومنع تسرب الخبرة والمواد النووية إلى الدول الأخرى، حيث أدى انهيار الاتحاد السوفييتي الى توزع القوة النووية على أربعة جمهوريات هي روسيا وروسيا البيضاء وأوكرانيا وكازاخستان ومع اتساع عدد الدول القادرة على إنتاج السلاح النووي واحتمال وقوع تلك القدرات الفتاكة في متناول بعض الأنظمة المغامرة أو بأيدي حركات إرهابية[1].
- تأمين النشاط الاقتصادي والإمدادات النفطية وحماية المصالح القومية الروسية في الإقليم وربط التواجد العسكري فيها بمدى بالبعد الاقتصادي[2].
- حماية الروس القاطنين بدول أسيا الوسطى فهناك أكثر من 65 مليون روسي منتشرون فيها منع هجرهم إلى روسيا[3].

- مواجهة الحركات المسلحة والمتطرفة في آسيا الوسطى خاصة في طاجاكستان وما أسفرت عنه التحولات السياسية فيها من نزاع مسلح، وسعت إلى تقويم الإسلام السياسي ووقف التهديدات المسلحة المتمثلة في الحركات الجهادية أوزباكستان وطاجاكستان وأوزباكستان ولتقاربها الجغرافي مع أفغانستان وما تشكله من مخاطر على امن واستقرار المنطقة خاصة مع توسع الإيديولوجية الدينية لحركة طالبان في الإقليم وانتشار إرهاب الحدود المتمثل في الميليشيات الإسلامية[4].

[1] –William Ishaya Odisho, **Assyrian Information Management** : forum, in cite web; **http://www.atour.com/forums/arabic/115.html**

[2]– مايكل كلير، **مرجع سابق**، ص ص 17،18.

[3] – نورهان الشيخ: **مرجع سابق**، ص101.

[4] – عبد الناصر سرور : **مرجع سابق**، ص66.

- إبقاء الدول تخت المظلة الأمنية والهيكل العسكري الروسي مع إبقاء القواعد العسكرية الروسية في هذه الدول[1].
- منع انتقال النزاعات والحركات الانفصالية التي تنشب في المحيط الروسي كالشيشان إلى دول آسيا الوسطى وإلى روسيا.
- ضمان استقرار المنطقة وتجنب النزاعات العرقية ودعم التعاون الدولي في إطار مكافحة الجريمة والإرهاب عبر الحدود[2].
- ضمان إنتاج الطاقة من نفط وغاز وعرضها للبيع جيدة وسلامة نقل الطاقة عبر الممرات البحرية أو عن طريق أنابيب نقل الغز خاصة مع المنافسة القوية التي تشهدها روسيا من طرف لاعبين جدد في منطقة آسيا الوسطى.

أدت تحركات الدول الخارجية الإقليمية والدولية في آسيا الوسطى إلى استياء روسيا وأعلنت بذلك سياستها العسكرية الجديدة التي تدخل في إطار حماية الأمن الإقليمي والقومي في روسيا والمناطق المجاورة لها وتأكيد على إقامة نظام أمنى جماعي لضمان المصالح القومية الروسية وهذا أكبر دليل على أن الحدود المرسومة في آسيا الوسطى تعتبر بمثابة حدود لروسيا الاتحادية واستخدمت عدة آليات ووسائل من اجل تحقيق سياستها الأمنية فيها.

المبحث الثالث: الوسائل والآليات في تنفيذ السياسة الأمنية في دول آسيا الوسطى.

بدأ الإهتمام بالمنطقة الآسيوية فيما أطلقت علية "الجوار القريب" أي محيطها الإقليمي باعتبارها الدائرة الأولى في تحقيق مصالحها، أن السياسة الخارجية الروسية لا تتحرك إلا في اتجاه المصلحة الروسية

[1] – حسين معلوم، **الاستراتيجية الأمريكية في وسط آسيا: الواقع والآفاق:** مجلة السياسة الدولية، العدد 147، جانفي 2002، ص 90.

[2] – لمى مضر الإمارة: **مرجع سابق**، ص 283.

والحفاظ عليها، والذي أعادها إلى قلب الأحداث في المنطقة خلال حزمة واسعة من الآليات كان من أهمها توقيع معاهدة ثنائية للصداقة والتعاون إلى جانب اتفاقية للأمن الجماعي التي ضمنت روسيا أن يكون لها اليد العليا في الإقليم من خلال إدارتها لتفاصيل عديدة في خريطة التفاعلات الأمنية والاقتصادية فيها، حتى بعد تدخل قوى كبرى أخرى مزاحمة لها في الإقليم وقد صدر بذلك بيان فى 2005 عن منظمة شنغهاي للتعاون تطالب فيها الولايات المتحدة الأمريكية بتحديد جدول زمني لانسحاب قواتها من المنطقة.

المطلب الأول: آليات تنفيذ السياسة الأمنية.

تعد الأداة الدبلوماسية و إبرام الاتفاقيات من أهم الأدوات التي تصنع السياسة الخارجية الروسية، حيث تعتمد روسيا على هذه الأداة بشكل كبير نظرا لأهميتها وإدراكها لعواقب العنف الممثل فى الأداة العسكرية إلا أن الفترة الأخيرة قد شهدت تطوراً لاستخدامات الأداة العسكرية إلى جانب الأداة الدبلوماسية ، حيث تعتمد عليها روسيا فى مناطق نفوذها الحيوي القريب والبعيد بدرجات وأشكال مختلفة، وقد تجلى ذلك من خلال تدخلها في جورجيا فهي تبعث رسالة مفادها أن روسيا مازالت مستعدة لحماية أمنها الإقليمي وما يمس دول الجوار يمس بالأمن الروسي وهذا جعلها تقيم مجموعة من الإتفاقيات ذات الطابع الأمني مع دول آسيا الوسطى على شكل اتفاقيات ثنائية واتفاقيات جماعية.

أ- الإتفاقيات الثنائية:

1-روسيا وأوزباكستان: في 2001 وقع البلدان اتفاقية الاستخدام المشترك للقوات الجوية وقوات الدفاع الجوي لضمان أمن المجال الجوي، وتم الاتفاق بشأن تعليم وتدريب الكوادر العسكرية الاوزبكية في المعاهد العالية العسكرية الروسية. وفى 2005 لأول مرة تدريبات تكتيكية مشتركة بين روسيا وأوزباكستان، قامت خلالها مجموعة مشتركة من القوات بالتدريب على عمليات تصفية العصابات الإرهابية في المناطق الجبلية من أوزباكستان.

2. **روسيا وكازاخستان:** تم توقيع معاهدة التعاون العسكري بين البلدين روسيا وكازاخستان منذ عام 1994م، وتوجد بين الحكومتين ما يقرب من 50 وثيقة ثنائية، تشمل مجموعة من القضايا الخاصة بضمان الآمن المشترك بين كلا البلدين، كما أن هناك لجنة ثنائية خاصة بالتعاون العسكري والتقني تعمل منذ عام 2001، كما تعتمد كازاخستان على روسيا في التزود بالمعدات العسكرية.

3. **روسيا وتركمانستا**ن :أقيمت العلاقات الدبلوماسية بين روسيا وتركمانستان في عام 1992م وتم عقد معاهدة صداقة وتعاون جديدة بين البلدين في عام 2002م، كما تم توقيع أكثر من 90 اتفاقية في مختلف المجالات[1].

4. **روسيا وطاجاكستان** :قامت العلاقات الدبلوماسية بين كلاً من روسيا وطاجاكستان منذ عام 1992م، ويقوم التعاون بين البلدين على ما يقرب من 150 معاهدة واتفاقية، ومن بينها معاهدة الصداقة والتعاون الموقعة عام 1993م. تم توقيع اتفاقية التعاون العسكري أيضا في عام 1993م، واتفاقية التعاون والتحالف بين روسيا وطاجاكستان في عام 1999م، وأيضا اتفاقية الوضع القانوني للقاعدة العسكرية الروسية الموجودة على أراضي طاجاكستان الذي تم توقيعه فى نفس العام. وقعت البلدان في عام 2004م على اتفاقية المساهمة في تطوير الهجرة الشرعية للقوة العاملة، والتي يقيم بموجبها 500 ألف مواطن طاجيك في روسيا كما توجد في طاجاكستان القاعدة العسكرية الروسية رقم 201 حيث تساهم هذه القاعدة حماية حدود الدولة الطاجيكية، إلى جانب

[1] – أسماء احمد شوكت على عبد البديع، **القيادة السياسية والتغير في السياسة الخارجية الروسية تجاه دول آسيا الوسطى 2000-2015**، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية الاقتصادية والسياسية: تاريخ زيارة الموقع: 10 جانفي 2018. على الموقع الالكتروني: http://democraticac.de/?p=34651

وظيفة الدفاع عن المصالح الروسية ويتواجد حوالي 300 فرد من رجال قوات حرس الحدود الروسية، كما يتلقى التعليم العسكري فئ روسيا حوالي 500 ضابط طاجيكى[1].

ب- إتفاقيات الأمن الجماعي:

- **منظمة كومنولث الدول المستقلة:**

تم إنشاء كومنولث الدول المستقلة عام 1991 والهدف الروسي منها هو المحافظة على الروابط الإستراتيجية مع هذه الدول وتمتينها وتشكيل قيادة عسكرية مشتركة بين هذه الدول وإخضاع الحدود الخارجية لهذه الدول لسيطرة مركزية ووضع سياسة خارجية مشتركة[2].

- **منظومة الأمن الجماعي:**

شرعت روسيا في بناء ودمج آمنها بأمن دول آسيا الوسطى من خلال إصرارها على عقد اتفاقية الأمن الجماعي في ماي 1992، وضمت كل من كازاخستان وأوزباكستان كيرغيزستان وطاجاكستان وتركمانستان بالإضافة إلى أرمينيا وأذربيجان باعتبارها أيضا في مجال جيوبوليتيكي روسي، وقد منعت الاتفاقية كل الدول المشاركة فيه بالانضمام إلى أحلاف عسكرية آو تجمعات أخرى ضد الدول المشاركة وعمدت الاتفاقية أيضا إلى إرساء عملية الدفاع عن الحدود الإقليمية من خلال إنشاء قوة عسكرية واحدة مشتركة[3].

[1] – أسماء احمد شوكت عبد البديع: **مرجع سابق**.

[2] – احمد السيد النجار، **مصاعب الانتقال ودوافع التكتل في جمهوريات الاتحاد السوفياتي**، (مجلة السياسة الدولية: العدد 116، 1994)، ص 148.

[3] – لمى مضر الإمارة، **مرجع سابق**، ص 277.

- **منظمة شانغهاى للتعاون:**

تعد منظمة شنغهاي للتعاون أهم الاتفاقيات التي أبرمتها روسيا مع دول أسيا الوسطى في مجال السياسة الأمنية والاقتصادية حيث سعت روسيا للتعاون المشترك بين البلدان العضوة فيه في شتى المجالات، **في** القمة المنعقدة في مدينة شنغهاي عام 2001 تم توقيع إعلان إنشاء منظمة شنغهاي للتعاون **بد**لا من مجموعة شنغهاي للدول الخمس وذلك بعد انضمام أوزبكستان إليها كعضو كامل العضوية.وبعد الإعلان عن إنشاء المنظمة تم توقيع معاهدة للدفاع المشترك ضد الإرهاب الدولي والتطرف الديني والحركات الانفصالية[1] . كما تم الاتفاق على إنشاء مركز لإقليمي لمكافحة الإرهاب على أن يكون مقره "بشكيك"عاصمة قرغيزستان.

وقد سيطرت على أعمال تلك القمة القضايا الأمنية حيث أكد رؤساء الدول الست أن أمن آسيا الوسطى يشكل أمن أوراسيا كلها وأن التهديد الأساسي لأمن آسيا الوسطى ينبع بصورة أساسية من الحركات الانفصالية والإرهاب والتطرف الديني حيث تعهدت الصين وروسيا بمساعدة دول آسيا الوسطى في مواجهة مشاكلها المتعلقة بالإرهاب والتدخل الأمريكي في هذه الأعمال وتوالت بعد ذلك دورية الانعقاد حتى قمة السادس والعشرين من أكتوبر 2005 التي عقدت في الكرملين بموسكو[2].

فمنذ 2003 قامت روسيا بتوقيع اتفاقيات مع قيرغزيستان تسمح بموجبها الأخيرة للطائرات الحربية بالهبوط في قاعدة كانت الجوية وأوجدت الحاويات العسكرية ما بين 800 إلى 1500 جندي فضلا على فرقة المدرعات، ويظهر التعاظم في الوجود العسكري الروسي في قيرغيزستان جليا حيث انه في

[1]– عبد الحق دحمان، **التحالف الشرقي المقبل: منظمة شنغهاي للتعاون والتوجه نحو العالمية**، (سياسات عربية، العدد 12، جانفي 2015)، ص 96.

[2] – عبد الناصر سرور، **مرجع سابق**، ص 57.

2006 تم إنشاء هذه القاعدة ومهمتها تكمن في تعقب الحركات الإسلامية المسلحة، بالإضافة إلى قاعدتين عسكريتين لتوجيه الغواصات النووية ومحطة استقبال المعلومات من الأقمار الصناعية لتوجيه الصواريخ البالستية[1]. وسعت المنظمة منذ بداية تأسيسها إلى تحقيق أهداف عدة أبرزها:

1- مواجهة المخاطر التي تواجهها دول المنظمة المتمثلة بالإرهاب والتطرف الديني والاثني والحركات الانفصالية في دولها.

2- - محاربة تجارة المخدرات وتهريبها عبر الحدود على وفق آلية مشتركة والتصدي لعصابات الجريمة المنظمة العابرة للحدود.

3- تعزيز سياسات التعاون وحسن الجوار بين الدول الأعضاء.

4- ترسيم الحدود بين الصين وروسيا من جهة وبين بقية أعضاء المنظمة من جهة أخرى بما يعزز امن الحدود وإجراءات بناء الثقة.

5- السعي لتقليص النفوذ الأمريكي في القارة الآسيوية.

6- تطوير التعاون الفاعل بينهما في مجالات السياسة والاقتصاد والتجارة والعلوم والتكنولوجيا والثقافة وفي شؤون التربية والسياحة والطاقة وحماية البيئة.

7- بذل الجهود المشتركة لإرساء قيم الديمقراطية وتحقيق الآمن والسلام على المستويين الإقليمي والدولي وإنشاء منطقة للتجارة الحرة بين دول المنظمة[2].

ونظرا لارتباط المسالة الأمنية بالجانب الاقتصادي فقد عملت روسيا على الضغط على حكومات تلك الدول، فرغم الاستقلال الذي حصلت عليه هذه الدول إلا أنها ما تزال مرتبطة اقتصاديًا بموسكو

[1] - **نفس المرجع**، ص 69.

[2] - ابتسام محمد العامري، **منظمة شنغهاي للتعاون الإقليمي**، (قسم الدراسات الآسيوية) على الموقع بتاريخ 10 ديسمبر 2017: cis.uobaghdad.edu.iq

وبالروبل الروسي، مما يشكل أوضاعًا ضاغطة على اقتصادها الهش، وهذا الوضع يجعل فكاك هذه الجمهوريات منه صعبًا على المدى القريب ,حيث بدأت روسيا في إعادة دمج أمنها وأمن آسيا الوسطى في منظومة موحدة في إطار اتفاقية الأمن الجماعي الموقعة في طشقند في1992 مع كل من كازاخستان وأوزبكستان وقرغيزستان وطاجاكستان وأرمينيا، وركزت روسيا ربط اقتصادها في مسألة الغاز، حيث إن ذلك كان يجري سابقًا عبر أنابيب الغاز المعتمدة إلى روسيا،بيد أن الأخيرة لا تريد أن ينافسها غاز آسيا الوسطى , وكذلك تضع القيود وأوقفت السماح بضخه ورغم أن أوزبكستان أنتجت في العام 1996 حوالي 48 بليون متر مكعب من الغاز، إلا أن روسيا لم تسمح لها بتصدير سوى سبعة بلايين متر مكعب، والأمر نفسه ينطبق على دول آسيا الوسطى الأُخرى التي سعت إلى مد أنابيب أُخرى باتجاه إيران وتركيا وباكستان ,كما حصل مع تركمانستان وغيرها، وجاء بناء طريق السكك الحديدية بين تركمستان وإيران ليزيد من المخاوف الروسية في خسارة هذه البلدان[1].

لكن مؤشرات الفشل تبدو أن روسيا والصين فشلت في إطار هذه المنظمة فيما يتعلق بالأطماع الخارجية في آسيا الوسطى، وكما فشلت اتفاقية الأمن الجماعي في إيقاف التغلغل الأمريكي في دول آسيا الوسطى حيث طالبت الصين وروسيا بسحب القوات الأمريكية من قيرغيزستان وأوزباكستان ولكنها قوبلت بالرفض من طرف الولايات المتحدة الأمريكية، هذا من جهة وتعاظم التهديد المسلح نتيجة صراع بين الحركات الإسلامية وحكومات دول آسيا الوسطى واكتفت روسيا بالتنسيق مع الأمني مع أمريكا[2].

[1] – يزن عوض أحمد الوردات، **علاقة روسيا الاتحادية بجمهوريات آسيا الوسطى الإسلامية** (رسالة مقدمة إلى عمادة الدراسات العليا استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في العلاقات الدولية)، جامعة مؤتة، 2011، ص 12.

[2] – عبد الناصر سرور، **مرجع سابق**، ص 70.

- **الإتحاد الأوراسي:**

يتيح الاتحاد الأوراسي لروسيا استعادة بعض دول الإتحاد السوفياتي السابق، ولو اقتصاديا، وتأمين خاصرتها من الجهة الأوروبية، بالإضافة إلى عقد اتفاقات اقتصادية مع دول أخرى من أجل فتح أسواق جديدة وضم عدد من الحلفاء الإقتصاديين لخوض المعركة المشتركة في إنعاش العلاقات الاقتصادية مع الجمهوريات السوفياتية السابقة، وتشكيل تكتل اقتصادي يساعد على مواجهة التحديات الخارجية وبغية تعزيز قوة هذا التكتل، سيعكف قادة الدول الأعضاء (روسيا وبيلاروسيا وأرمينيا وكازاخستان وقرغيزيا) على بحث خطط من شأنها تعزيز التكامل الإقتصادي داخل دول الاتحاد، حيث استمع الرؤساء إلى تقرير حول تنفيذ خطة السياسة الموحدة في مجال تنظيم أسواق الإنترنت، وفق ما قال يوري أوشاكوف، معاون الرئيس الروسي، الذي أشار إلى أن جدول الأعمال تضمن كذلك عرض برنامج حول تشكيل سوق مشتركة ضمن دول الاتحاد للنفط والغاز والمشتقات النفطية بحلول عام 2025، والعمل على وضع بنية تحتية مشتركة للتعاملات المالية، معتبراً أن ذلك سيعزز سيادة أعضاء الاتحاد الاقتصادية. كما سيعزز الاتحاد مشروع تقليص التدخل الأمريكي في المنطقة.[1]

وفي إطار تأمين الطاقة قامت السياسة الروسية على التعاون والتنسيق مع كبار الدول المنتجة للطاقة للحفاظ على السوق النفطية وضمان حد أدنى لأسعار النفط في الأسواق العالمية من خلال التحكم في حجم الإنتاج وتنمية الصادرات الروسية لمختلف الأسواق الآسيوية وتعزيز العلاقات الثنائية مع الصين باعتبارها شريكا استراتيجيا وثاني مستورد للطاقة عالميا ، حيث وقع الرئيس "فلاديمير بوتين" على 40 اتفاقية تعاون مع الصين ويمثل مشروع نقل الغاز الطبيعي الروسي إلى الصين واليابان أهم ملامح تطور

[1] - **الإتحاد الأوراسي والنظرية السياسية الرابعة، على الموقع:** https://sitainstitute.com/?p=4026

في السياسة الطاقوية، واستكمال عملية مد أنابيب النفط الروسي من سيبيريا إلى المحيط الهادي، حيث أن روسيا هي الأولى عالميا من حيث إنتاج وتصدير الغاز الطبيعي ، ولها شبكات ضخمة من خطوط و أنابيب نقل الغاز تمتد إلى اليابان شرقا والى الاتحاد الأوروبي وحتى آسيا الوسطى، فهي تستخدم المتغير الطاقوي كأحد أدوات الضغط السياسي من خلال التهديد بقطع الإمدادات آو مكافئة به، مثل ما حدث مع الشركة الوطنية في بيلاروسيا ، وقد استطاعت روسيا توظيف قضية الطاقة في التأثير على دول الجوار مثل اكرانيا ودول البلطيق ودول آسيا الوسطى[1].

المطلب الثاني: تقييم السياسة الأمنية الروسية.

من خلال دراسة السياسة الأمنية الروسية في دول آسيا الوسطى يمكن التوصل إلى أن روسيا كأحد القوى الفاعلة في السياسة الدولية تسعى كأي دولة ذات وزن عالمي وإقليمي لها وتطلعاتها وطموحاتها في تحقيق المكاسب الاقتصادية والسياسية والأمنية، على الصعيد الداخلي والخارجي وسياسة روسيا الخارجية عموما بما تنطوي من مؤشرات القوة والفعالية تبدو جليا من خلال استعراضنا للمحددات الداخلية والخارجية التي تحث على الاهتمام أكثر ببناء إمبراطورية روسية.

كما تعمل من خلال سياستها الأمنية في دول آسيا الوسطى على دحر الولايات المتحدة الأمريكية إلى الخلف دون تطويق روسيا من خلال التواجد الأمني آو من خلال الإغراءات السياسية التي تمارسها على المجال الذي تعتبره روسيا مجالا حيويا لها ومجالا جيوبليتيكي خاص بها وهي الوحيدة التي لها الحق في بسط نفوذها وتمكين سيطرتها من خلال العديد من السياسات المنتهجة في هذا الصدد.

[1] - د. علوي مصطفى ،**خريطة جديدة: تحولات أمن الطاقة ومستقبل العلاقات الدولية**: مجلة السياسة الدولية على الموقع الإلكتروني بتاريخ: 21-6-2016 **http://www.siyassa.org.eg/News/8769.aspx**

إن العودة القوية لروسيا على الصعيد العالمي بشكل عام وعلى الصعيد الإقليمي في آسيا الوسطى بشكل خاص يتجلى بقوة بعد وصول فلاديمير بوتين إلى السلطة وإعلانه عن السياسة الخارجية الجديدة لروسيا والتي أقرت الدور الذي ستلعبه روسيا من خلال موقعها الجيوبوليتيكي وأنها أكبر قوة في منطقة أوراسيا.

توجه روسيا إلى جهود أمنية دبلوماسية في علاقته مع دول الجوار وتعمل على التأكيد على أهمية التعاون الأمني لمحاربة التهديدات المشتركة التي تجد دول آسيا الوسطى نفسها عاجزة عن معالجتها وخاصة المشاكل الأمنية التقليدية المتعلقة بانتشار الأصولية الإسلامية في المنطقة وتفشي الإرهاب والجماعات المسلحة ، ولقد عمدت روسيا إلى ربط هذه الدول من خلال الكثير من الاتفاقيات الأمنية والاقتصادية كمنظمة شنغهاي للتعاون مثلا لا حصرا، وما يمكن أن يحققه مثل هذه الاتحادات العسكرية بفعل التواجد العسكري والتنسيق الأمني مع بعضها، ويرى بعض دارسي دول آسيا الوسطى أن روسيا نجحت إلى حد ما في تحقيق أهدافها في دول آسيا الوسطى من خلال الارتكاز على الجانب الأمني والعسكري لتحقيق المكاسب السياسية والاقتصادية[1].

وأعلن الرئيس الروسي فلاديمير بوتين أن روسيا هي الوحيدة القادرة على حماية منطقة آسيا الوسطى من شبح الإرهاب والجريمة المنظمة وكذا انتشار المخدرات القادمة من أفغانستان حيث يشكل هذا تحديا كبيرا بالنسبة لدول الجوار، كما أن الغرب بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية تعمل على تضخيم أرقام الاحتياطات النفطية لتجعها ذريعة لدخول المنطقة من اجل فتح الاستثمارات في المجال الطاقوي تارة وتبرير تواجدهم

[1] - لمى مضر الإمارة، **مرجع سابق**، ص 284.

باستعمال ورقة الديمقراطية ونشر حقوق الإنسان والحريات العامة أو لمكافحة الإرهاب وهذا ليس إلا لدمج المنطقة في الفضاء الغربي[1].

ويرى بعض الدارسين أن روسيا تواجه الكثير من العراقيل في آسيا الوسطى فهي تحاول الاستفادة من آسيا الوسطى قدر الإمكان وهي في موقف استدراك ما يمكن استدراكه من ضياع المنطقة تحت دعوى التنافس الدولي والإقليمي عليها وهي غير قادرة الى حد كبير على منع الزحف الأمريكي نظرا إلى أن روسيا محتاجة إلى أمريكا أكثر من أي وقت بفضل القروض الممنوحة لها في أطار الأزمة المالية التي تمر بها روسيا.

بالإضافة إلى ذلك إن روسيا خسرت الكثير من أوراقها في آسيا الوسطى نتيجة رغبة هذه الدول الانفتاح على الغرب والخروج من التبعية التي كانت فها من قبل في ظل أزمنة من التاريخ ومن أهمها أوزباكستان التي تتطلع الى دور إقليمي لما لها من مقدرات هذا الدور.

ولا يزال الكثير من عراقيل التكامل في طريق روسيا لتحقيق أهدافها وحماية مصالحها خاصة اعتمادها الكبير على الجانب الأمني، فان عدم وجود تطابق المصالح بين روسيا ودول آسيا الوسطى في الجانب الاقتصادي والسياسي مع تفاوت طموحات الدول بالإضافة إلى التشكيك في سياسة روسيا وتخوفهم من طموحات الإمبراطورية الروسية، فقد حدثت أحداث مهمة صبت معظمها في المضلة للولايات المتحدة الأمريكية مثل تغير رؤساء بعض الدول ومجيء رؤساء موالين للولايات المتحدة الأمريكية[2].

[1] – رسالة دكتوراه في العلاقات الدولية، **النفوذ الروسي في منطقة بحر قزوين منذ 1990**، جمال تراكة، جامعة الجزائر3،جوان 2013. ص 78.

[2] – لمى مضر الأمارة، **مرجع سابق**، ص 284.

خلاصة الفصل:

تجلت أهمية المسالة الأمنية في سياسة روسيا الخارجية في دول آسيا الوسطى من خلال إدراك صناع القرار والقيادة في روسيا وكذلك في تطور العقيدة العسكرية الروسية، واهتمامها أكثر بالمجال الإقليمي سعيا منها إلى إعادة بناء منظومة أمنية تتوافق وتصورات للتهديد في روسيا.

ويظهر جليا في هذا الفصل الأهداف التي تسعى روسيا لتحقيقها من احتواء دول آسيا الوسطى ومحاربة الجماعات المسلحة والحد من التغلغل الأمريكي والتركي في هذه المنطقة، كما استخدمت روسيا الاتحادية جملة من الوسائل والآليات بدءا بربط هذه الدول باتفاقيات أمنية كرابطة دول الكومنولث وإنشاء منظمة شنغهاي للتعاون، حيث كرست الدبلوماسية في سياستها فضلا على الانتشار العسكري الواسع و توزيع القواعد العسكرية في معظم دول آسيا الوسطى والعمل بالتنسيق الأمني معها لمحاربة كل أشكال التهديدات الأمنية التي تمس استقرار هذه الدول بالإضافة إلى استعمال الأداة العسكرية كأحد الضمانات والمستلزمات للصيرورة الاقتصادية، كما أن لروسيا سياسة طاقوية نشيطة على المستوى العالمي لما تمتلكه من إمكانات طاقوية كبيرة خاصة في مجال الغاز الطبيعي فهي تسعى لتامين موارد الطاقة وتأمين طرق إمدادات النفط إلى الدول المستهلكة، وهنا يتجلى مفهوم الأمن في بعده الطاقوي ومدى تأثيره في صنع معالم السياسة الخارجية الروسية عموما. وعملت على مواجهة المخاطر التي تواجهها دول المنظمة المتمثلة بالإرهاب والتطرف الديني والاثني والحركات الانفصالية في دولها ومحاربة تجارة المخدرات وتهريبها عبر الحدود على وفق آلية مشتركة والتصدي لعصابات الجريمة المنظمة العابرة للحدود.

خـــــاتمة:

من خلال العرض المنهجي الذي مررنا علية في الدراسة يمكن استخلاص مجموعة من الاستنتاجات والتي تتمثل فيما يلي:

تكمن أهمية منطقة آسيا الوسطى بالنسبة لروسيا أنها تمثل مجالا جيوبوليتيكيا هاما حيث الذي يمثل مفتاح السيطرة على العالم، فالتمركز في آسيا الوسطى يتيح الإطلالة الأكثر سهولة والأقل تكلفة باتجاه العمق الحيوي الروسي باتجاه الشمال علاوة على أن السيطرة على موارد آسيا الوسطي تتيح التحكم في إمدادات النفط والغاز والمعادن والموارد الزراعية إلى روسيا. والسيطرة على ممرات آسيا الوسطى تتيح السيطرة علي الممرات البرية والجوية التي تربط بين الصين وأوروبا، وغير ذلك من الطرق والممرات التي تتيح ضبط التفاعلات والعلاقات البينية التي تربط بين الأقاليم المحيطة بمنطقة آسيا الوسطى، كما تمتع باحتياطيات نفطية فضلا عن الغاز الطبيعي والنفط والفحم وغيرها مما جعل روسيا تصوب سياستها الخارجية اتجاه هذه الدول ووضعها في أولوياتها حسب الوثائق الرسمية الصادرة من مؤسساتها والتي تؤكد على أهمية هذه المجال.

إن المشاكل الأمنية والتعقيدات الاجتماعية والسياسية والبيئية سواءا كانت تقليدية أو غير تقليدية و التي كانت نتيجة لفشل الدول في إدارة مواردها التي بحوزتها، المرتبطة بأمن دول آسيا الوسطى ترتبط ارتباطا وثيقا بمفهوم الأمن القومي الروسي، حيث تعتبرها روسيا جزءا من أمنها القومي وتعد من متطلبات الحفاظ على المصالح القومية والحيوية الروسية في حركة السياسة الخارجية الروسية اتجاه الجوار القريب، وأمام هذا التنافس الدولي والإقليمي على المنطقة كلن لزاما على دول آسيا الوسطى ان تناور في سياستها بين الطرف الروسي والأطراف الأخرى وبإمكانها ان تستفيد من هذا الصراع.

تغيرت السياسة الخارجية الروسية إزاء دول الإقليم من خلال المنظور الجيوبليتيكي المحظ، ذلك للحفظ على مناطق نفوذها هناك وخاصةً بعد المحاولات الغربية لاختراق المجال الإقليمي الروسي، فتعتبر آسيا

الوسطى الفناء الخلفي للدولة الروسية، وأي تهديد للأمن في هذه المنطقة هو بمثابة تهديد للأمن الروسي، فمنطقة آسيا الوسطى لها مكانة خاصة لدى الدولة الروسية ولدى دول العالم بشكل عام، فهي تقع في قلب القارة الآسيوية، وتعتبر مجال حيوي بالنسبة لروسيا بسبب التلاصق الجغرافي بينهم، فضلاً عن التاريخ المشترك بين بلدان المنطقة، حيث كانت هذه الدول جزء من الدولة الروسية فى عهد الاتحاد السوفيتى إلى أن تفكك الاتحاد وانفصلت هذه الدول عن الاتحاد.

تنوعت وانسجمت العوامل المؤثرة في تحديد معالم السياسة الخارجية الروسية اتجاه دول آسيا الوسطى وبلورت التصور الفكري، وهذه المحددات سوآءا تلك المتعلقة منها بالسياق الداخلي كالقيادة الروسية المتمثلة في الرئيس والنخب السياسية والأحزاب السياسية بالإضافة إلى القدرات والإمكانات الروسية في المجال الاقتصادي والقوة العسكرية التي تمثل احد ركائز التي تعتمد عليها روسيا في تحقيق مصالحها في الكثير من المناطق ، آو المتعلقة بسياقها الخارجي والمتمثلة في المنافسين الجدد فيها كتركيا وإيران والصين وخاصة التواجد الأمريكي في هذا المجال مما عرقل المشروع التكاملي الذي تسعى روسيا لتحقيقه وعدم تقاطع مصالح روسيا مع الأطراف المنافسة له ، ويبدو أن هناك شبه إجماع في التصور والإدراك على مستوى صناع القرار بالرغم من قوة القيادة الروسية المتمثلة في الرئيس و صلاحياته في رسم السياسة الخارجية الروسية على أهمية الاهتمام بالمجال الحيوي الذي تمثله دول آسيا الوسطى، بغية الوصول إلى تحقيق المكاسب التي تحقق المصالح القومية الروسية وتبعث روسيا من جديد إلى لعب دور عالمي.

تتجلى نقاط تقاطع السياسة الخارجية لروسيا مع حقل التنظير في العلاقات الدولية في لعب المتغير الأمني بمفهومه التقليدي الأمن الصلب والأمن الناعم في سياسة روسيا في دول آسيا الوسطى دورا بالغا في الأهمية، خاصة وان الجانب الاقتصادي يفرض في الكثير من الأحيان استخدام القوة العسكرية آو التواجد

العسكري الذي يمثل ضرورة ملحة لتحقيق المصالح والمكاسب في آسيا الوسطى واستخدامها الدبلوماسية لحل المشاكل. وهذا ما لجأت إليه روسيا في سياستها الخارجية.

لا يمكن فهم السياسة الخارجية الروسية من دون البحث في خلفيات الإيديولوجيا التي تقف وراء هذه السياسة والتفكير السياسي لقادة الكرملين لا سيما الرئيس بوتين، فمن بين أهم النظريات التي تركت تأثيراً واضحاً على سياسات الكرملين الخارجية، على مدى السنوات القليلة الماضية، هي نظرية الأوراسية التي تؤكد على الهوية المتميزة لروسيا مقابل الغرب، وتشدد على ضرورة أن تتخذ روسيا مواقف مستقلة في الساحة الدولية وتقوية العلاقات والتحالف مع القوى الإقليمية وفي مقدمتها الصين والهند وإيران على غرار دول آسيا الوسطى وهذا يفتح المجال أكثر في التفكير لبناء إستراتيجية كاملة وشاملة لإعادة بناء الإمبراطورية الروسية على حد تعبير الكسندر دوغين أحد المنظرين الجيوسياسيين الروس.

الملاحق:

الملحق (أ): خريطة تبين تقسيم الحدود بين دول آسيا الوسطى سنة 1991.

JULIEN THORES, les nouvelles frontières de l'Asie centrale; Etes, nation et régions en recomposition, consulter le 05/06/2018 sur : https://journals.openedition.org/cybergeo/23707

الملحق (ب): خريطة تبين الحدود جغرافية الجمهورية الاشتراكية السوفياتية الروسية عام 1923.

JULIEN THORES, les nouvelles frontières de l'Asie centrale; Etes, nation et régions en recomposition, consulter le 05/06/2018 sur : https://journals.openedition.org/cybergeo/23707

الملحق (ج): خريطة اسيا الوسطى بعد الاستقلال عام 1991.

المصدر: www.assiaalwsta.com 15-6 2011

الملحق (د): الجمهوريات الإسلامية في الإتحاد السوفيتي (1993)

الدولة	المساحة	عدد السكان نسمة	الكثافة نسمة/كلم2	التركيب العرقي للسكان
كازاخستان	2.717.300	16.891.000	6.2	كازاخ 43.2، روس 35.6 أوكرانيين 5.2، ألمان 4.1 أوزبيك 2.2، تتار 2.1 آخرون 6.8
قرغيزستان	198.500	4.492.000	22.5	قرغيز 52.4، روس 21.5 أوزبيك 12.9، أوكرانيين 2.5 ألمان 2.4، تتار 1.6، آخرون 6.10
طاجكستان	143.100	5.465.000	38.2	طاجيك 62.3، أوزبيك 23.5 روس 7.6 ، تتار 1.4 ، آخرون 5.2
تركمانستان	448.100	4.254.000	87	تركمان 73.7، روس 9.8 أوبك 9.0، كازاخ 2.0 تتار 0.09، أوكرانيين 0.8، أذريين 8 ، أرمن 8 ، بيلوروس 0.2 آخرون 2.4
أوزبكستان	447.400	20.739.000	46.4	أوزبك 71.4، روس 8.3، طاجيك 4.7، تتار 2.4، آخرون 9.1

المصدر: عماد جاد، 1995، ص166.

الملحق (ه): أهم المجموعات العرقية واللغوية والدينية لجمهوريات آسيا الوسطى.

الجمهورية	الأعراق	%	اللغات	%	الديانات	%
كازاخستان	الكازاخ	41.9	الكازاخية		المسلمون	47
	الروس	37	الروسية		الأرثوذكس	44
قيرغزيستان	القرغيز	52.4	االقرغيزية		المسلمون	70
	الروس	21.5	الروسية		ديانات أخرى	30
	الأوزبك	12.9				
اوزباكستان	الأزبك	71.4	الأوزبكية	74.3	المسلمون السنيون	88
	الروس	8.3	الروسية	14.2	الأرثوذكس الشرقيون	9
طاجكستان	الطاجيك	64.9	الطاجيكية		المسلمون السنيون	80
	الأزبك	25	الروسية		المسلمون الاسماعيليون و الشيعة	10
تركمانستان	التركمان	73.3	التركمانية	72	المسلمون السنيون	87
	الروس	9.8	الروسية	12	الأرثوذكس الشرقيون	11
	الأوزبك	9	الأوزبكية	9		

المصدر: عماد جفال، 2005، ص55.

الملحق (و)

يوضح سكان وإنتاج كل من الجمهوريات الإسلامية الخمس

الجمهوريات الاسلامية	عدد السكان	الإنتاج الإجمالي %	الإنتاج الصناعي %	الإنتاج الزراعي %	الثروة القومية %
كازاخستان	5.8	5.3	3.5	6.9	5.3
أوزبكستان	7.0	4.0	1.7	4.6	3.5
قرغيزستان	1.5	0.9	0.5	1.3	0.8
طاجكستان	1.8	0.9	0.4	1.0	0.7
تركمانستان	1.2	0.9	0.4	1.1	0.8

المصدر: محمد صبحي عبد الحكيم، 1995، ص 200.

الملحق (ر)

المؤشرات الأساسية للاقتصاد الروسي (1996-1998)

	1996	1997	1998
الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (نسبة النمو السنوي)	2.8-	0.8	4.6-
التغير في أسعار المستهلكين (معدل التغير السنوي)	47.8	14.7	84.4
الادخار القومي الاجمالي (كنسبة من الناتج المحلي)	22.5	21.3	
الاستثمار المحلي الاجمالي (كنسبة من الناتج المحلي)	21.9	21.4	
العجز المالي الحكومي (كنسبة من الناتج المحلي)	9.3	7.3	
سعر خصم البنك المركزي(%)	48	21	60
الصادرات الاجمالي (مليار دولار)	90.5	88.7	
الواردات الاجمالية (مليار دولار)	73.9	74.8	
الحساب الجاري (مليار دولار)	2.5	0.4-	
رصيد الدين الخارجي (مليار دولار)		123	
الناتج المحلي الاجمالي (مليار دولار)	440	450	429.3

المصدر: محمد صبحي، 1999، ص271.

الملحق (ز)

المبادلات الإيرانية مع جمهوريات لآسيا الوسطى

الجمهورية	% من الصادرات الإيرانية	%من الواردات الإيرانية
كازاخستان	0	0.6
قرغيزستان	0.1	0.2
طاجكستان	0.1	0
تركمانستان	0.1	0.9
أوزبكستان	0.7	0.3
آسيا الوسطى	1	2

المصدر: عمار جفال، 2005، ص56.

الملحق (ح)

توزيع قواعد القوات النووية الإستراتيجية على جمهوريات الكومنولث

النوع الجمهورية	صواريخ عابرة القارات في صوامع	صواريخ عابرة القارات على قواذف متحركة	طويلة المدى	غواصات نووية حاملة لصواريخ نووية	رؤوس حربية
روسيا	13 قاعدة	10 قواعد	5 قواعد	6 قواعد	9650
أوكرانيا	قاعدتين	-	قاعدتين	-	1300
كازاخستان	قاعدين	-	قاعدة واحدة	-	1150
بيلاروسيا	-	قاعدتين	-	-	100
إجمالي رؤوس حربية لكل نوع	5420	1260	807	3672	

المصدر: مراد الدسوقي، 1992، ص 144.

قائمة المراجع:

1-المراجع باللغة العربية:

أ- الكتب:

- ألكسندر دوغين، **أسس الجيوبولتيكا: مستقبل روسيا الجيوبوليتيكي**، تعريب د عماد حاتم، ط1، 2004.
- الشيخ نورهان: **صناعة القرار في روسيا والعلاقات العربية الروسية**: القاهرة: مركز دراسات الوحدة العربية، ط 1، 1998.
- الشيخ نورهان، **السياسة الروسية اتجاه الشرق الأوسط في القرن الحادي والعشرين، القاهرة: مركز الدراسات الاوروبية**، 2010.
- النعيمي احمد نوري، **العلاقات التركية الروسية: دراسة في الصراع والتعاون**، عمان: دار زهران للنشر والتوزيع، ط1، 2011.
- السيد سليم محمد، محررون، **طريق الحرير الجديد**، مركز الدراسات الآسيوية، جامعة القاهرة، 2001.
- السيد حسين عدنان ، **نظرية العلاقات الدولية**: بيروت، دار أمواج **للنشر والتوزيع، ط1، 2003**.
- السيد سليم محمد، **تحليل السياسة الخارجية**، القاهرة :مكتبة النهضة المصرية، ط2، 1998.
- السيد الشيخ لطفي، **الصراع الأمريكي الروسي على آسيا الوسطى**، (القاهرة: دار الأحمدي للنشر، ط1، 2006).
- السيد مصطفى احمد أبو الخير: **النظرية العامة للأحلاف العسكرية**: القاهرة، ايتراك للنشر والتوزيع، ط1 ،2005.
- بافل خليبنيكوف: **ثعالب الكريملن وعراب نهب روسيا بوريس بيريزوفسكي**، ترجمة: م، منتجب يونس،دار علاء الدين للنشر والتوزيع، ط 1، 2005.

- بوقارة حسين، **السياسة الخارجية دراسة في عناصر التشخيص والاتجاهات النظرية للتحليل،** الجزائر، دار هومة، 2012.
- جليلي محمد رضا، تيري كلينر، **جيو سياسية آسيا الوسطى:** منشورات دار الاستقلال للثقافة والعلوم القانونية، 2004.
- جفال عمار، **التنافس التركي الإيراني في آسيا الوسطى والقوقاز**، مركز الإمارات، أبو ظبي، 2005.
- درويش فوزي، **التنافس الدولي على الطاقة في قزوين**، طنطا: مطابع غباشي: ط 1، 2005.
- د. عبد الله محمد مسعود، د. علي عباس مراد، **الآمن والأمن القومي مقاربة نظرية تطبيقية**، جامعة قاريونس، دار الكتب الوطنية: ليبيا ط1، 2006.
- د. إسماعيل صبري مقلد، **الاستراتيجية والسياسة الدولية: المفاهيم والحقائق الأساسية**، ط1، مؤسسة الأبحاث العربية، **لبنان –** بيروت ،1989.
- محسن حساني ظاهر العبودي، **توسيع حلف الناتو بعد الحرب الباردة: دراسة في المدركات والخيارات الإستراتيجية الروسية:** جامعة بغداد، دار الجنان للنشر والتوزيع: 2013.
- مجموعة مؤلفين، **الشعوب الإسلامية في الفقاس وروسيا وآسيا الوسطى**، دار علاء الدين للنشر والتوزيع والترجمة: ط1، 2006.
- سرحان محمد علي، **أمركة العولمة في الشرق الأوسط وأسيا الوسطى:** صفحات للدراسات والنشر، دمشق، ط 1،2007.
- كلير مايكل، **الحروب على الموارد الجغرافية الجديدة للنزاعات العالمية**، ترجمة عدنان حسن، دار الكتاب العربي لبنان، 2002.

- قاسم دحمان: **السياسة الخارجية الروسية في آسيا الوسطى والقوقاز**، إصدارات اي – كتب، لندن، مارس 2016.
- عبد الحكيم، محمد صبحي، **دراسات في جغرافية العالم الإسلامي**، دار الشباب، القاهرة ،1995.
- لمي مضر جريء الإمارة، **المتغيرات الداخلية والخارجية في روسيا الاتحادية وتأثيرها على سياستها اتجاه المنطقة الخليج العربي في الفترة 1990،2003**(الإمارات: مركز الدراسات والبحوث الإستراتيجية، ط1، 2003.
- ليليا شقيقتسوق، **روسيا يلتسن**: ترجمة بسام شيحا، بيروت الدار العربية للعلوم، ط 1، 2006.
- لمى مضر الإمارة: **الإستراتيجية الروسية بعد الحرب الباردة وإنعكاساتها اتجاه المنطقة العربية:** مركز الدراسات الوحدة العربية سلسلة أطروحات 73، بيروت ط1، 2009.

ب- المجلات والصحف:

- سرور عبد الناصر، **الصراع الاستراتيجي الأمريكي الروسي في آسيا الوسطى و بحر قزوين و تداعياته على المنطقة**، مجلة جامعة الأزهر بغزة، المجلد11، العدد b-1.
- السيد النجار احمد، **مصاعب الانتقال ودوافع التكتل في جمهوريات الاتحاد السوفياتي**، (مجلة السياسة الدولية: العدد 116، 1994)، ص 148.
- الدسوقي مراد إبراهيم، **روسيا والتركة العسكرية للاتحاد السوفيتي**، مجلة السياسة الدولية، العدد 109، ابريل، 1992.

- باسل الحاج جاسم، **خريطة الحركات الإسلامية في آسيا الوسطى. دول (منظمة شنغهاي) بين أخطار الإرهاب ووصول الثورات الملونة**، المركز العربي لدراسات آسيا الوسطى والقوقاز، نقلاً عن صحيفة الحياة.

- جاد عماد، **الجمهوريات الإسلامية والإتِّحاد الروسي: الروابط والمخاوف**، مجلة السياسة الدولية ،120، افريل.1995

- دحمان عبد الحق، **التحالف الشرقي المقبل: منظمة شنغهاي للتعاون والتوجه نحو العالمية**، (سياسات عربية، العدد 12، جانفي 2015).

- د. مصطفى علوي، **الآمن الإقليمي بين الأمن الوطني والأمن العالمي**: مجلة المركز الدولي للدراسات المستقبلية والاستراتيجية، العدد 4 افريل 2005.

- هويدا سعيد، **حقائق وأرقام. آسيا الوسطى والقوقاز تشابك الثروات والأعراق والمصالح الدولية**، البيان، 2002/1/25.

- محمد السيد سليم، **التحولات الكبرى في السياسة الخارجية**، مجلة السياسة الدولية، 2007.

- سويلم حسام، **القواعد العسكرية في آسيا الوسطى**، مجلة السياسة الدولية، 2006.

- علاء جمعة محمد: **منظمة شنغهاي للتعاون: آفاق التعاون الأمني الجديد في آسيا**، السياسة الدولية، ع 146.

- معلوم حسين، **الإستراتيجية الأمريكية في وسط آسيا: الواقع والآفاق**: مجلة السياسة الدولية، العدد 147، جانفي 2002.

- كمال مساعد، عقيدة **عسكرية روسية جديدة :الناتو والولايات**، **جريدة الأخبار**، (لبنان الأربعاء 15 تشرين الأول 2014 العدد2419).

- ياسين، عبير، **الوجود العسكري والسياسة الأمريكية في آسيا الوسطى**، مجلة السياسية الدولية، العدد 152، ابريل 2003.

ج-الرسائل العلمية:

- مذكرة ماجستير في العلاقات الدولية، **السياسة الروسية تجاه الجمهوريات الإسلامية والمستقلة فرصها وقيودها:** قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، عادل عباسي، 2007.
- مذكرة ماجستير في العلوم السياسية بعنوان: **التنافس الدولي في آسيا الوسطى من 1991-2010**، عبد الله فلاح عودة العضايلة، جامعة الشرق الأوسط 2011.
- رسالة دكتوراه في العلاقات الدولية، **النفوذ الروسي في منطقة بحر قزوين منذ 1990**، جمال تراكة، جامعة الجزائر 3، جوان 2013.

د-المواقع الالكترونية:

- القيادة السياسية والتغير فى السياسة الخارجية الروسية تجاه دول آسيا الوسطى 2000-2015، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية الاقتصادية والسياسية: تاريخ زيارة الموقع: 10 جانفي 2018. على الموقع الالكتروني: http://democraticac.de/?p=34651
- منظمة شنغهاي للتعاون الإقليمي، (قسم الدراسات الآسيوية) على الموقع بتاريخ 10 ديسمبر 2017: **http://cis.uobaghdad.edu.iq/**
- الإتحاد الأوراسي والنظرية السياسية الرابعة، على الموقع: https://sitainstitute.com/?p=4026

- التنافس الدولي في أسيا الوسطى: الصراع والتعاون، المركز العربي للبحوث والدراسات، 2014.على موقع الانترنت زيارة الموقع في 2016/11/10:

http://www.acrseg.org/2370/

- د. علوي مصطفى، خريطة جديدة: تحولات أمن الطاقة ومستقبل العلاقات الدولية: مجلة السياسة الدولية على الموقع الإلكتروني بتاريخ:2016-6-21

http://www.siyassa.org.eg/News/8769.aspx

- محمد بن سعيد الفطيسي : قراءة في إستراتيجية الأمن القومي الروسي : مركز واتا للدراسات العسكرية على الرابط: **http://www.wata.cc/forums/forum.php/**
- مقال لافتكار مانع، إستراتيجية الأمن الروسية الجديدة. التحول للهجوم : المصدر الجزيرة نت يوم 02 جانفي 2018 على الرابط التالي:

http://www.aljazeera.net/news/reportsandinterviews

- مقال ل: د. أولجبك كازانوف، قضايا أمنية تهدد الاستقرار في آسيا الوسطى، جريدة الوقت: 12 أبريل 2016 على الموقع الالكتروني:

http://alwatannewspaper.ae/?page_id=904%20/

- مقال لطارق الشيخ: إستراتيجية جديدة للأمن الروسي جريدة الأهرام اونلاين: يوم 5 جافني 2018 على الموقع: **http://www.ahram.org.eg/News/131775/139/466562**

- عبد الله صالح، القواعد الأمريكية وصراع المصالح في آسيا الوسطى، 10 أكتوبر 2017غلى الموقع: **http://alasr.ws/articles/view/6889**

- الحركات والجماعات الجهادية في آسيا الوسطى نقلا على الموقع الالكتروني:

https://www.assakina.com/center/parties/12884.htm

2-المراجع باللغة الأجنبية:

A -LIVRES :

- Olivier Roy**, l'Asie centrale contemporaine**, Edition puf, France, avril 2001.
- Julien Thorez, **L'Asie centrale, une région sous influences, Paris, La documentation française, 2015.**
- Barry buzan**; people and fear; the nation security problem in the international bright on harvester wheaf**.1990.
- bonifas**, l'année stratégique 2006 : Analyse des enjeux Internationaux** (paris : Edition Dalloz. 2006).
- Lutz kleveman**, the new great game: Blood and Oil in Central Asi**a, Atlantic books, London in 2003.
- Zbigniev Brzezinski, **The Grand Chessboard: American Primacy and its Geostrategic Imperatives** (New York ; basics books , 1997).

B – DIVERS:

- - KEYVEN PIRAM , La Russie **, L'Ukraine e la sécurité énergétique de l'union européenne :** annuaire français de relation internationales – vol. 2012 .
- **Microsoft Encarta 2006 CD : Microsoft Corporation 2005**

- **Russian Geography – Region of Russia** :23/08/2014, in cite web:

  http://www.rusemb.org.uk/russian geography/

- William Ishaya Odisho, **Assyrian Information Management**: forum, in cite web:

  http://www.atour.com/education/20000825e.html

- www.assiaalwsta.com 15-6 2011.

- JULIEN THORES, les nouvelles frontières de l'Asie centrale; Etes, nation et -

régions en recomposition, consulter le 05/06/2018 sur :

https://journals.openedition.org/cybergeo/23707

Abstract :

The main results of the end of cold War is dissolution of the soviet union and changements in the structure of international system ; and new countries are emerged in the region of central assia (Kazakhstan, Ouzbékistan, Tadjikistan, Kirghizistan, Turkménistan).

Central Asia has always been of particular importance to russia by virtue of its strategic geographical location and its wealth of natural resources. Only when russia had stable positions in the region was she able to exert much influence in the development of a favourable balance of forces and interests in Eurasia. It is apparent that the achievement of these strategic objectives is directly linked to a push for multilatéral cooperation between Russia and the countries of Central Asia in the Security sphère. The main aim of this cooperation would be the formation of an effective security system in the post-Soviet space and its Central Asian sector. Strengthening regional security with the active participation of russia is also vitally important for all the countries of Central Asia.

Russia develop multilatéral Security cooperation with the states of Central Asia leads to the reduced military presence maintained by Russia there has contributed a good deal to the prevention of upsurges of tension in the region like proliferation of drug dealing and terrorisme. russia is facing the American encirclement Policy. And some antagonist policies adopted by regional powers in this geopolical area.

قائمة المحتويات:

مقدمة: 1

مدخل منهجي ونظري: 3

أولا: المدخل المنهجي..... 3

ثانيا: الإطار النظري..... 7

خطة البحث: 9

الفصل الأول: دول أسيا الوسطى وأهميتـــها بالنسبة لروسيا..... 11

المبحث الأول: المبحث الأول: العلاقة التاريخية بين دول آسيا الوسطى وروسيا..... 11

المطلب الأول: المرحلة الممتدة من حوالي (819 الى1731) 11

المطلب الثاني: فترة القيصرية الروسية الممتدة من (1731 الى 1917) 13

المطلب الثالث: دول آسيا الوسطى وروسيا بعد الثورة البلشفية (1917 الى 1945) 14

المطلب الرابع: العلاقة الروسية بدول آسيا الوسطى للحقبة (1953_ 1991) 15

المبحث الثاني: التعريف بدول أسيا الوســـطى 17

المطلب الأول: جغرافية دول أسيا الوســطى 17

المطلب الثاني: ديموغرافية أسيا الوسطى..... 20

المطلب الثالث: الحياة السياسة والاجتماعية في دول آسيا الوسطى 21

المطلب الرابع: الوضع الاقتصادي في دول آسيا الوسطى: 24

المبحث الثاني: أهمية منطقة آسيا الوسطى.....26

المطلب الأول: التموقع الجغرافي لدول آسيا الوسطى 27

المطلب الثاني: الأهمية الجيوسياسية لمنطقة آسيا الوسطى.....28

المطلب الثالث: الأهمية الإستراتيجية لدول أسيا الوسطى.....31

المطلب الرابع: أهمية العامل الأمني: 33

خلاصة الفصل: 37

الفصل الثاني: محددات السياسة الخارجية الروسية اتجاه دول اسيا الوسطى.....39

المبحث الأول: أهداف السياسة الخارجية الروسية.....39

المطلب الأول : مفهوم للسياسة الخارجية.....39

المطلب الثاني: أهداف السياسة الخارجية الروسية.....42

المبحث الثاني: المحددات الداخلية للسياسة الخارجية الروسية_.....45

المطلب الأول: المطلب الأول: بيئة صنع القرار في روسيا.....46

المطلب الثاني: المحددات المادية.....49

المطلب الثالث: المحددات الإنسانية.....55

المبحث الثالث: المحددات الخارجية.....62

المطلب الأول: سياسة القوى الكبرى في دول آسيا الوسطى.....62

المطلب الثاني: سياسة الدول الإقليمية في دول آسيا الوسطى.....70

خلاصة الفصل.....75

الفصل الثالث: البعد الأمني في سياسة روسيا اتجاه دول آسيا الوسطى 76

المبحث الأول: إدراكات الآمن القومي الروسي.....77

المطلب الأول مفاهيم متعلقة بالأمن.....77

المطلب الثاني: مدركات التهديد في السياسة الأمنية الروسية 81

المبحث الثاني: التهديدات الأمنية في دول آسيا الوسطى.....86

المطلب الأول: التهديدات التقليدية (الأمن الصلب): 87

المطلب الثاني: التهديدات غير التقليدية (الأمن الرخو): 91

المطلب الثالث: أهداف السياسة الأمنية الروسية في دول آسيا الوسطى.....94

المبحث الثالث: الوسائل والآليات في تنفيذ السياسة الأمنية في دول آسيا الوسطى.....97

المطلب الأول: آليات تنفيذ السياسة الأمنية.....97

المطلب الثاني: تقييم السياسة الأمنية الروسية.....104

خلاصة الفصل.....107

خاتمة: 108

الملاحق: 111

قائمة المراجع: 120

المراجع باللغة العربية: 121

المراجع باللغة الأجنبية: 127

الملخص: 129

قائمة المحتويات: 130